أنس الشابي

التطرّف الديني في تونس نقد الفكر والممارسة

تقديم : عزالدين المدني

1

أنس الشابي

الحركة الإسلامية في تونس
نقد الفكر والممارسة

تقديم :

عزالدين المدني

محمد يوسف الهويشي

كتاب حجة على التفكير والجهل

هذا كتاب جدل وتقييم، يجادل مجموعة من التونسيين والعرب الذين سموا انفسهم « اسلاميين » ويقيّمَ تصريحاتهم واعمالهم ومواقفهم خلال الثمانيات الى اليوم

أما المؤلف، فهو كاتب سياسي وفكري متمكّن جدا من المحاور التي يتناولها. وهو ليس من أولئك الغرباء عن ثقافتهم الوطنية، المرتمين في أحضان ثقافة أجنبية مهيمنة، الجهال رغم أنهم يحملون شهادات جامعية عالية وهو ليس أيضا من أولئك الذين تقوقعوا في الماضي، وذابوا في العصور الغابرة، وسدوا آذانهم وحجبوا انظارهم عن العصر، وعن أصواته، ومشاهده، وعن صراعاته، ولم يملكوا ثقافة حديثة يستطيعون بها ان يواجهوا المستقبل بجميع اشكالياته المحرّفة المتقدة

اذا عرفنا مؤلفنا بما ليس فيه، فاننا نعرف به بما له. فهو يملك ثقافة تراثية كبرى، دينية، وتاريخية، وحضارية، واجتماعية، ساعدته على مناقضة أطروحات « الاسلاميين » واستكشاف حقيقة لغتهم، ومعرفة أهدافهم الثابتة والدائرة مع دوران الرياح، القريبة والبعيدة، وخاصة الخفية منها والسرية !

مادا يريد هؤلاء ؟ الحكم ! يريدون الحكم باسم الاسلام، بتعلّة ان الاسلام دين ودنيا ! ما هي الاسس التي يعتمدونها ؟ كتابات بعض المتعصبين من المسلمين القدامى، وأدبيات بعض المتعصبين من « الاسلاميين » في باكستان، ومصر، وايران !.. ما هو نموذجهم ؟ الثورة الدينية الايرانية ! ما هي لغتهم ؟ لغتهم مثل لغة الاسماعيلية القديمة شيء باطن يعطي شيء طاهر. لغة اردواجية : لغة تستعمل للشعب ولغة تستعمل للحكام لغة تخاطب النوازع النفسانية والاجتماعية الرديئة ولغة تهيِّج وتلهب وتنقم لغة تستخدم للسوق الوطنية ولغة تستخدم للاسواق الاحنية. ما هي قيمهم ؟ التعصب والحكم الكلياني والتكفير. نوع من الستاليبية التي تربى عليها بعضهم. ما هو تكوينهم ؟ شيء من القانون، وكثير من الحيل الفقهيّة القديمة التي تجاوزها العصر، وفهم صحل ورديء للقرآن الكريم والسنة، واحتيار آيات كريمة دون آيات، وأحاديث شريفة دون أحاديث، ونظريات حاقدة سوداء لا تفضي الا الى فتنة في دار الاسلام

وما هو « إسلامهم » ؟ هو « إسلام » يرفض الاحتهاد، ويفرض رأيهم على الناس أجمعين، وينفي إسلام المتصوفين، ويهاجم إسلام الفلاسفة والمفكرين والعلماء، وهو « إسلام » متقلص، فقير الوجدان والفكر والخيال، ياىس، محشوشب، مسوّس، قديم يدكرنا باسلام فقهاء الاندلس وبلاد المغرب في أواخر العهد المرابطي وخلال العهد الموحدي والحقيقة، فهو « إسلام » غريب، عجيب، لا يتصل بالاسلام، دين العلم والحضارة ورباعة المجتمع والمثل والقيم الانسانية القارة مثل الحرية والعدل دين الاخلاق والسلوكات القويمة مثل الصدق، والتسامح، والاخاء، والسلم، والسلامة، والطمأنينة والأمن

لو تأملوا في القرآن الكريم، وزادوا في التأمّل وفهموا وزادوا في الفهم لما صرحوا بأفكار غريبة ولما وقفوا مواقف شاذة تخدم لا العدل، ولا المجتمع العادل، ولا الحكم العادل، بل سياسة من يريد ان ينال من المجتمعات المسلمة الحالية، ومن يتصيد عيوب المجتمعات المسلمة الراهنة، ومن يتربّص بها ويدعى في السرّ والعلن : « ان هذه المجتمعات هشّة، ضعيفة لا فكر لها ولا غاية، تنخرها أمراض مزمنة. فعلينا اذن ان نستولي عليها من حديد ! » لذلك رأينا كتبا غريبة كثيرة تساند هذه المجموعات « الاسلامية » وتؤيدها تأييدا أعمى ! بدعوى البحث العلمي طبعا ! وما أبعد البحث العلمي عن كلّ ذلك.

ان الاعتراف بهذه المجموعات التي تصرخ في كل واد بأنها « إسلامية »، هو يعني ان باقي المجتمع غير اسلامي، اي انه كافر . وكيف يمكن الاعتراف بها وبوظيفتها التبشرية للاسلام في مجتمع مسلم ؟ او ليس هذا من المفارقات ؟ أليس هذا من تناقضات هذا الزمان ؟

هذا الكتاب يصدر في وقت نرى فيه مجموعات مماثلة في قطر شقيق تجتاح بالعنف والعصي واللحي الطويلة المشوكة حرية المواطن والمواطنة بالخصوص، وحقهما في الاحترام، وحقهما في الامن، وحقهما في مخالفة الرأي، اي في الاجتهاد، وحقهما في الثقافة والعلم اي في التزود بسلاح العصر

عزالدين المدني

كلمة بمناسبة

لم تكن انتخابات 2 أفريل عادية بأيّ مقياس من المقاييس ولا نغالي ان قلنا أنها أهمّ حدث عرفه الوطن بعد تغيير السابع من نوفمبر، في ذلك اليوم كشفت حركة الاتجاه الاسلامي نفسها فأظهرت المستور وأزاحت العطاء عمّا عملت طويلا على اخفائه، في ذلك اليوم أصيب حتى أصدقاء الحركة بالدهشة لذلك الخطاب الحديدي الذي روّجته وفغرت الأفواه لما هي عليه من تخلّف وجهل وعماهة.

يومها تيقن الجميع ان هؤلاء القادمين من أغوار التاريخ وكهوفه تحت راية الديمقراطية ليسوا الا أدوات للقضاء على التجربة الوليدة التي يعيشها الوطن.

يومها نهضت القوى الوطنية والديمقراطية بواجبها في الدفاع عن القيم التي بشر بها السابع من نوفمبر : التعدّد والتسامح والعقلانية

يومها أصبح التصدّي لخطاب الجهالة فرض عين لحماية وطننا من ردّة لن يكتوي بنارها الا أبناؤنا وأخوتنا.

ويومها كدلك استقرّ في أنفس الجميع أن وحدة الوطن مهدّدة ولا مناص لنا من دخول المعركة لانّ الاستقالة النضالية تعني من بين ما تعني تمكين الخصوم من هدم البيت على من فيه.

ضمن هذه الرؤية وفي هدا الاطار كتبت هذه المقالات حسبة لله تعالى ومساهمة منّا في الحفاظ على مكتسبات الاستقلال وقد فضلنا الابقاء عليها كما هي ولم نلحأ الى اعادة صياغتها من جديد لأنها في تقديرنا يجب ان تبقى معبّرة عن اللحظة السياسية والفكرية والوجدانية التي كتبت فيها فهي شهادة للتاريخ من ناحية كما أردناها أن تكون أداة نضاليّة لمواجهة التتار الجدد وصدّهم عن تحكيم أهوائهم في مصائرنا من ناحية أخرى وحتّى نعطي كلّ دي حق حقه ولا نغمط الناس حقوقهم لا مندوحة لنا عن الاشادة بالدور الذي قام به الاخ محمد محفوظ مدير « لابراس و الصحافة » حتى يصدر هدا الكتاب فله شكرنا الجزيل ولموظفي وأعوان المؤسسة كامل التقدير.

■ أنس الشابي

الباب الأول

مقدّمات الإرهاب



في أصول التعامل مع الظاهرة الإسلامية

تونس مثلا

لكـل داء دواء يستطب بـه

الا الحماقة أعيت من يداويها

يمكن تصيف الكتابات التي نشرت ردا على مقولات الاسلاميين الى :

أ ـ كتابات جاهلة لا علاقة لها بالاسلاميين، تخلط الغثّ بالسمين وتتحدث فيما تعرف وما لا تعرف، اكتفت بنقل مصطلحات لا دلالة لها لديها كاللائكية او العلمانية او التوتاليتارية ونزلت الى الساحة تصارع طواحين الريح ، كشفت هذه الكتابات عن جهل فظيع بالتراث ولانها لم تعرفه مباشرة فانها تطلع عليه تماما كالاسلاميين عن طريق الوسائط كمحمد عمارة وغيره، يقول اسلافنا الحكم على الشيء فرع عن تصوره، فمن لم يعرف المسيرة التاريخية للفكر الاسلامي وجهل الفرق الاسلامية ولم يستبن الفوارق التي تدق عن التحقيق بينها وغفل عن الفقه وجزئياته

وحيل الفقهاء وأقوال المتكلمين، لن يكون قادرا على استيعاب الظاهرة الاسلامية وتفكيكها واعادة تركيبها، المصطلحات المستعملة لها دلالاتها المتفق عليها ولها بجانب ذلك رصيد نفسي لدى المنتسبين للحركة والعامة من شعسا خد مثلا كلمة « الجهاد في سبيل الله » او « عدل عمر » او « حلال وحرام »، لكل هذا قلنا ونقول ان الرد على الاسلاميين وتحييد الاسلام في عملية الصراع الاجتماعي وحصر الممارسة السياسية فيما هو نسبي صرورة حتمية على الأقل في المرحلة الحالية.

ب ـ كتابات قليلة العدد ردت على مقولات الاسلاميين استنادا الى نفس الادوات والمنهجية، ونزعم لانفسنا شرف المساهمة فيها قدر ما سمح الجهد والطاقة والوقت

الظاهرة الاسلامية بمختلف تنويعاتها ظاهرة.

ـ معقدة تنتسب الى الماضي وتستهدف السيطرة على الحاضر وصياغة المستقبل وفق مثال ارتجاعي لا علاقة له بالعصر او الواقع

ـ تبدو في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية، تجدها في امثالنا الشعبية وعاداتنا وتقاليدنا، في المكتبة والمدرسة والشارع، في كل آن وحين انها غطاء يلف المجتمع بأكمله وبنسب متفاوتة، لذا فان رد أسباب ظهور الحركة وانتشارها الى البؤس والجهل والتخلف يدل على اتصاف القائل بما قال، لان ما ذكر يمكن ان يكون سببا كذلك في ظهور عصابات الاجرام او طلائع الثورة ووقودها كما يمكن ان يكون التربة التي تنبت لنا التنظيمات الفاشية، فالسهولة في رد كل شيء الى البؤس والجهل والتخلف لا تجزي لدينا وليست من المعرفة في شيء اذ لكل وضع خصوصيته ولكل مرحلة متطلباتها ولكل مجموعة نسقها، ومن الحماقة ان يخلط المرء بين المتشابهات ويعمى عن رؤية الدقائق، لم يكن البؤس او

الجهل السب في برور الظاهرة التي نعالج لانها بالأساس ظاهرة ذات امتداد تاريخي تشق الطبقات جميعها فخطابها متلون فضفاص يرضي الجميع وهي لهذا السبب بالذات تكاد تكون شبيهة بالجبهة التي يجتمع افرادها على خطوط عامة لا يختلف حولها اثنان، بداياتها صوفية على نسق الطرق، شيخ ومريدون أو امام واتباع، انصارها خليط من كل الفئات الاجتماعية فقراء وأغنياء، عمال واصحاب عمل، احراء واقطاعيون، معا في نفس الخندق حاملين لنفس الشعار الذي قد يكون « تطبيق الشريعة » او « لا حكم الا الله » . .

لمـــاذا ؟

لماذا ينتشر خطاب الحركات الاسلامية انتشار النار في الهشيم، اذ كلما تقدم بها العمر الا وتضخم عدد المنتسبين، فما هي أسباب ذلك ؟

في تقديرنا ان ما هو رئيسي من أسباب يعود الى :

1 ـ بساطة المفاهيم التي تروجها وبعدها عن التعقيد بحيث يتقبلها العامة دون صعوبة وتفهم دون الحاجة الى جهاز كامل من المصطلحات والمفاهيم والدلالات وغيرها، فالمسألة الاقتصادية تحل عن طريق الزكاة والتآخي وما تعيشه الاسرة من اهتزاز علاجه ارجاع المرأة الى البيت، ومشكل البطالة يحل بتشغيل الذكور فقط

2 ـ تعوّد الاذن الشعبية على مصطلحاتها التي تحمل مخزونا نفسيا من السهل تحريكه واثارته كلما عنّ ذلك للقائد بعكس الحركات السياسية الاخرى التي تستعمل الفاظا اما ان دلالاتها مشوهة او انها عمل عن كل معنى، فالصراع الطبقي والديمقراطية وغيرها من الالفاظ لن تستوي في

للتأثير مع ألفاظ من نوع «الشورى في السقيفة» و «عدل عمر» و «سماحة عثمان» و«شجاعة خالد».

3 - مساهمة مؤسسات المجتمع المدني في ترويج خطابها والتباري في ذلك، فالمدرسة والاداعة والتلفزة ودور النشر.. جميعها تنشر خطابها وتدعو لفكرها وحتى يفهم قصدنا على الوجه التي نريد نقول ان الدعوة الى الاتصاف بالخلق الفاضل وغيره امر محمود في ذاته لكنه يصبح خطيرا اذا ما التبس بمعاني سياسية لا تخطئها العين من ذلك مثلا ان الشركة التونسية للتوزيع وهي مؤسسة حكومية نشرت كتابا في السنوات الماضية عن المرأة في القرآن الكريم ينقص كل ما نعتبره من مكاسب الاستقلال، يكفي ان نقول ان ما هو موجود في كتاب التربية الاسلامية للسنة الرابعة من ضرب وهجر في الفراش وغيره أهون بكثير جدا مما ورد في الكتاب المشار اليه، أئمة الجمعة يمكن ان يمارسوا دورا توعويا دعويا محمودا غير ان المسألة تصبح خطيرة عندما يصبح الامام خطيبا سياسيا وعندما يشن حملة على سياسية الدولة، ان الفصل بين ما هو دين واخلاق وعقيدة وبين ما هو سياسة يتطلب قدرا كبيرا من المعرفة والوعي القادرين على تحديد خطوط التماس فتقوم المؤسسات بدورها دون ان تنحرط في عمل سياسي مباشر

4 - امكانية نموها على هامش المجتمع وبموازاة المؤسسات الموجودة، اذ تغرف الانصار والمتنسبين من المساجد والمدارس حيث يؤطرون ويؤهلون فوجودها غير ملفت للانتباه لان عقيدتها دروس تلقى في الجوامع ونضالها اليومي امر بالمعروف ونهي عن المنكر واجتماعات اعضائها تواص بالحق والبر والتقوى

لكل هذا استطاعت الحركة الاسلامية ان تكتسح الساحة وان تكسب في صفها قطاعات من الشباب التلمذي والجامعي والعاطل عن العمل

كذلك، وواضح ان غياب البرنامج والخلط بين المطلق والنسبي واعتمادها السهولة واليسر اعانت كلها على الدفع بها الى صدارة الفعل السياسي فأصحت الرقم العصي في معادلة هي الاخرى عصية على الحل

ان تصحم جسم الحركة ادى بقيادتها الى ممارسة ازدواجية قطيعة فلا يقر لها قرار اذ تنقص في المساء ما وافقت عليه صباحا، هدفها من ذلك المحافظة على حبة فصماضة تجمع شتاتا من المواقف والمفاهيم والانتماءات الاحتماعية، والناظر بتمعن يلحظ ان الحركة لدينا ليست شبيهة بصوتها في الجزائر او مصر او غيرها على مستوى الخطاب الملفوظ اذ لم تصرح جهارا كالاحرين بدعوتها الى تطبيق الشريعة او الفصل بين الذكور والاناث او الغاء مجلة الاحوال الشخصية رغم انها تبطن كل ذلك وهو ما ستطيع تلمسه في كتابات قيادتها والمفاهيم التي تروجها. فلماذا تخفي الحركة شعاراتها التي تربي عليها المنتسبين لها ؟ ولماذا تختلف عن صنواتها في هذه النقطة بالذات ؟

بورقيبة ودولة الاستقلال

اثر الاستقلال مباشرة عرفت بلادنا تجربة حداثية تحت قيادة الرئيس السابق الحبيب بورقيبة، ومهما يكن موقفنا من المرحلة لا مجال للخلط بين المسائل والقضايا، فالفرز ضروري لسلامة الرؤية من ناحية وحتى لا نقع في نفس الاخطاء من ناحية اخرى.

تحت قيادة الحبيب بورقيبة حققت بلادنا العديد من المنجزات التي مهدت لايجاد دولة المؤسسات من ذلك :

- توحيد التعليم
- توحيد القضاء.
- اصدار مجلة الأحوال الشخصية التي بمقتصاها صيغت الأسرة التونسية وتشكلت العلاقة بين الذكر والأنثى بحيث اصبح من المستحيل اليوم التراجع عن المكاسب التي تحققت كمنع التعدد وحق المرأة في طلب الطلاق
- عدم التنصيص على ديانة المواطن في الوثائق الادارية
- بناء مؤسسات دستورية كمجلس النواب والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وهي مؤسسات مهما كانت ضعيفة فان مجرد وجودها يطرح امكانية تطويرها ودفعها نحو المزيد من المساهمة في صنع القرار
هذه البعض من أفضال بورقيبة على هذا الوطن وهي افضال منعت الاتجاه الاسلامي من التصريح بعدائه لمجلة الأحوال الشخصية او مجلس النواب ومنعته من التصريح بالدعوة الى تطبيق الشريعة او الفصل بين الذكر والأنثى واعادة هذه الاخيرة الى البيت، لو لم تكن الحركة متيقنة من استحالة التراجع عن هذه المكتسبات التي استقرت في الأذهان والانفس لكان لها معنا شأن آخر ولكشفت المستور لديها تماما كما فعلت أختها في الجزائر.

لو لم يكن لبورقيبة من الافضال على هذا الوطن غير ما ذكر لحمدنا فعله وشكرناه لكن الرجل بجانب كل هذا حمى الوطن تحت قيادته من الوقوع في المجهول الذي يعني

1 ـ الانقلابات العسكرية التي تقضي على عاملي التواصل والاستمرار الضروريين في كل عمل بشري، والأمثلة القريبة والبعيدة على خروج العسكر من ثكناته المرة تلو الاخرى لتلاوة البيان رقم ١ حاصرة تفقأ

العين وتدمي القلب لانها في كل مرة تذهب برؤوس ابناء الوطن اما الى السجن في أفضل الاحوال او الى المجهول، عرفت بلادنا استقرارا على مستوى السلطة السياسية لازال لحد الان ننتمي ونجهد من أجل دوامه لانه الكفيل بالمحافظة على هذا القدر من الحقوق التي نعمل ونثابر على ان تتراكم حتى تستقر وتثبت في وجدان كل توسي وتونسية، لم يكن السابع من نوفمبر الا تواصلا لأفضل ما حققت دولة الاستقلال وتطويرا له، حصل التحول في كنف الشرعية وفي احترام كامل للدستور والقانون لم ترق قطرة دم واحدة ولا حدث عنف في أية جهة من جهات البلاد ولا حلت المؤسسات ولا منعت الصحافة ولا انتصب مجلس عسكري للحكم، كان **تحولا حضاريا اقتضته الضرورة وتم في حدودها**

2 ـ حكم بورقيبة البلاد طيلة ثلاثين سنة حوكم اثناءها المئات من المناضلين من مختلف العائلات السياسية ولم يسلم منها حتى قادة الحزب الحاكم، هذه المحاكمات على كثرتها وان كنا رافضين لها جملة وتفصيلا لم تكن دموية ولا طغى فيها الحقد المجهول، كان بورقيبة قاسيا في بعض الاحيان ولكنه كان عطوفا في احيان اخرى، **لم يكن بورقيبة دمويا ولا دكتاتورا متسلطا يفرح لرؤية الدم والاجساد المعلقة بل كان حاكما** فرديا، ثم قل هذا وبعده دلونا يرحمكم الله على حاكم واحد لم يتتبع خصومه سجنا وتشريدا، فحتى في البلاد التي تتباهى بعراقة مؤسساتها للعمل السياسي ضريبته

نعيدها ثانية ولن نمل تأكيد ذلك لو لم يكن لبورقيبة سوى ما ذكر لحمدنا فضله ولشكرناه، **كلمة حق نقولها اليوم وغدا، امتنعنا عن قولها البارحة لما كانت سهلة ويسيرة ومربحة.**

كيف السبيل ؟

كيف السبيل بعد كل هذا للمحافظة على مكتسبات الاستقلال ؟ وما المطروح على القوى الوطنية والديمقراطية ؟ وكيف تتحدد الاولويات ؟ وما هو مصدرها ؟ قناعاتنا الذاتية او الحد الادنى المشترك الذي يجمع هذه القوى المتنافرة التي تدعو الى المحافظة على المجتمع المدني رغم نواقصه ؟ هل شعار المرحلة اليوم الاصلاح ام الثورة ؟ ان كان الاصلاح فكيف السبيل ؟ وما هي ادواته ؟ وان كان الثورة فما هو محتواها ؟ وما هي القوى المساهمة فيها ؟ وماذا عن قيادتها ؟

ان الداء الذي ادى بالكثير من القوى الوطنية الى التهميش والبعد عن الفعل السياسي سببه قصر في النظر من ناحية وعمى في الألوان اصابها باكرا من ناحية أخرى، فتخلط بين الخصوم والحلفاء بين التكتيك والاستراتيجيا بين الماضي والحاضر بين الممكن والمأمول بين الحلم والواقع لتصل في النهاية الى مرحلة المراهقة التي من ابرز مظاهرها صياغة جمل رنانة يتلذذ بسماعها ويتوهم ان وقعها في الاذن كفيل بتغيير الواقع

في المرحلة التاريخية التي نعيش ما هي الاهداف التي نعتقد ان القوى الوطنية والديمقراطية قادرة على تحقيقها رغم كل الملابسات المحيطة ؟ وما هي الادوات والمنهجية الكفيلة بتمكيننا من ذلك ؟

في تقديرنا ان مواجهة الظاهرة السياسية الاسلامية بمختلف تنويعاتها يجب ان تستهدف

1 ـ المحافظة على مكتسبات الاستقلال مهما كان موقفنا السياسي منها ومهما كانت تقييماتنا لها مختلفة، المؤسسات الدستورية القائمة رغم كل ما يمكن ان يقال عن ضعفها يمكن ان تكون بمساهمتنا وبجهدنا اطارا قابلا

للتطور وقابلا لممارسة دوره كاملا لان الاستقالة او نزع الثقة منها تماما ليس الا خطوة نحوالمجهول ونحو الفراغ الذي لن يملأه سوى فراغ العوعاء واتباعهم المتربصين بنا في هذا الخندق او ذاك، نفس الشيء يقال ويصح عن التعليم او محلة الاحوال الشخصية..

2 ـ **العمل من أجل تطوير المؤسسات الموجودة** ودفعها عن طريق المساهمة الشعبية الحرة نحو المزيد من العقلانية في التصرف ونحو قبول التعدد والاختلاف ونحو النسبية تصورا وممارسة ونحو التسامح قيمة القيم في كل ساء ديمقراطي.

3 ـ **حماية مؤسساتنا من امكانية الانتكاس والردّة** عن طريق تكثيف الحضور والمساهمة من قبل كل الذين يناضلون من احل محتمع مدني اساني مهما كان موقعهم الحزبي لان الطوفان ان حل لن يترك لا الأخضر ولا اليابس وتأملوا حيدا حال السودان الذي ابتدأ مع النميري اشتراكيا عروبيا لينتهي بعد دلك حليفا للترابي وداعية لتطبيق الشريعة

اما الأدوات والمنهجية الكفيلتان بتحقيق هده الاهداف فانها لا تخرج عن

أ ـ الصراع على الجبهة الفكرية ودلك بتفكيك آليات الخطاب الاخواني وتقديمه ضمن سياق الفكر الاسلامي الذي تدعي الاستناد اليه وتعرية الحوافز التي تعمل الحركة على اخفائها وسترها لانها تنقض عقيدتها وتسفه خطابها، في هذا الاطار طرحنا في مقال سابق مسألة تطبيق الشريعة من حلال حزئية معينة هي الزنا وحدّه (انظر حشف وسوء كيل) لاثبات استحالة تطبيق الحدّ اليوم استحالة مطلقة فيفرغ الشعار من اي معنى ولا تعوزنا الأمثلة على ان هدا الشعار انما يتنادى به الاسلاميون للاستحواذ على السلطة وتنصيب انفسهم اوصياء على الشرع ودلك بعد

تجنيد المؤمنين وايهامهم ان الاسلام في خطر طالما لم تطبق شريعته، ففي حالة السرقة مثلا لا يقام الحدّ الا بعد توفر شروط وقيود نجزم ان تحققها هو من باب المستحيلات، الأمر الذي يدفعنا الى القطع بان فقهاءنا استقر في انفسهم وتيقنوا ان هذا الحكم لم يعد صالحا في زمانهم فصنعوا شروطا للتهرب من تنفيذ الحدّ من بينها انه لا قطع على سارق الاموال العامة لان له فيها شبهة ملك، ولا قطع على سارق سيارة لانها سائبة غير محررة والحرز لديهم لا يتجاوز مرمى النظر اما من سرق الراديو من السيارة السائبة بفتحها فانه يحد، ولا قطع على من سرق طفلا حرا لانه ليس بمال ويحدّ من سرق طفلا عبدا لانه مال متقوم شرعا

ان كانت طبيعة الموضوع هي التي تحدد المنهج فان مواجهة التيارات السياسية الاسلامية لن يكون ذا تأثير الا بالاعتماد على نفس الاليات والمصطلحات ومن ذات المنظور، اما ان نترك لهم الساحة يرتعون فيها ويمرحون دون معارض ودون مسفه بحجج أوهى من بيت العنكبوت فجور وسوء تقدير

مواجهة الحركات السياسية الاسلامية قضية مركزية ومحورية تستهدف المحافظة على هذا القدر من الوحدة والتماسك الاجتماعيين وتطويرهما في اتجاه تركيز مفهوم المواطنة بصرف النظر عن عقيدة الانسان وهو المفهوم الذي تترتب عليه كافة الحقوق من حرية ومساواة وعدالة .

ربما تكون الدعوة الى دولة لائكية علمانية مضمون مشروع مستقبل لمراحل لاحقة اما ان تكون مشروع اليوم والآن فذلك ما ننفيه تماما لسبب بسيط يتمثل في ان الأصوات التي تنادى به وترفعه شعارا لم تتجاوز بعد مرحلة الحمل الرنانة التي قد ترضي غرور البعض ولكنها لن تغير من الواقع شيئا

لهؤلاء الحواريين الجدد نقول كيف يمكن فصل الفكر الديني الشعبي بمكوناته عن المؤسسات ؟ وهل ان تغيير العادات والتقاليد امر يسير يتم بجرّة قلم ؟ وما نفعل في نسبة الأمية التي فاقت 48 / ؟ وهل يمكن ان تكون اللائكية شعارا في مجتمع استنقص ولا يزال المرأة ودورها ؟ وهل ان اللائكية شعار نرفعه لنرضي به الذات وننزع عنها مسؤولية ماحدث ويحدث او نصال يومي يقتضي الجد على الأقل في فهم آليات النطر لدى شعبنا تفكيكا وتركيبا ؟ وحتى في صورة قيام هذه الدولة اللائكية العلمانية من يضمن ان الردة لن تحصل ونعود الى ما كنا فيه ؟ فالخيارات المجتمعية التي لا تكون صادرة عن قناعة اصحاب المصلحة فيها لا يمكن ان تدوم الا بدوام السلطة التي تسندها، ولنتأمل مليا حال بولونيا اليوم او مصر بعد عبد الناصر مرحليا لا مناص من النضال من اجل دولة ترعى الدين وتضبط خط سيره ضمن الحدود التي لا تهدد وحدة المجتمع، فكما ترعى بيوت الله عليها ان تحفظ للمواطن حقه في عدم الايمان ولا تترك ما هو عام كالدين واللغة والانتماء لعبة في يد الافراد او الاحزاب، اننا ندعو الى دولة تحافظ على وحدة مجتمعنا بحصر ما هو مشترك والتحكم فيه دون قهر او اكراه

ب ـ حصر الممارسة السياسية فيما هو آني وظرفي مما لا يهدد وحدة مجتمعنا واستقراره ولا يدفع به الى التطرف والعنف والغلو فالميثاق الوطني في تقديرنا حدد ما هو استراتيجي ومتفق عليه بين الجميع الا قلة قليلة واهمة تحلم بالثورة وهي أعجز عن ان تسيّر « حانوت كفتاجي »، من أوكد الاولويات اليوم المحافظة على هذا الاجماع ودفع الاحزاب الى ترجمة الميثاق في برامجها ولوائحها حتى تكون ممارستها السياسية في اتساق مع الميثاق والاجماع الوطني لا خروجا عليهما، فلفظ التكفير والاتهام

بالفرنكوفونية.. وغيرهما يجب ان يزول من القاموس السياسي اليوم للاحزاب والجمعيات التي التزمت بالميثاق لانها فضلا عن نقضها لما اجمعت عليه الامة تذكرنا بمحاكم التفتيش، فاللائحة او البيان السياسي لا يمكن ان يكون الا استجابة لقضية عامة وتعبيرا عن حاجة مجتمعية والمنافسة لا تكون الا في البرامج وامكانيات تطبيقها اما ان تكون اتهاما بالكفر او السخرية او سحب صفة المواطنة من صاحبها فليس ذلك من السياسة في شيء انما هو افتراء ورمي بالباطل وقذف يجب ان يتوقف.

---

* الحمق هو الغلط في الوسيلة والطريق الى المطلوب مع صحة المقصود

«الصحافة» في 9 نوفمبر 1989

ثوابت الحركة الإسلامية في تونس

عشر سنوات مرت على ظهور حركة الاتجاه الاسلامي (النهضة حاليا) ودخولها ساحة العمل السياسي، فما هي الاضافة التي قدمتها على المستوى الفكري ؟ وهل أثرت هذه الحركة المكتنة الاسلامية ؟ وهل ينطبق الاسم على المسمى او ان التسمية من قبيل الأضداد ؟ وما هي منهجيتها في العمل السياسي ؟ وهل تستند في ذلك الى خطة تنخرط فيها مواقفها وبياناتها أو أنها تمارس سياسة يومية لا تتجاوز ردّ الفعل والحسابات الآنية الظرفية ؟

في البدء نقول ان الحركة عاشت ولا زالت تعيش عالة على صواتها المشرقيات وحتى الهنديات والباكستانيات فاكتفت بالاجترار والمزيد من الاجترار دون ان تكلف نفسها عناء البحث او الفهم او التقصي وبقيت هائمة في عالم التركيبات اللفظية اللامتناهية وملكوت الكلمة الشاسع الرحب، على هذا الأساس يستحيل ان نتحدث عن خصوصية فكرية لهذه الحركة او تميزها عن غيرها من الحركات الاسلامية المبثوثة في ارجاء

المعمورة [1] فالأرضية واحدة بالنسبة للجميع والأهداف واحدة كذلك، وان بدا الاختلاف ففي ترتيبها فقط وهو اختلاف هيّن بكل المقاييس

رغم وعينا بأن الحركات الاسلامية جميعها متشابهة تلتقي في الكثير ولا تختلف عن بعضها البعض الا في النزر اليسير فان رصد وتتبع بيانات وأسلوب العمل السياسي للنهضة وكشفه ضرورة حتمية على الاقل لسلامة الرؤية ولحسن تصور ما عليه الخارطة السياسية للوطن، من موقع معرفتنا بالحركة نستطيع القول أن هنالك ثوابت حكمت عمل الحركة وجعلتها أسيرة خطة من أبرز ملامحها.

سياسة بلا برنامج

غياب البرنامج الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في طرحها اذ تكتفي بالشعارات العامة التي لا تؤشر على موقف او موقع الداعي له في عملية الصراع من اجل اقتسام الناتج الوطني، مردّ ذلك يعود في نظرنا في قسم منه الى صدور الحركة عن بنية فكرية قابلة للتفسير والفهم بأشكال متناقضة بحيث يصلح ان يكون خطابها مبرّرا لكل شيء وفي مختلف الاتجاهات، فتكتسب قيادة الحركة بذلك حرية في التصرف وفي التراجع عما تكون قد وافقت عليه سابقا ولا تجد نفسها ملزمة بخطة او منهجية محددة سلفا وقد كانت قيادة الحركة لدينا واعية بهذه القضية فتجد لنفسها في كل مرة ما تتصور انه المبرر لممارسة سياسة بلا برنامج وتختلق الأعذار لذلك المرة تلو الاخرى، ففي سنة 1983 قال الهاشمي حمدي « نحن في

(1) انظر في الموضوع وجهة نظر احميدة النيفر الذي يذهب الى تاكيد خصوصية وتميز المدرسة الاسلامية التونسية عن غيرها. مجلة 21/15 « النموذج الاسلامي التونسي الواقع والطموح » العدد 18 فيفري 1989

تونس لا ندعي امتلاك البرنامج الاسلامي الواضح ان هذا البرنامج بدون حياء مشروع للانجاز في الوقت الذي تتوافد فيه على السجن دفعات متتالية من قيادات العمل الاسلامي تصبح المشكلة هي تأمين الحركة »[2]

وفي سنة 1984 قال عبد الوهاب الكافي عضو الهيئة التأسيسية « وحركتنا ليس لها الآن بديل وهي نقطة ضعف فيها »[3]

هكذا يتفق قادة الحركة في غياب البرنامج وفي ممارستهم سياسة يومية لا ضباط لها ولا موجّه مبرّرين كل ذلك بالقمع الذي كان مسلطا عليهم، اما اليوم وقد زال السبب فهل تتقدم الحركة خطوة في اتجاه بلورة مشروعها ؟ يجيب حمادي الجبالي أحد أبرز قياديي الحركة قائلا « ليس من حق اي كان ان يطالبنا بتوضيح موقفنا من عدة مسائل كتعدد الزوجات وتطبيق الحدود وغيرها من القضايا قبل ان تعطى لنا التأشيرة »[4] قيل هذا الكلام في شهر جويلية الفائت، ولننتظر المبرر الذي سيطلعون به غدا لما يتحصلون على التأشيرة

ان غياب البرنامج لدى الحركة مقصود لذاته لأنه يمكّن القيادة من التصرف بحرية فتفلت من مراقبة قواعدها ومحاسبتها كما يمكّنها ذلك من تجميع أكبر عدد من المتسيسين خصوصا اذا وضعنا في الاعتبار ان الفكر الديني لازال يمثل الاطار الايديولوجي الذي يلفّ المجتمع بأكمله، وقد كان امامهم حسن البنا أكثر وضوحا وحسما فلم يلجأ الى افتعال واختلاق المبررات حيث قال لمن دعاه لكتابة برنامج للاخوان المسلمين « ان الناس

(2) المغرب، العدد 81 في 10 ديسمبر 1983، ص 58
(3) حقائق، العدد 37 في 13 جويلية 1984 ص 9 و 10
(4) الايام في 27 جويلية 1989، ص 3

يجتمعون على مبادىء لا على تفاصيل لأننا اذا دخلنا في التفاصيل فسنختلف ونتفرع ولا ننتهي الى خير كثير»[5].

الإزدواجية

من نتائج غياب البرنامج المحدد والضابط لخط سير الحركة ظهور الازدواجية في الخطاب وعدم الثبات على موقف بعينه فتنقض الحركة مساء ما سبق ان وافقت عليه صباحا، هذه الازدواجية لا تظهر في مواقف القيادة فحسب ليكذّب أحدها الآخر أو ينفي هذا قول ذاك بل إنها تظهر حتى لدى الشخص الواحد في فترات زمنية متقاربة وفي مواضيع وقضايا لا تحتمل الأخذ والردّ لأنها تمثل هوية الحركة من ذلك مثلا :

1 ـ في المسألة النسوية تقف الحركة موقفا مترمتا يتلخص في وجوب حمل الحجاب ومعاداة مجلة الاحوال الشخصية ودفع المرأة الى البقاء في البيت لخدمة الرجل والتزيّن له، يقول مؤسس الحركة الاستاذ راشد الغنوشي «كان الدفاع على اللباس الشرعي والتهجم على العراء والاختلاط بين الجنسين وعلى عمل المرأة المأجور خارج البيت وعلى كتابات الحداد، كانت تلك أهمّ القضايا التي شغلت الادبيات الاسلامية في المسألة النسائية والتي كانت محط اهتمامنا قبل مرحلة تسيّس الحركة والتي لا تزال تشغل قطاعا واسعا من الاسلاميين داخل الحركة وخارجها»[6] هذه القناعات التي ربت عليها الحركة أبناءها طيلة عشر سنوات فتشربوها ودافعوا عنها ومثلت بالنسبة لهم المبرّر لعداء بورقيبة

---

(5) حسن البنّا متى ؟ لماذا ؟ د رفعت السعيد، وكتبه مدبولي القاهرة، 1977، ص 89
(6) المرأة بين القرآن وواقع المسلمين، راشد الغنوشي مطبعة تونس قرطاج ص 35

ومشروعه يقع التراجع عنها، فعن مجلة الاحوال الشخصية قال الغنوشي « المجلة في عمومها مندرجة ضمن الاجتهاد داخل المنظومة الفقهية الاسلامية تطبيقا لمدأ اسلامية الدولة التونسية »[7] هذا الموقف الذي هدم ثابتا من ثوابت الحركة وأشاع وهما لدى النخبة مفاده تميّز وخصوصية المثال التونسي يقع التراجع عنه بعد سنة فقط ومن قبل نفس الشخص يقول راشد « ان العلل الأساسية لما حدث من انهيار احتماعي وأخلاقي لبنية الأسرة لا تكمن اساسا في جانب التقنين وانما في تلك الروح العامة التي انبعثت في مطلع العهد البورقيبي »[8]

2 ـ يحتل المسجد موقعا مركزيا لدى الحركات الاسلامية لانه يساعدها على تجنيد المتعاطفين ومن روّاده تصيد مناضلي الغد من ناحية ومن ناحية اخرى يمثل المسجد الملجأ الذي تفر اليه كلما دخلت في صراع او خصومة مع اي كان فتارة تستغله للتشهير بالأشخاص والبرامج التربوية او السياسية وتارة تفر اليه اذا كانت الخصومة مع السلطة، وهي لهذا السبب بقيت حية ولم تتمكن لا الانحرارات ولا السجون من القضاء عليها اذ تخبو لفترات ولكنها تعود الى السطح كلما سنحت الفرصة لكل هذا مثل المسجد النقطة المركزية والبؤرة لأي عمل اسلامي ورد في البيان التأسيسي لحركة الاتجاه الاسلامي سنة 1981 ما يلي « اعادة الحياة الى المسجد كمركز للتعبد والتعبئة الجماهرية الشاملة »[9] هذا المعنى سوف يغيب من بين الاهداف التي حددتها الحركة في طلبها الثاني للحصول على التأشيرة، سنة 1985 تحدث عبد الفتاح مورو القيادي

(7) الصباح في 17 جويلية 1988، ص 3
(8) المساء الجزائرية في 13 سبتمبر 1989، ص 3
(9) حقائق حول حركة الاتجاه الاسلامي بمناسبة الذكرى الثانية لتاسيسها ص 12

البارز عن المسألة فقال « منطلقنا في العمل هو المسجد وكانت لنا دروس حيث نعلّم الناس القرآن والحديث الان ليس بين أيدينا ولا نقبة في حيط في جامع من الشمال الى الجنوب ومن الشرق الى العرب »[10].

اثر تغيير السابع من نوفمبر عملت السلطة الجديدة على تنظيم الحياة السياسية فأصدرت في هذا الاطار قانونا منع بموجبه تعاطي العمل السياسي بالمساحد وضبطت مسألة القاء الدروس هناك بضرورة الحصول على ترخيص. ورغم ان هدا القانون يحرم حركة الاتجاه من واحد من أهم نقاط قوتها لأن المسجد هو المحل الوحيد الذي لن تتحاسر السلطة على اغلاقه مهما بلغ بها العداء كما انه المكان الذي تلجأ اليه كلما تضيق بها السبل فان قادة الحركة عبروا عن موافقتهم عليه يقول عبد الفتاح مورو « كحزب سياسي نعتبر ان النشاط السياسي له مؤسسات مؤهلة لاحتوائه ولا نعتبر المسحد مؤسسة مؤهلة لان تمارس فيها السياسة ولا الدعاية السياسية ولا الخلاف السياسي نحن نعتبر ان المسحد ليس مؤسسة تحدم سياسة حزب من الأحزاب سواء كان حزب الاتجاه الاسلامي او غيره فالمسجد هو مؤسسة للعبادة وتعليم الاسلام ولا يمكن ان يكون حلبة للخصومات والمزايدات السياسية »[11] هدا الموقف سرعان ما وقع التراجع عنه فوصموا قانون المساجد باللادستورية بعد ان رحبوا به، حاء في بيان 18 ديسمبر 1989 الذي امضاه علي العريض ان الحركة « تؤكد على ان المساحد بحاجة الى تحريرها من كل القيود اللادستورية كقانون المساجد. ».

(10) حقائق، العدد 62 في 12 افريل 1985 ص 16
(11) المغرب، العدد 19 في 23 سبتمبر 1988 ص 7

3 ـ اما الميثاق الوطني الذي أمضته مختلف العائلات والحساسيات السياسية فانه هو الاخر لم يسلم من نكوص الحركة وإدبارها وتراجعها فيما امضى احد قيادييها، فالمتمعن في الميثاق يلحظ بجلاء ان الحركة لم تعلن تمسكها به يوم امضائه الا تقية لانه يتناقض في العمق مع ما تدعو له وما تروج، فهل يعقل ان تعتز الحركة بعبقرية وبطولة يوغرطا او ان تسلم بحق الاختلاف والتسامح ووقاية بيوت الله من الصراع السياسي واثارة الفتن حتى تبقى المساجد لله وحده ؟ يومها كانت الحركة تلهث وتجهد من أجل الحصول على التأشيرة فاستباحت كل شيء وفاتها ان حركة سياسية تمارس تكتيكا سائبا لا يندرج ضمن استراتيجية واضحة المعالم لا يمكن الا ان تسقط في الابتزاز فتفقد بذلك احترام الغير لها ولا يحمل قولها بعد ذلك على محمل الجد، تمضي على الميثاق طمعا من اجل الظفر بالتأشيرة وان حجبت هذه الاخيرة فالتراجع سبيل للضغط يقول نورالدين البحيري في تحديده للاسباب التي جعلته يعتذر عن المشاركة في الجلسات اللاحقة للحوار حول واقع البلاد ان « مثل هذا الحوار كان من الاجدى ان يكون مع من هو مؤهل من ابناء الحركة لذلك »[12] وردًا على سؤال حول تمسك الحركة بما ورد في الميثاق قال الجبالي « لو فعلنا ذلك لأصبح الميثاق ميثاقنا »[13] قبلهما اعتبر الشيخ محمد الاخوة بصراحته وصرامته المعهودة ان بعض ما جاء في الميثاق حرب على الاسلام [14] هكذا ينقض احدهما الاخر ويكذب القيادي نفسه فيمضي ما قال ويأتي بالضد

(12) المغرب، العدد 184 في 12 جانفي 1990 ص 9
(13) حقائق، العدد 215 في 29 اكتوبر 1989 ص 7
(14) المغرب، العدد 147 في 14 افريل 1989 ص 11

الغمـــوض

السمة الثالثة تتمثل في غموض المصطلحات والشعارات التي ترفعها الحركة من ذلك مثلا :

1 ـ تروّج الحركة وهما مفاده ان سبب تخلف المسلمين انما مردّه الابتعاد عن تطبيق الاسلام هذا القول يحمل في طياته الهروب من مواجهة المشاكل المستحدثة التي تعيشها مجتمعاتنا، وليّ العنق الى الماضي والارتماء في احضان تجربة انسانية حلت مشاكل مجتمعها بقدر ما استطاعت وبقدر ما اتاح لها ظرفها الزماني والمكاني، هكذا يُعفى الانسان نفسه من البحث والاجتهاد والعمل بالقاء تبعة تخلفه على مشجب الابتعاد عن الاسلام، ومن الغريب حقا ان مثل هذا القول بقي رائجا رغم ان الكثير من الاسلاميين كخالد محمد خالد ومحمد عمارة وحسن حنفي . هذا فضلا عن جمال الدين الأفغاني قد تجاوزوا مثل هذه الأطروحات وتقدموا بالفكر الديني الى الأمام على طريق الالتقاء بالجماهير ومطالبها الملحة في التحرر والاشتراكية ووصلوا الى نتائج وان لم تخرج عن اطار الفكر الديني فانها تمثل قفزة ومحاولة للاستجابة لما يعترض مجتمعاتنا من قضايا لا تجد لها حلا في النصوص الدينية، وواضح ان هذا الزعم مصدره الاساسي القول بأن الاسلام يحتوي على كل شيء ويقع الاستشهاد بالاية القرآنية « ما فرطنا في الكتاب من شيء » في حين ان النصوص لا تسعف بالاجابة عن الكثير من القضايا والمسائل التي لها علاقة ماسة بالحياة في مختلف مظاهرها من ذلك مثلا .

أ ـ مسألة الحكم، ورد ذكرها في اطار الحديث عن مبادىء عامة كالشورى والعدالة ولم يأت فيها اي تفصيل لا في القرآن ولا في السنة

الثانتة ويعلم الحميع ما نتح عن هدا الاعفال من اقتتال واهراق دماء بين المسلمين بحيث اصبح الحكم معصلة لم يجدوا لها حلا سوى رفع السيوف، اما عن الشروط التي وصعها الفقهاء كالعدالة والاجتهاد والقرشية فلم يقع تطبيقها وكان السيف الحكم والشرط الاساسي الذي به يتصب المرء للحكم، هدا قديما اما الان فما الموقف من المؤسسات الدستورية والسياسية والاجتماعية المستحدثة ؟

ب ـ العلاقات الدولية، يقسم الاسلام العالم الى قسمين دار حرب ودار اسلام ولا علاقة بينهما الا الحرب او دفع الجزية يعني دلك ان دولة الاسلام او الداعين لذلك ليس لهم ان يقيموا اي علاقةمع اي دولة كافرة، فما العمل اليوم هل تعلن الحرب الدينية على كل دول العالم وهي دول كافرة؟ وهل نطالِب او نطالب بدفع الجزية ؟ ولم ؟

ح ـ قانون العقوبات، نصّ القرآن على أربع عقوبات لا غير وهي عقوبة السرقة والبغي والقذف والربا، فما العمل اليوم مع القضايا المستجدة كقضايا التهرب من دفع الضرائب واختلاس الأموال العامة واستغلال السلطة والنفود. وهي الجرائم التي لم يأت فيها نص، ألم يكن الافغاني على حق عندما قال « وتتبدل الاحكام بتبدل الزمان »[15]

ألا يدلُ كل هذا على ان اشاعة الوهم بأن الاسلام احتوى على كل شيء وأن عدم تطبيقه هو السبب في تخلفنا عار من كل حقيقة وليس الا وسيلة للتحكم في رقاب الناس وبياناتهم في صوغ مصائرهم

2 ـ ثاني هده الأوهام هو القول بأن الاسلام دين الوحدة والتوحيد وأن ليس هنالك الا إسلام واحد غير ان الواقع لا يسعفهم بما يعضد

(15) الخاطرات، دار الحقيقة بيروت 1980 ص 165

قولهم ويسند زعمهم، ذلك ان القانون الذي حكم التجربة التاريخية الاسلامية هو الافتراق والمزيد من الافتراق فالتعميم وحشر الكل في واحد مقصود لذاته حتى يقع حجب الاختلافات بين التطبيقات التي وُسمت بالاسلامية ويعمى عن رؤية الأسباب الحقيقة التي كانت وراء التعدد لتستقر بذلك الواحدية في النظرة والخطية في التحليل والتبعية في السلوك عما لا يحمل الزاما الا لأصحابه، لو كان هناك اسلام واحد فكيف نفسر تعدد التفاسير القرآنية والفرق الكلامية والمذاهب الفقهية وكيف نفسر الاختلاف بين اسلام الخميني واسلام شيخ الأزهر بين اسلام مفتي الجمهورية واسلام راشد الغنوشي وهل ان الفوارق الطبقية والاجتماعية والسياسية امحت حتى نقول باسلام واحد، ألم يقل الرسول (ص): «ستفترق أمتي الى ثلاثة وسبعين فرقة كلها في النار الا واحدة ناجية ما أنا عليه وأصحابي» [16] أليس هذا هو القانون الذي حكم تطور المجتمعات الاسلامية الافتراق والمزيد من الافتراق الذي يجد تفسيره وتبريره في النصوص الدينية ذاتها، ألم يكن ظهور الشيعة تعبيرا عن الاسلام في صورته القومية الفارسية، والخوارج في صورته البدوية الا يؤكد كل هذا على ان الاسلام المطلق لا النصي يمكن ان يكون في هذا الخندق كما يمكن ان يكون في الخندق المقابل، ألم يقتتل الصحابة علي ومعاوية وطلحة والزبير وعائشة ألم يختلف عثمان مع أبي ذر الغفاري ونفاه في صحراء الربذة، ألم يقتل المسلمون الحسين حفيد الرسول، ألم يعذب احمد بن حنبل، ألم يصلب الحلاج ويقتل السهروردي، ألم يحارب الطاهر الحداد في قوته ألم يطرد علي عبد الرزاق من الأزهر وعانى أشد أنواع

(16) الملل والنحل للشهرستاني، مؤسسة الباني الحلبي وشركائه، القاهرة 1968، ج 1 ص 11

القهر . ألا يدل كل هدا على ان مجال الاختلاف رحب وواسع وله ضريبته أم ان كل هؤلاء ليسوا مسلمين، ألا يدّل اختلافهم وان كانوا جميعا من المسلمين انهم تباينوا في مواقفهم لتباين مصالحهم ومواقعهم الاجتماعية

فالقول بالنظرة الواحدية للاسلام مردود من واقع التجربة الاسلامية ذاتها وليس الا رجع الصدى لقيم كرّست التخلف في مجتمعاتنا وشرّعت للاستبداد والقهر حتى يسود، فيوم كانت الحضارة العربية الاسلامية في عنفوانها كنا نسمع بشخصيات من وزن ابي بكر الرازي وابن سينا وابن رشد ممن ساهموا بقسط وافر في الدفع بالمعارف الانسانية وتطويرها رغم انهم من وجهة نظر دينية بحتة كانوا يصرحون بشكل او بآخر بدهريتهم او مانويتهم، ويوم كانت الحرية قيمة من قيم المجتمعات الاسلامية الناشئة ويوم كان الاختلاف حقا من حقوق الانسان عرفنا غزارة في الانتاج الفكري وشاهدنا نقاشا وجدلا بين مختلف الاطراف الإسلامية فرقا واشخاصا سواء في شكله العقائدي أو الفقهي أو السياسي، فالحديث عن الإسلام في عمومه والتهرّب من الولوج في جزئيّاته وتفاصيله وارتباطه بمجتمعاتنا إنّما يقصد منه الإستحواذ على حق مجتمعنا في التفكير لنفسه ومنعه من كلّ تعدديّة ليصبح المتحدّث بإسم «الإسلام» حتىّ وإن قيل غير ذلك هو «الإسلام» ومعارضته تعني الردّة والقتل. هكذا يريدون أن تساس مجتمعاتنا فتحت غطاء الإسلام يشرعون للقمع والقهر والكبت الذي يجد سنده في تصور معين للدين وفي وجدان شعبي هو خليط من أفهام متغايرة بجانب ممارسات وعادات وقيم تخلف وأمية مفزعة ومهولة في نسبها.

التقدم الى الوراء

السمة الرابعة تتمثل في غياب البعد المستقبلي في فكر الحركات الاسلامية، بيّن ان المستقبل ليس الا النتيجة المنطقية والتطور الطبيعي للحاضر، ومأساة الايديولوجية الاسلامية المعاصرة تتمثل في عدم قدرتها على وعي هذه الحقيقة ومن تم العمل على أساسها مما نزع بها أما الى التخشب والانكماش او العمل على تفصيل الواقع ووضعه في قوالب فكرية حاهزة، ترى الحركات الاسلامية ان جميع الحقائق الأساسية التي تتعلق بحياة الانسان ومصيره كُشفت مرة واحدة بنزول القرآن واغلاق باب الوحي وليس على الانسان بعد ذلك الا ان يفهم النص فهما أعمق وأشمل ولا غرابة بعد هذا ان وجدنا ان من أخص خصائص الفكر الاسلامي الشرح والتحشية والقياس لأن التجاوز يستحيل وقوعه في أي لحظة من لحظات التاريخ اللاحقة، ليس أمامنا الا ان نعمل على الارتداد الى العصر الذهبي وتمثله فالمستقبل في أفضل أحواله لن يكون الا محاكاة لفترة ماضية وصفها الرسول بقوله « خير القرون قرني تم الذين يلونهم تم الذين يلونهم »[17] وواضح من الحديث ان المسار التاريخي لن يكون الا تقدما الى الوراء نحو ما هو أسوأ لا نحو ما هو أفضل، في هذا المعنى يقول محمود أمين العالم في بحث له عن مفهوم الزمن في الفكر العربي الاسلامي ما نصه « ان النظرة العربية الاسلامية في العصر الوسيط كان يسودها بشكل عام مفهوم للزمن يخلو من الرؤية التطوّرية بل كان يغلب عليها الطابع الارتدادي فمرحلة الدعوة الاولى كانت تمثل نقطة اشارة الى ما هو أفضل وأمثل مما يجعل من حركة

---

(17) صحيح مسلم ج 2 ص 178

الزمن المتصل ارتدادا ونكوصا وتدهورا من ناحية القيم »[18] ويذهب الأستاذ فؤاد زكريا في بحث له الى القول بأنه مما يثير الدهشة والاستغراب ان الفكر الديني يفصل بين مستقبلين مستقبل دنوي لا يستطيع الانسان التحكم فيه الا في أضيق الحدود لانه عيب ومتروك لمشيئة الله حيث لا حذر مع القدر ومستقبل آخروي يتحكم فيه تحكما كاملا حيث يجازى فيه جزاء وفاقا لعمله في الدنيا، في ظل هذه الثنائية وفي هذا الاطار من المشروع ان نتساءل كيف يمكن ان يكون للمستقبل دور في فكر الحركات الاسلامية ؟ وما هي حدوده ان وجد ؟ [19]

في اطار الارتداد والارتماء في أحضان الماضي سئل مورو في حديث له « هل هناك فترة في التاريخ الاسلامي عرفت الديمقراطية ؟ فأجاب هناك المرحلة الاولى لفترة الرسول والخلافة الراشدة وبعض الفلتات في المرحلة الأموية والعباسية»[20] إن هذا القول يحمل من الأخطاء العلمية الشيء الكثير، فالتهافت على الماضي جرّ هذا القيادي الى الوقوع في الخطإ ذلك ان حكومة الرسول لا يمكن ان توصف الا بكونها حكومة الله لأن الذي اختار قائدها هو الله وليس الشعب وهي مرحلة فريدة في التاريخ الاسلامي انتهت بانقطاع الوحي لينتقل امر اختيار الحاكم الى الجماعة

(18) دراسات في الاسلام، مجموعة من المؤلفين، دار الفارابي بيروت 1980 ص 119 و 120

(19) للتوسع في الموضوع انظر كتاب الدكتور فهمي جدعان، اسس التقدم عند مفكري الاسلام في العالم العربي الحديث، نشر المؤسسة العربية للدراسات والنشر، طبع بيروت 1979 ومقال الدكتور فؤاد زكرياء، العقل العربي والتوجه المستقبلي، المنشور بمجلة الفكر العربي المعاصر العدد 12 وبكتابه الصحوة الاسلامية في ميزان العقل، نشر دار التنوير ط 1 بيروت 1985 ص 65

(20) حقائق، العدد 207 في 4 اوت ص 9

الناشئة التي اختلفت عقب وفاة الرسول مباشرة وقبل دفنه فرفعت السيوف واقتتل الصحابة ومن جاء بعدهم الى ان آل الأمر الى ملك يتوارثه الأبناء عن الآباء، فأي ديمقراطية عرف التاريخ الاسلامي وفي اي فترة تاريخية تمكنت الجماعة الاسلامية من اختيار حاكمها اختيارا يستجيب لمتطلبات الديمقراطية ؟

ان استخفاف الحركة الاسلامية بقواعدها وبشعبها الذي تدعي الدفاع عن مصالحه يتجاوز ما ذكر ليبلغ منتهاه لما يطالب زعيمها المهاجر باجراء انتخابات حرة تحت اشراف أممي كما حدث في الشيلي وبعض البلدان الافريقية حتى تشهد تونس ولاول مرة في تاريخها انتخابات غير مزيفة [21] هكذا بكامل اليسر والسهولة تدعونا الحركة للتفريط في تضحيات شعبنا ودمائه التي عدت تربته وسقتها طيلة تاريخه، أن وجدنا مبررا لما قال الغنوشي وهو في الخارج فما العمل فيما قال لسان الحركة في الداخل معلقا على ما ذكر بان هذه « التصريحات ادلى بها الشيخ كرجل مثقف وهي لا تعدو ان تكون وجهة نظر وتقييما خاطئا وسريعا للوضع العام اما جوهر التصريح من حيث المطالب فهو لا يختلف عما درجنا سماعه سواء داخل الحركة او خارجها » مؤكدا انه « اذا تجاوزنا الجزئيات لا يمكن الحديث عن اختلافات بيننا وبين الغنوشي بعد هذا الموقف»[22].

« الصحافة » في 21 فيفري 1990

(21) المغرب، العدد 184، في 12 جانفي 1990، ص 12
(22) من حديث علي العريض للصباح في 14 جانفي 1990، ص 2

حشفٌ وسوء كيل

اثر صدور بيان الثاني من أكتوبر الذي كفرت فيه حركة الاتجاه الاسلامي (النهضة حاليا) وزير التربية وكل من ساهم أو يساهم في الاصلاح التربوي المزمع القيام به بجانب الدعوة الى العصيان واثارة الفتنة، تصدت بعض الاقلام للرد على ما جاء في بيان السحرية فناقشت اهم ما ورد فيه منكرة على الحركة تنصيب نفسها وصيًا على الاسلام والشعب، مؤكدة في ذات الوقت ان الحركة لا تمثل سوى قراءة اسلامية من بين قراءات أخرى

هذا الوهم الذي عشش في أذهان البعض من مثقفينا وعملوا على ترويجه، قدّم الحركة في شكل المدافع عن « الاسلام » بحيث اصبحت منازعتها في ذلك في غير محلها الا لدى من رحم ربّك

فهل تمثل فعلا حركة الاتجاه الاسلامي (النهضة حاليا) قراءة للإسلام ؟ وهل تستند الى الاسلام العلم والمعرفة في تحديد مواقفها وخياراتها السياسية ؟ ان كان ذلك كذلك فأي اسلام يسندها هل هو الاسلام كما تتصوره او هو اسلام الفقه والاصول ؟ وما هي مدى علاقتها بالفكر الاسلامي ممثلا في تلك المدارس الفقهية والكلامية التي عرفها المجتمع الاسلامي ؟ ثم ما الذي حكم خط سير الحركة منذ نشأتها الى اليوم هل هو الاسلام النصي كما ورد في القرآن والسنة او هو تأويل يخرج

بالنصوص عن معانيها ويحوّلها الى أدوات صالحة للاستدلال على صحة كل موقف مسبق ورأي مصمم ؟

قد يكون طرح مثل هذه الاسئلة مثيرا للاستغراب لانه يلامس مسلمات استقرت في الوجدان واصبحت من تحصيل الحاصل، ومثلت بتقادم الزمن مسلّمات ينطلق منها عند صياغة التحليل والموقف حتى لا يفهم مقالنا هذا على غير ما نريد وحتى لا يتأوّل البعض كلاما كما يحلو له، نقول منذ البداية اننا لا نتحدث عن الاسلام الدين اي الاسلام العقيدة والعبادات فذلك في تقديرنا شأن خاص وما أمرنا الا ان نحكم بالظاهر تاركين السرائر لمن لا تخفي عليه خافية، مجال حديثنا هنا ينحصر اساسا في ذلك المجال الرحب من المدارس الفكرية التي عرفها المجتمع الاسلامي طيلة الاربعة عشر قرنا الماضية فهل تمثّل المذاهب الفقهية والكلامية اصلا من الاصول التي يستند اليها « النهضويون » في ممارستهم العمل السياسي ؟ وما هي مدى مساهمتهم في تطوير الفكر الاسلامي الحديث ؟ وهل ان انتسابهم للاسلام قشريٌ (صعيين تلحق الطين) او إنتساب تمثل وهضم واثراء في إطار المقاصد الشرعية العليا؟ حتى لا يكون حديثنا مجردا نورد فيما يلي جملة من المسائل ذاكرين في ذات الوقت موقف الشرع من مصادره الاصلية ممثلة في كتابات اولئك الافذاذ الذي ساهموا قدر الوسع في التقدم بالفكر الإنساني ومواقف إسلاموييننا الجدد حتى يتضح الحد الفاصل بينهما.

التكفيـــر

تذهب الحركات الاسلامية في مختلف طبعاتها الى رفع هذا الاتهام في وجه كل معارض لها حتى اصبح من شدة شيوعه لفظا لا معنى له، ورد في

الحديت الصحيح عن عند الله س عمر ان الرسول (ص) قال . « أيما رحل قال لاحيه يا كافر فقد ىاء ىها احدهما »[1] كما أنكر (ص) عاية الانكار على أسامة س زيد حين قتل الرحل في المعركة نعد ان ىطق ىالتشهادة وقال قتلته ىعد أن قال لا إلاه الاّ الله ؟ قال انما قالها تعوّدا من السيف ؟ قال هلا شققت قلبه ؟ ما تصنع ـ « لا الاه الا الله » ؟ قال أسامة فمارال يكرّرها حتى تمنيت أني أسلمت يومئذ فقط [2]

ىحاىب هدا تحفل السة الصحيحة ىالكثير من الاحداث والاحاديث التي تؤكد ان محال الايمان رحب وفسحته واسعة وان الاتحاه ىحو التشدد والتغليظ ليس الا وليد الحهالة وـ « العلو يتكره قادة الىاس دوو النفوس لطامحة الى السيادة او القيادة ودلك أما ىداعية التظاهر بالمقدرة وحب الاعراب لاىهات نفوس الاتىاع وتحبيد الانقياد واما ىداعية ارصاء ما في ىفس المتكر او ىفوس من حوله من حب تقليد الغير أو حب الاكثار والزيادة والتفريع في الأمور المستحسنة لديهم فان النهم في المحبوب من ىرعات النفوس »[3]

ىحث الفقهاء من أسلافنا المسألة ووصلوا الى نتائج شتان ىيىها وبين ما تلوك ألسنة الدين يدعون الانتساب لهم، فهدا الامام عبد القاهر ىن طاهر البغدادي المتوفي سنة 429 هـ يتحدث عن الايمان فيقول أنه « على ثلاثة أقسام قسم منه يخرج صاحبه به من الكفر ويتخلص به من الخلود

---

(1) صحيح البخاري، المطبعة الخيرية ط 1 مصر 1304 هـ ح 4 ص 48

(2) الصحوة الاسلامية بين الجحود والتطرف، يوسف القرضاوي ضمن سلسلة كتاب الامة عدد 2 ط3 ص 56

(3) اصول النظام الاجتماعي في الاسلام، الشيخ الطاهر بن عاشور نشر الشركة التونسية للتوزيع والدار العربية للكتاب، تونس 1979 ص 23

في النار ان مات عليه وهو معرفته بالله تعالى وبكتبه ورسله وبالقدر خيره وشره من الله مع اثبات الصفات الأزلية لله تعالى ونفي التشبيه والتعطيل عنه ومع اجازة رؤيته واعتقاد سائر ما تواترت الأخبار الشرعية به وقسم منه يوجب العدالة وزوال اسم الفسق عن صاحبه ويتخلص به من دخول النار وهو أداء الفرائض واجتناب الكبائر وقسم منه يوجب كون صاحبه من السابقين الذين يدخلون الجنة بلا حساب وهو أداء الفرائض مع اجتناب الذنوب كلها »[4] ويضيف « اما تارك الصلاة فان تركها عن استحلال فهو كافر وان تركها عن كسل فقد اختلفوا فيه فقال احمد بن حنبل انه كافر وقال الشافعي رضي الله عنه ان يؤمر بالصلاة فان صلى والّا قتل واجاز الصلاة عليه لانه ليس بكافر وقال أبو حنيفة يؤدب حتى يصلي ولا يقتل وأكفرته الخوارج بذلك وقالت القدرية انه لا مؤمن ولا كافر »[5]

أمام إمام الحرمين الجويني المتوفي سنة 478 هـ فانه يرى ان « من مات من المؤمنين على اصراره على المعاصي، فلا يقطع عليه بعقاب، بل أمره مفوض الى ربه تعالى فان عاقبه فذلك بعدله، وان تجاوز عنه، فذلك بفضله ورحمته »[6]

من كانت له عينان فليتأمّل ومن كانت له أذنان فليسمع ما كان يقول أسلافنا في القرن الخامس للهجرة وما يقول بعد ذلك بقرون عشرة ضيقو الافق الذين لم يعرفوا من الاسلام سوى التشديد وجلب المشقة التي

---

(4) اصول الدين، نشر مدرسة الالاهيات بدار الفنون التركية ط 1 اسطنبول 1928 ص 249

(5) المصدر السابق ص 226

(6) كتاب الارشاد الى قواطع الادلة في اصول الاعتقاد، تحقيق محمد يوسف موسى وعلي عبد المنعم عبد الحميد، نشر مكتبة الخانجي، ط 1 القاهرة 1950 ص 392

يستهدفون بها تكوين المنتسب الصلب وكشف المترددين والمندسين، أما الاسلام فانه براء من هذا الذي يصنعون، التكفير يا هؤلاء محرّم شرعا ولا يجوز ان يوصف به الا من أنكر أصلا من أصول الدين المعلومة بالضرورة، فتارك الصلاة عاص ان لم ينكر وجوبها وشارب الخمر عاص كذلك ان لم ينكر حرمتها، لان المعصية كما يقول فقهاؤنا لا تخرج من دائرة الايمان الذي يزيد وينقص، واعتمادا على ما ذكر نستطيع القول ان **وجود المعصية ذاتها ضروري وحتمي لنستبين درجة الايمان والالتزام بالسلوك القويم وحتى لا تكون العفّة لدينا شبيهة بعفة الخصيان.**

لم يكن التكفير لدى اسلافنا سلعة رائجة كما هو اليوم لأنه يعني من بين ما يعني اخراج الانسان من الملّة و « يترتب عليه حلّ دمه وماله، والتفريق بينه وبين زوجه وولده، وقطع ما بينه وبين المسلمين، فلا يرث ولا يورث ولا يوالى، واذا مات لا يغسل ولا يكفن، ولا يصلى عليه، ولا يدفن في مقابر المسلمين»[7]. **أما اذا أردنا إستعمال مصطلحات العصر فإن التكفير** يعني سحب صفة المواطنة من المرء فيصبح أقلية لا يجوز لها ان تنتخب او تُنتخب ولا ان تساهم في المجهود العام لتنقطع بذلك كل صلة لها بأمتها

رغم ان قتل عثمان مثَل حدثا جللا يقع لأول مرة في التاريخ الاسلامي، حيث يقتل المسلمون خليفتهم، فان مؤرخي المرحلة ودارسي الفرق لم يتجاسروا على تكفير اي واحد من المساهمين في الوقائع التي أدّت الى اغتيال الرجل في بيته بين اهله ونسوته، وأقصى ما قيل في الذين هاجموه ومن بينهم محمد بن أبي بكر الصديق الذي أمسك عثمان من لحيته، أنهم ظلمة ولم يزيدوا على ذلك شيئا، يقول صاحب الفرق بين الفرق عند

(7) الصحوة الاسلامية بين الجحود والتطرّف ص 55

حديثه عن اسباب احتلاف الأمة « تم احتلفوا بعد ذلك في أمر عثمان لاشياء نقموها منه حتى أقدم طالموه على قتله »[8]، اما الشهرستاني المتوفي سنة 548 هـ فانه يرى ان عثمان « قتل مطلوما في داره وثارت الفتنة من الظلم الذي حرى عليه ولم تسكن بعد »[9]، وهذا السيوطي يتحدث عن الخليفة الاموي الوليد الثاني (ت 126 هـ) فيروي في شأنه نقلا عن الذهبي، « **لم يصح عن الوليد كفر ولا زندقة، بل اشتهر بالخمر والتلوط فخرجوا عليه لذلك** »[10]

هؤلاء علماء الأمة وفقهاؤها يتحرّون عند اصدار الأحكام، اما اولئك الذين يفتقدون الحجة الساطعة والبرهان المقنع والقدرة على التحليل والاستنتاج والجدل فانهم يلجؤون كما لجأ أسلافهم من الخوارج الى التكفير سلاحا يقطعون به الألسن ويرهبون به كل فكر حرّ، وهم في هذا يصدرون عن

1 ـ جهل فظيع بالفكر الذي يدعون الانتساب اليه وهو ما سيزداد وضوحا وجلاء فيما يلي

2 ـ استهانة بالمقدسات والأعراض وسوء خلق نحلطهم متطلبات العمل السياسي المتغيرة بقضايا الايمان والاعتقاد، قال تعالى في كتابه « ولا تقف ما ليس لك به علم » وقال كذلك « يا أيها الذين آمنوا ان جاءكم فاسق بنبإ فتبيّنوا ان تصيبوا قوما بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين » وقال كذلك « ان الذين جاؤوا بالافك عصبة منكم لا تحسبوه شرا لكم

---

(8) الفرق بين الفرق للبغدادي، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، نشر محمد علي صبيح واولاده القاهرة ص 17

(9) الملل والنحل لشهرستاني، تحقيق عبد العزيز محمد الوكيل نشر مؤسسة الحلبي وشركاؤه القاهرة 1968 ج 1 ص 25

(10) تاريخ الخلفاء للسيوطي، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ص 251

بل هو خير لكم لكل امرىء منهم ما اكتسب من الاثم والذي تولى كبره منهم له عذاب عظيم » هل تسمعون يا هؤلاء ام على القلوب أقفالها

تطبيق الشريعـــة

تدعو الحركات الاسلامية جميعها الى تطبيق الشريعة وتجهد نفسها لاثبات الوجوب من ناحية والفائدة من ذلك من ناحية اخرى، لم تشذّ لحركة لدينا عن هذا المطلب ورفعته شعارا لها يقول الأستاذ راشد الغنوشي « ان الشريعة الاسلامية جزء لا يتجزأ من منظومة الاسلام الكلية التي قاعدتها التوحيد وليس محكمات الدين عندنا ـ وهي النصوص الثابتة الواضحة الدلالة ـ بموضع اخذ ورد وانما يراعي في تطبيقها كما ذهب علماء الاسلام ظروف الزمان والمكان وليس الأمر متروكا الى عامة المثقفين وذلك شأن سائر ميادين الاختصاص وانما مردّه الى الراسخين في العلم والتقوى »[11]، أما السيد مورو فانه يصرّح بان موقفه « المبدئي من تطبيق الشريعة هو انه مطلب ينادي به الاسلاميون »[12]، لكنه كعادته يتراجع بعد شهرين فقط قائلا « نحن لم نعلن ان هدفنا هو تطبيق الشريعة الاسلامية بل هدفنا هو السعي الى ترشيد الشعب بأطروحات اسلامية »[13]

مهما يكن من أمر هذه المواقف المتقلبة فان الثابت لدينا ان تطبيق الشريعة حتى من قبل العتاة من المتسلطين على شعوبهم كالنميري وضياء الحق وجد القبول لدى « الاخوان » في مختلف الاصقاع، وما بالعهد من

---

(11) مجلة حقائق العدد 54 بتاريخ 15 فيفري 1985 ص 6
(12) مجلة حقائق العدد 51 بتاريخ 25 جانفي 1985 ص7
(13) مجلة حقائق العدد 63 بتاريخ 19 افريل 1985 ص 13

قدم فشق بوتو هلّلت له مجلة « المعرفة » في احدى اعدادها واعدام رعيم الجمهوريين الامام محمود طه من قبل النميري لقي الترحيب والتبرير هذا فضلا عن تلك البرقية الفصيحة التي أرسلها مورو مهنئا بجلد تلاه اعدام عدد من المواطنين الكويتيين

لذا نعتبر ان تطبيق الشريعة واحد من أهم المبادىء التي يقوم عليها فكر الحركات الاسلامية المعاصرة وبند من أهم البنود التي تعمل من أجل تحقيقها

غير ان التساؤل الذي يطرح نفسه منذ البداية، الى أي شريعة يدعون؟ الموجودة في القرآن او السنة او الاثنين معا؟

ان كان قصدهم بالشريعة القرآن فان الدراسة المتأنية لا تساعدهم في تأييد ما يذهبون اليه عدد أي القرآن 6236 منها 245 فقط تتعلق بالمعاملات واحكامها تفصيلها كالتالي

- 70 آية تتعلق باحكام الاحوال الشخصية
- 70 آية تتعلق بمعاملات الافراد ومبادلاتهم من بيع واجارة ورهن
- 30 آية تتعلق بالاحكام الجنائية التي يقصد بها حفظ حياة الناس وأموالهم وأعرضهم
- **30 آية تتعلق بأحكام المرافعات والقضاء والشهادة.**
- 10 آيات تتعلق بالاحكام الدستورية وتقرير ما للافراد والجماعات من حقوق
- 25 آية تتعلق بالاحكام الدولية وتحديد علاقة المسلمين بغيرهم
- 10 آيات تتعلق بالاحكام الاقتصادية والمالية وحق السائل والمحروم.

فهل أن وجود 10 آيات تتعلق بالحكم كاف للدعوة الى دولة دينية؟

---

(14) علم اصول الفقه، عبد الوهاب خلاف، دار القلم ط 10 الكويت 1972 ص 33

وهل ان وجود 10 آيات تتعلق بالاقتصاد والمال كاف لتغطية هذا الجانب الهام من حياة الجماعة ؟

وهل أن وجود 30 آية تتعلق بالاحكام الجنائية كاف للقضاء على الجريمة ؟

نترك الاجابة ونمضي الى السنة اي ما اثر عن الرسول من قول او فعل او اقرار، لم تدون السنة الا بداية من القرن الثاني للهجرة بعد ان عرف المسلمون الإختلاق والكذب على الرسول لتعضيد موقف ما، فتضخّم عدد الاحاديث الموضوعة وبلغت حدا يفوق كل تصوّر، فالبخاري لم يصح لديه بشرطه سوى 2761 حديثا خرجها من حوالي 600 الف حديث[15] الامر الذي حدى بالحافظ الدارقطني الى القول « ان الحديث الصحيح في الحديث الكذب كالشعرة البيضاء في جلد الثور الاسود »[16]

روى ابو هريرة عن الرسول (ص) عددا مهولاً من الاحاديث لم يذكر منها البخاري الا 446 حديثا ومن المعلوم ان هذا الصحابي لم يعاشر الرسول الا عاما وبضعة أشهر، اما علي بن ابي طالب الذي صاحب الرسول طيلة حياته فلم ينقل عنه المحدثون سوى 58 حديثا روى منها البخاري ومسلم 20 فقط

هذا عن الصحابة أمّا عن الوُضاع فحدّث ولا حرج، بعضهم سمّوا الصلحاء كانوا يقولون نحن نضع له لا عليه، قال اسحاق بن راهويه شيخ البخاري « أحفظ اربعة الاف حديث مزورة » أخرج ابن عساكر عن ابن عليه قال « أخذ هارون الرشيد زنديقا فأمر بضرب عنقه فقال

(15) اضواء على السنة المحمدية، محمود ابو رية، دار المعارف ط 5 القاهرة 1980 ص 272

(16) المصدر السابق ص 166

الزنديق لِمَ تصرب عنقي ؟ قال له أريح العاد منك قال فأين انت من ألف حديث وصعتها على رسول الله (ص) كلها ما فيها حرف نطق به »[17]. ولما احد عند الكريم بن أبي العوجاء بصرب عنقه قال « وصعت فيكم ألف حديث أحرّم فيها الحلال وأحلّل فيها الحرام »[18]

هدا عن ورود السنّة، أما عن مصمونها فان ما تناول منها حوانب عملية لم يتحاور الأطر العامة التي تحدد السلوك ولا يحتلف حولها اثنان كقوله (ص) « من احتكر طعاما فهو حاطىء » او قوله « الاقتصاد في النفقة نصف المعيشة » ومن الحدير بالملاحطة ان احد المعاصرين محيي الدين عطية قام بانتقاء الاحاديث التي تتعلق بالنواحي الاقتصادية حتى ان كانت الاشارة منتسرة للمسألة من كتاب « حمع الفوائد من حامع الأصول **ومجمع الزوائد» لمحمد بن محمد بن سليمان الفاسي المغربي، فلم يقدر إلاّ على 576 من بين 10130 حديثا جمعها الفاسي من 14 كتابا كصحيح البخاري ومسلم وغيرهما**

لكنّ هدا لم يحاب الشهرستاني الصواب لما قال « وبالحملة نعلم قطعا ويقينا ان الحوادث والوقائع في العادات والتصرفات مما لا يقبل الحصر والعدّ، ونعلم قطعا ايضا انه لم يرد في كل حادثة نص، ولا يتصوّر دلك ايضا، والنصوص اذا كانت متناهية، والوقائع غير متناهية، وما لا يتناهى لا يصبطه ما يتناهى علم قطعا أن الاجتهاد والقياس واجب الاعتبار حتى يكون بصدد كل حادثة احتهاد »[19] الامر الذي يعني ان فسحة اعمال النطر ومن ثم الاختلاف واسعة وينفي عن الشريعة اي خطية واحدية في

(17) تاريخ الخلفاء ص 293
(18) اضواء على السنة المحمدية ص 117
(19) الملل والنحل ج 2 ص 4

الفهم او التفسير، قال الزرقاني في شرحه لموطأ الامام مالك « ولا عرو في نعية الاحكام للاحوال »[20]

الزنا وحدّه

اقامة حدّ الربا مطلب من أهم مطالب حركة سياسية انحصر همّها في كل ما هو احلاق حسية بدء بالححاب وانتهاء بالمصافحة مرورا باللحى وطريقة التبوّل والأكل

أباح الاسلام للرحل الرواح من أربعة وامتلاك ما يشاء من السرايا والحواري بحسب قدرته ولم يشترط بالسبة لهؤلاء اي شرط، لذا بحد ان العلاقات الحسية للرحل كانت متحرّرة الى حدّ بعيد فعلي بن ابي طالب أتقى الصحابة ترك من بعده تسع عشرة سرية[21] أما ابه الحسن فقد « كان مطلاقا للساء وكان لا يفارق امرأة الا وهي تحته وأحصن تسعين امرأة »[22]

وهدا الحليفة العباسي حعفر بن المعتصم فيما يروي المسعودي عنه انه كان له أربعة آلاف سرية وطئهن حميعا[23]

هدا التسامح في ارصاء رعبة حسية لا كابح لها قابله تشدد في عقوبة الربا لان الانسان الذي مكّنه المشرع من اشباع عريزته بهدا الشكل والقدر لن يلحأ الى عيرها الا ادا كان محبوبا فالتشدد في حدّ الربا له مبرراته هدا من باحية ومن باحية أحرى بحد ان العقوبة أحدث عن

---

(20) طبعة القاهرة ج 1 ص 360
(21) تاريخ الخلفاء ص 176
(22) المصدر السابق ص 191
(23) المصدر السابق ص 350

الشريعة اليهودية روى اس قيم الحورية ان الرسول (ص) حاءه اليهود « فقالوا ان رحلا مىهم وامرأة رىيا فقال لهم ما تحدون في التوراة في شأن الرحم ؟ فقالوا ىفصحهم ويحلدون، فقال عىد الله ىں سلام كدىتم ان فيها الرحم، فأتوا ىالتوراة فىشروها فوصع احدهم يده على آية الرحم فقرأ ما ىعدها وما قىلها، فقال له عىد الله ىں سلام ارفع يدك فرفع يده فادا هي آية الرحم، فقالوا صدق يا محمد، فأمر ىهما فرحما، وفي رواية احرى قال الىىي (ص) فاىي احكم ىما في التوراة فأمر ىهما فرحما »[24]

اما ىالىسىة لفقهائىا فقد قىسوا ما يتعلق ىالحريمة واىتكروا لاثىاتها شروطا يستحيل ان تتوفر من دلك اشتراط اربعة شهود عايىوا العملية معاينة المرود في المكحلة والرشاء في الىئر « فادا قل عدد الشهود عں اربعة لا تقىل شهادتهم ولا يقام حدّ الرىا على المشهود عليه اتفاقا وانما يعاقب هؤلاء الشهود ويقام عليهم حدّ القدف »[25] في ىفس الوقت دعى الشارع الى الستر وىدب اليه، يقول التسولي عىد حديثه عن اللعان « ادا كان لىفي الحمل فهو واحب لئلا يلحق ىسىه ما ليس مىه فتحري عليه احكام الاىساب والا فالاولى تركه ىترك ىسىه لاىه من الامور التي ىص الشرع ىالستر عليها لقوله عليه السلام من أصاب شيئا من هده القادورات فليسترها ىستر الله »[26]

ان تشوف الشارع للمحافظة على الاعراض هو الذي حدى ىالفقهاء من اسلافىا الى التصييق والتشدد في قىول هده الدعاوي فأعدوا لدلك

(24) اعلام الموقعين عن رب العالمين لاىں قيم الحورية، مراحعة عىد الرؤوف سعد دار الجيل ىيروت ج 4 ص 367 و 368

(25) جريمة الرىا في الشريعة الاسلامية والقاىون الوصعي، عىد الخالق الىواوي، مىشورات المكتىة العصرية صيدا، ىيروت ص 47

(26) الىهحة في شرح التحفة للتسولي، مطىعة حجاري القاهرة ح 1 ص 330

عقوبة للمدعي ان لم تثبت دعواه وللمدعى عليه ان ثبتت عليه الدعوى.
كما ابتكر فقهاؤنا حيلا للافلات من عقوبة الزنا من ذلك ما ذكر ابن قيم الجوزية في كتابه «المثال الخامس والخمسون اذا رفع الى الامام وادعى عليه زنى، فخاف ان أنكر ان تقوم عليه البيّنة فيُحدّ فالحيلة في ابطال شهادتهم انه يقرّ اذا سئل مرة واحدة ولا يزيد عليها فلا تسمع البينة مع الاقرار، وليس للحاكم ولا للامام ان يقرره تمام النصاب، بل اذا سكت لم يتعرض له، فإن كان الامام ممن يرى وجوب الحدّ بالمرة الواحدة، فالحيلة ان يرجع عن اقراره فيسقط عنه الحدّ، فاذا خاف البينة عليه أقر ثم رجع، وهكذا ابدا، وهذه الحيلة جائزة، فانه يجوز له دفع الحدّ عن نفسه، وأن يخلد الى التوبة، كما قال النبي ﷺ للصحابة لما فرّ ماعز من الحدّ هلّا تركتموه يتوب فيتوب الله عليه فاذا فرّ من الحد الى التوبة فقد أحسن»[27]

هؤلاء فقهاؤنا الذين اجتهدوا فأبدعوا وتقدموا بالمعرفة الانسانية اشواطا اما اولئك المترمتون وضيقو الأفق فإنهم لا يملون الدعوة الى تطبيق حدّ الزنا دون ان يكون لديهم إلمام بالمسألة وامكانيات تحقيقها، وكأن قضايا السلوك تُحلُّ بمجرد رفع شعار قد يكون مبرّرا سياسيا لكنه لن يكون كذلك ان أردنا فعلا القضاء على الازدواجية في التصرف وبناء الشخصية المتكاملة في كل ابعادها

ومن المضحكات المبكيات ان فقهاء آخر الزمان ابتكروا جريمة اخرى ملحقة بالزنا سميّت جريمة الشروع في الزنا، وقد أشار لها عبد القادر عودة احد ابرز منظري الأصولية والتطرف وأكثرهم تأثيرا عند حديثه عن المعاصي في قوله «المعاصي التي لا حدّ فيها ولا كفّارة متنوعة ومثل

(27) اعلام الموقعين ج 3 ص 382

ذلك الشروع في الزنا ومقدمات الزنا من خلوة وتقبيل وعناق وهكذا كل ما شرّع فيه الحدّ ولم تتوفر فيه شروط الحدّ فلا حد فيه وانما فيه التعزير »[28]، هذا المعنى طورته الحركة الاسلامية بالسودان ونفذته عند تحالفها مع النميري فطورد المواطنون وعوقب « من عانق او قبل او اختلى وأغلق عليه وعليها الباب أو كان معها في لحاف واحد »[29] وحتى من مشى معها في الشارع.

لو أردنا تسويد الاوراق لما انتهى بنا الامر، ولكننا نتوقف عند هذا الحدّ لنثبت ان البَونَ شاسع بين الفقهاء من أسلافنا وضيقي الافق الذين يقدمون انفسهم اوصياء على اسلام لا يعرفونه ولم يطلعوا عليه الا عن طريق وسائط غير صالحة ولا مؤهلة لذلك فسيد قطب ناقد ادبي ومالك بن نبي كهربائي والمودُودي صحافي وما ادعاؤهم الانتماء لاسلام العلم والمعرفة الا الفرية الكبرى التي نشروها وروجوها وانتهوا بتصديقها بعد ان مشيخوا زعماءهم واعتصبوا المساجد طيلة عشريتين وأغرقوا السوق بعشرات الكتيبات التبسيطية التي تعيد نفسها وتكرر ذاتها، لينتقلوا اليوم بعد اشاعة هذا الوهم الى استثماره لتحقيق مكاسب سياسية، في هذا الاطار يندرج :

1 ـ الالحاح على الربط الواهم بين الاسلام وما يسمى « النهضة » رغم ان هذه الاخيرة حركة سياسية استجابت ولازالت لمتطلاباته المتغيرة دون ان يكون لها برنامج، ففي بيانها الصادر في 8 جوان 1989 اثر قرار

---

(28) التشريع الجنائي الاسلامي، دار احياء التراث العربي ط 4 بيروت 1985 ج 1 ص 132

(29) تطبيق الشريعة الاسلامية في السودان بين الحقيقة والاثارة، للمكاشفي طه الكباشي وهو القاضي الذي اصدر الحكم باعدام زعيم الجمهوريين محمود طه، الزهراء للاعلام العربي ط 2 القاهرة 1986 ص 62

وزير الداخلية برفض الاعتراف بها عبرت عن « اقرارها بحق الاختلاف داخل المجموعة الوطنية كأساس لحياة ديمقراطية يستوي ضمنها الجميع امام القانون » الا انها بعد ذلك بثلاثة اشهر فقط تنقض اقرارها وتنصب نفسها وصيا على الاسلام والشعب في بيان السحرية.

2 ـ مشيخة زعماء الحركة والمواصلة على اعتبارهم شيوخا رغم انهم ليسوا ذلك، فلفظ الشيخ يطلق على من توفر فيه شرطا العلم والمعرفة، أما ان نصف رجل سياسة بما ذكر فان ذلك يعني استبلاه الناس والانتقال بالقائد من ارضية الخطأ والصواب الى ارضية الحلال والحرام. ومن الجدير بالملاحظة ان وسائل الاعلام ساعدتهم على تثبيت هذه الاسماء التي لا مُسمى لها فأصبح كل لابس جبة شيخا وكل ملتح كذلك فهذا شيخ سلامية وذاك شيخ حزب والاخر شيخ لانه انتقل الى درجة أعلى اداريا.

اثر احداث الخبز سنة 1984 روّجت حركة الاتجاه الاسلامي (النهضة حاليا) كذبة مفادها ان السيد مورو اصيب برصاصة الا انها استقرت في مصحف كان بجيبه يومها فنجى من موت محقق؟

بهذا الشكل وبهذه الطريقة البائسة التي تستهين بالعقل والتاريخ والانسان يتقدمون لممارسة العمل السياسي

الصحافة في 22 اكتوبر 1989

« النهضة » والعنف

قال عبد الفتاح مورو في حديث له « حركتنا متميزة بتوجهها الديمقراطي وبمراعاتها لمعطيات الواقع الوطني فالطبيعة التونسية معطاء وتحلب الخير »[1] ما يهمنا من هذا الكلام خاتمته التي تحدثت عن طبيعة تونسية ماورائية لا علاقة لها بالأرض والواقع، فهل توجد فعلا هذه الطبيعة المعطاء التي تحلب الخير او ان الأمر لا يتجاوز الشعار الذي يرفع للتعمية ومحاولة اخفاء المواقف المتطرفة ؟

في تقديرنا أن الطبيعة التونسية تتشكل في الواقع ويفعل فيها الزمن فعله فتكون خيّرة معطاء في أحايين وقد تكون شريرة حدباء في أحايين أخرى، فما هي مدى مساهمة حركة الاتجاه الاسلامي (النهضة حاليا) في صياغة هذه « الطبيعة التونسية » ؟ وهل أن ممارستها السياسية تؤدي الى ما ذهب اليه قائدها او العكس ؟ ثم هل ان الأمثولات الفكرية والمنهجية التي تروجها وتربي منتسبيها عليها معطاء تحلب الخير او هي هزال في الفكر وفساد في الحال والمآل ؟

تؤكد الحركة وتلحّ في خطبها وتصريحات قادتها على رفضها العنف وكل ما يمكن ان يؤدي اليه، في هذا الاطار تبرأت من المجموعة امنية واعتبرت

(1) المغرب العربي العدد 167 بتاريخ 8 ستمبر 1989 ص 7

ان الإعتداء على المواطنين بماء الفرق إنما هو عمل منفرد، قبل هذا كتب الاستاذ راشد الغنوشي مقالا عن « الاسلام والعنف » عقب الاحداث التلمذية العنيفة التي جدت في الثانويات سنة 1981.

قد يكون مؤدى هذه المواقف الإقرار بما روجت القيادة عن نفسها من رفض للعنف واستبعاده في كل تغيير، الا اننا من ناحيتنا لنا رأي آخر يناقض تماما هذا الوهم، فالبيانات والتصريحات انما تنشر للاستهلاك الخارجي حيث تنتقى الالفاظ وترصف بشكل لا يثير ثائرة اي كان في حين يرى المتنسون ويشربون خطابا اخر ومعاني مغايرة، ما بالعهد من قدم فانتخابات 2 أفريل كشفت المستور واربكت هذه الحركة التي عملت طيلة ستين على تقديم التنازل تلو الاخر لطمأنة السلطة والحصول على التأشيرة الى ان فصح امرها بالخطاب الذي كان تهتز له قواعد الحركة فرحا وانتشاء لذا فان ادعاء الحركة اليوم والبارحة برفضها العنف لا يمكن أن نصدقه بسهولة لأن كل الشواهد تؤيّد العكس وتؤكّد مركزية مفهوم العنف في البناء النظري الذي يجمع هذه الكتل المتنسة للحركة

عنف الاخوان بالامس

حملت لنا الاخبار مؤخرا ان جبهة الانقاذ الاسلامي بالجزائر اعتقلت مواطنا بنية محاكمته، كما نشرت صحيفة « المنقذ » لسان حال الجبهة خبرا يتضمن انشاء جهاز امني سمي « حراس الجبهة » [2]، هكذا يعيد التاريخ نفسه وما يقوم به الخلف اليوم سبقهم اليه السلف فإمامهم البنا عمل بعد انتقاله الى القاهرة على تأسيس جهاز سرّي هدفه

(2) حقائق العدد 219 بتاريخ 27 اكتوبر 1989 ص 18

1 ـ احكام السيطرة على الحركة بمراقبة اعضائها وحملهم على طاعة المرشد، والقصاء على بوادر كل حلاف في المهد

2 ـ ارهاب الخصوم عن طريق الردع البدني الذي انتهى في احيان كثيرة الى القتل فضلا عن التفحير الذي دهب صحيته ابرياء لا ناقة لهم ولا جمل فيما حدث، فمن الاسباب التي ادت بالسلطة في مصر الى حل حركة الإخوان في منتصف هذا القرن إغتيالها قاصيا ورئيس وزراء وتفحيرها محلات مملوكة لليهود ومحاولتها وصع قنابل في دار القضاء العالي

هذا الجهار لم يكن يدين بالولاء الا لمؤسسه البنّا، بعد وفاة هذا الاحير وانتصاب الهُضَيْبي للقيادة بدأ بـ «تكوين تنظيمات سرّية جديدة تدين له بالولاء والطاعة بل عمد الى التفرقة بين افراد النظام السري القديم ليأخذ منهم الى صفه اكبر عدد ليضمهم الى جهازه السري الجديد . وكانت المعلومات ترد الى المخابرات بان المقربين من المرشد يسيرون سيرا سريعا في تكوين جهاز سري قوي ويسعون في نفس الوقت الى التخلص من المناوئين لهم من افراد الجهاز السري القديم وكانت نتيجة ذلك ان حدث الانقسام الاخير بين الاخوان واحتل فريق منهم دار المركز العام »[3] الذي يهمنا من كل هذا ان حركة الاخوان المسلمين التي تقدم على اساس انها كبرى الحركات تشقها خلافات وصراعات لا في البرامج ولا في الاهداف بل في الجري المحموم من اجل الاستحواذ على سلطة اكثر ونفوذ اكبر عن طريق اجهزة سرية هي اقرب الى متعاطي الاجرام منها الى متعاطي العمل السياسي، والسبب في ذلك يعود في تقديرنا الى غياب الديمقراطية

---

(3) اللدودان الوفد والاخوان، زهير ماردييي، دار اقرا ط 1 بيروت 1984 ص 103

وامكانية الحوار داخل الحركة فيستبدّ القائد بالجهاز ويصبح قادرا على الحركة الطليقة غير المقيدة باهداف يشترك الجميع في وضعها، وحتى يستديم الوضع لجأ المرشد الاول وحليفته الى انشاء جهازين يكملان الانضباط داخل الحركة وخارجها ولا يدينان بالولاء لغيرهما والاغرب ان اعضاء مكتب الارشاد وكبار القادة يكونون عادة على غير علم بهذه الاجهزة وانشطتها، يقول احمد حسن الباقوري احد القادة التاريخيين للحركة في مذكراته انه « بمعرفة اسرار النظام الخاص باوراقه واسماء اعضائه وبعض معداته قبل مقتل البنا بفترة وجيزة استولت الدهشة على النفوس وفي مقدمة الذين استولت الدهشة عليهم بعض الاعضاء في مكتب الارشاد والهيئة التأسيسية فراحوا يناقشون امر النظام ويتساءلون عن قيامه في حركة الجماعة فيقولون . هل تحتاج الحركة في تحقيق اهدافها الى قنبلة ومسدس ؟ او تحتاج الى علم وثقافة ؟ ثم هل هي في حاجة ماسة الى مَن يحميها من خصومها واعدائها ؟ او انها في حاجة الى منهج واضح لفكر سياسي واقتصادي يضعها موضعا تتمكن فيه من الاستيلاء على عقول الناس وعواطفهم حتى يقبلوا عليها اقبال الراغب في اصلاح المجتمع اصلاحا يقوم على تمكين قوة الديمقراطية، ودعم قواعد العدل ورفع ألوية السلام ؟ »[4] مضيفا الى كل هذا قوله « يبدو على غاية الوضوح ان جماعة الاخوان المسلمين كانت تتألف من التنظيم العام للجماعة والى جانبه النظام الخاص الذي كان ينتظم شعبتين شعبة يرأسها عبد الرحمان السندي وشعبة اخرى يرأسها صلاح شادي »[5]

---

(4) بقايا ذكريات، مركز الاهرام للترجمة والنشر ط 1 القاهرة 1988 ص 75
(5) المصدر السابق ص 76

يروي د عبد الله أبو عزة في مذكراته أنه عقب انضمامه لحركة الإخوان بقطاع غزة اكتشف أن «هناك نشاطا سريا يعنى بالناحية العسكرية من تدربّ على استعمال السلاح ومن حمع لمختلف انواع الاسلحة الخفيفة وذلك هو الجانب الذي خفي عني في السنة الاولى من عضويتي في الاخوان ولم ينكشف عنه الحجاب الا في اواخر عام 1953 واوائل سنة 1954 وبقدر ضئيل طبعا »[6]

هذه الاجهزة التي يعمل على تدريب افرادها وتمكينهم من السلاح بجانب اعدادهم نفسيا للقيام بالمهمات التي يكلفهم بها المرشد القائد تحدث عنها الاستاذ راشد الغنوشي في مقال له عن قادة الحركة الاسلامية يقول « ويبدو ان ما يطلق عليه اليوم بلجنة الحميي وهي القائمة على حراسة النظام والتصدي لاعداء الثورة من اليساريين وملاحقة انصار النظام السابق هو صورة من صور الجهاز السري للامام وكما كان للحميي تنظيمه السري كان للبنا كذلك وسواء كان هذا التنظيم سريا او علنيا فهو على كل حال اذ يعمل ضمن مبادىء الاسلام وقيمه يتسلح بضمانه اساسية تجنبه التورط في عمل الاجهزة السرية الاجرامية في العالم من سطو واعتداء وترهيب »[7]

واليـــوم

■ هل لحركة الاتجاه الاسلامي (النهضة حاليا) جهازها السر ي وتنظيمها الخاص ؟

(6) مع الحركة الاسلامية في الدول العربية، الدكتور عبد الله ابو عزة دار القلم ط 1 الكويت 1986 ص 16

(7) مقالات راشد الغنوشي دار الكروان باريس 1984 ص 98

لن تكون الاجابة سهلة لأن المسألة من المعلقات حتى بالنسبة للمنتمين للتنظيم فضلا عن الخصوم، الا اننا نطلب العون والسداد من الله لنقول ٠

1 ـ من المعلوم ان حركة الاتجاه تجهد للاحاطة بمنتسبيها من مختلف النواحي التربوية والعلمية والرياضية والشخصية. بحيث لا تترك اي جانب مهمل، فيعنّا وقت « الأخ » بالاعمال « النضالية » تطبيقا لفكرة الشمول التي تعني لدى الحركة ان الإسلام «يؤخذ على أنّه كل مترابط كل جزئية فيه ترتبط بغيرها بالعقيدة والشريعة والعبادة كل متكامل من ثم لا مجال للتفريق بين الدين والسياسة والدين والدولة »[8] بهذه الطريقة يؤمم المنتسب ويفقد تميزه وتفرده ليصبح رقما في معادلة تتشابه افرادها شكلا ومضمونا واختفى بينهم كل اختلاف، وفي هذا الاطار تعمل الحركة مثابرة لا تحسد عليها على الاشراف والتوجيه الذي يطال المنتسب في يومه وليله بحيث لا تترك شاردة ولا واردة الا ويقع التحكم فيها

ـ فمصادر المعرفة مضبوطة والمقرر من كتب التكوين محدد طبعته دار الراية في الفترات التي نشطت فيها، والمتأمل في قائمة مطبوعات هذه الدار يلحظ ان اسماء قادة التطرف وآبائه الشرعيين كسيد قطب والبنّاوالمودودي وسعيد حوّى وفتحي يكن تحتل الصدارة في حين تغيب كتابات اسلامية اخرى نهجت نهج التسامح والاعتدال من ذلك مثلا كتاب « دعاة لا قضاة » لحسن الهضيبي المرشد العام الثاني الذي يردّ فيه على سيد قطب والمفاهيم التي روجها في « معالم في الطريق » او كتابات محمد عمارة وفهمي هويدي .

---

(8) المصدر السابق ص 91

والمتتبع لمحلة المعرفة يلحظ تلك النصائح التي لا يتوانى قادة الحركة عن التبرّع بها من ذلك ان الاستاذ راشد الغنوشي ينصح المريديين بالامتناع بتاتا عن بعض الافعال كـ « الاختلاء بامرأة حيث لا يراهما احد. . فما اختلى رجل بامرأة الا كان الشيطان ثالثهما فمجتمع الرجال وناديهم هو غير مجتمع النساء وناديهن في الاسلام » مضيفا ان « المائعين يشغلون قلوبهم بأحاديث الغرام واللهو واللعب ويشغل أهل الباطل من الشيوعيين وغيرهم انفسهم واوقاتهم بالكيد لاهل الايمان والعمل على نشر الالحاد والفساد في كل انحاء البلاد ويبذلون في ذلك كل عزيز من المال والوقت والنفس »[9]

- في اوقات الراحة والعطل تنظم الحركة رحلات وتعقد لقاءات تتم بين المتنسبين وتسمى « الخرجات » حيث يجتمع هؤلاء في دورات تكوينية يتدربون فيها على انشطة متنوعة كالرياضة والمصارعة وقراءة الاوراد والقيام بكل ما يقتضي الاعداد للجهاد المقدس ضد الكفار ومن تمام الشيء يتوقفون عن التخاطب باسمائهم الحقيقية ويسندون لانفسهم اسماء الصحابة والعلماء والمجاهدين رضوان الله عليهم [10]

وهم في هذا يتأسون بإمامهم حسن البنّا الذي استجاب لنصيحة احد اصدقائه لما دعاه الى تسمية اخوانه واصحابه ومشآته « قل لهذا انك تشبه ابا بكر ولهذا انك تشبه عمر فان ذلك يبعث فيهم الحمية ويدفعهم الى القدوة الحسنة والاسوة الصالحة كن مع الله وافعل كل ما فيه الفائدة الحسنة والاسوة الصالحة كن مع الله وافعل كل ما فيه الفائدة وسمّ

---

(9) المعرفة العدد 7 السنة 4 ماي 1978 ص9

(10) حقائق العدد 19 بتاريخ 9 مارس 1984 ص13

مشاتك معهد حراء للسين، مدرسة أمهات المؤمنين للبنات، نادي الحدق.. الح لتبقى هده الذكريات في النفوس »[11].

ـ أما سلوكه في بيته أو مع أصدقائه في عمله أو غيره فمحدد هو الآخر، صمن هذا الوعاء يصاغ المتسبون فيصعّد بعضهم الى مواقع القرار الظاهرة والخفية وينتقى البعض الآخر للقيام بالمهمات الصعبة.

ان غياب التخوم بين التنظيم والفرد والغاء الحدّ الفاصل بين الجهاز وعناصره، ليس الا المدخل لعنف جهول لن يكتوي بناره سوى المنتسبون ومجتمعهم الذي يتحمل في النهاية ضريبة الحطية دما ودموعا

فالاحزاب التي تعتمد الديمقراطية والحوار في اعداد لوائحها وبرامجها وتنفيذها تترك فسحة كبيرة للاختلاف الذي يظهر بين الفية والاخرى اما تلك التي لا تعرف من العمل السياسي سوى الانضباط الحديدي ولم يدخل قاموسها بعد التعدد فلن تكون الا الاداة لاجهاض اية بادرة لتشريك المجتمع في صياغة مستقبله مهما تشدقت بالديمقراطية ومهما لاكت ألفاظها لانها تقضي على كل ما هو جماعي يربطنا بعضنا البعض وتشكل غيتو داخل المدينة له عاداته وتقاليده في الزواج والافراح والاتراح حتى يسهل [12] فيما بعد تنفيذ أمر القائد لما يقول لهذه الكتيبة من المؤمنين في مواجهة الاخرين من الكفار وما دونهم « لقد أبحرت سفينتكم ايها الاخوة فلا يلتفت منكم احد الى دنيا يصيبها او شهوة يشبعها وامضوا

---

(11) مذكرات الدعوة والداعية، حسن البنّا، المكتب الاسلامي ط 5 بيروت 1983 ص 94

(12) الزواج على طريقة الاسلاميين في الصدى 2 سبتمبر 1989 ص 7 حولة داخل الاتجاه الاسلامي في حقائق العدد 19 بتاريخ 9 مارس 1984

حيث تؤمرون الى جهاد متواصل الى جنة عرصها السماوات والارض وحرى تحبونها نصر من الله وفتح قريب »[13].

2 ـ كشفت محاكمات 1987 ان حركة الاتجاه الاسلامي تمتلك جهارا مهمته مراقبة المتسسين حيث يقع تفقدهم بصورة فجئية في بيوتهم للتثبت من مدى التزامهم بما حدّد لهم من سلوك والاطلاع على الكيفية التي يتصرفون بها داحل بيوتهم ومعرفة زوّارهم ومدى علاقاتهم بهم وبطبيعة الحال لا يتمّ هدا العمل بصورة مجانية ففوائده متعددة من دلك مثلا انه :

ـ يمكّن الحركة من حماية نفسها واكتشاف المتسسين المترددين او المندسين والقضاء على كل محاولة اختراق في مهدها، في هدا المعنى يقول الاستاد راشد الغنوشي « ان الامة الاسلامية وان كانت على جهل كبير بدينها فلم يبلغ الجهلِ حد عدم التمييز بين الدين الحقيقي والدين المزيف، ان الحلال بيّن والحرام بيّن فهناك قدر من المعلومات عن الدين يعرفه كل المسلمين . فمن من المسلمين لا يعلم ان الصلاة والصوم من الواجبات الدينية وان السرقة في كل أشكالها والكذب والزنى والخمر محرمات ؟ ومن ثم يسهل على الشعب التمييز بدقة بين المتسترين بالدين وبين المتدينين حقا من خلال موقفهم من هده القيم الواضحة البيّنة انه يرتاد المساجد ليعرف الاتقياء ويمرّ امام الخمارات ونوادي القمار والمطاعم في رمضان ليلقي بنظرة شفقة على الأشقياء المتسترين بالدين »[14] ان كان هدا حالهم مع الغير فكيف يكون الامر مع المتسسين والملتزمين بفكرهم ومنهجهم، لم تكن الجماعة لديها بدعا فيما تصنع لانها

(13) حق الاختلاف وواجب وحدة الصف، الاستاذ معاذ الصابر الصفحات الاولى غير المرقمة

(14) مقالات ص 116

اقتدت بإمامها حسن البنّا الذي لم يجد حرجا لما كانت الدعوة في بداياتها من التنصت واستراق السمع على مخالفيه حتى في بيوتهم، يقول في مذكراته : «أرقت ليلة فخرجت لصلاة الفجر بالمسجد العباسي قبل الوقت بنحو ساعة أو أكثر ومررت في الطريق على بيت أحدهم فإذا هو مضاء ونوافذه مفتوحة وهناك أصوات في نقاش إسترعت إنتباهي فإذا الشيخ جالس وهم حوله وهو يرسم لهم طرائق الكيد والخصام ومضيت في طريقي وأحضرته الصباح وسألته في لطف..»[15].

ـ ويجعل المنتسب مراقبا لنفسه ولغيره فيعيّش هاجس عدم الالتزام ومراقبة الجهاز له في كل آن وحين، فيشدد على نفسه وينزع الى الغلوّ في كل شيء ويصبح بذلك همّ المنتسب المحافظة على موقعه وليس أمامه الا المريد من المراقبة والمزيد من المبالغة والمزيد من التطرف حتى لا يكون ضحية الجهاز.

روى لي البعض ممن إنتسب للحركة في فترة سابقة أن القيادة هناك تراقب المتسين الجدد بصورة خاصة عن طريق ما يسمى المكتب الثاني، اد يقع تتبع المترشحين فتعدّ التقارير عن سلوكهم وصداقاتهم وأموالهم وكل ما يمكن ان يفيد في تقييم شحص ما، ولما قلت ان عملا كهدا يتطلب أموالا ووثائق ورحالا قيل لي ليس في الامر صعوبة اد يكفي ان تسأل التوسي هل شاهدت فلانا حتى يبادر بالتبرع بالاجابة ويقدم لك تقريرا كاملا مفصلا عما شهد وعلم فيما سألت وفيما لم تسأل

3 ـ المجموعة الامنية اطلق سراح افرادها بعد ان تبرأت منهم الحركة كما تبرّأ حسن البنّا من أفراد جهازه الخاص عندما كتب بيانه الشهير «ليسوا

(15) مدكرات الدعوة والداعية ص 124

احوانا وليسوا مسلمين » اثر القبض على أحد قادة الجهاز السري وهو يحاول نسف محكمة استئناف مصر جاء في بيان البنا « وقع هذا الحادث الجديد، حادث محاولة نسف مكتب سعادة النائب العام وذكرت الجرائد ان مرتكبه كان من الاخوان فشعرت بأنه من الواجب ان أعلن أن مرتكب هذا الجرم الفظيع وأمثاله من الجرائم لا يمكن ان يكون من الاخوان ولا من المسلمين، لان الاسلام يحرّمها والاخوة تأباها وترفضها ومن المرجح بل من المحقق انه اراد به ان يتحدى الكلمة التي نشرت قبل ذلك بيومين تحت عنوان بيان للناس ولكنّ مصر الآمنة لن تروعها هذه المحاولات الأثيمة وسيتعاون هذا الشعب الحليم الفطرة مع حكومته الحريصة على أمنه وطمأنينته في ظل جلالة الملك المعظم على القضاء على هذه الظاهرة الخطيرة. وليعلم أولئك الصغار من العابثين أن خطابات التهديد التي يبعثون بها الى كبار الرجال وغيرهم لن تزيد احدا منهم الا تشبثا بواجبه وحرصا تاما على آدائه فليقلعوا عن هذه السفاسف وينصرفوا الى خدمة بلادهم كل في حدود عمله ان كانوا يستطيعون عمل شيء نافع مفيد واني لأعلن أنني منذ اليوم سأعتبر أي حادث من هذه الحوادث يقع من اي فرد سبق له اتصال بجماعة الاخوان موجّها الى شخصي ولا يسعني ازاءه الا ان أقدم نفسي للقصاص او أطلب الى جهات الاختصاص تجريدي من جنسيتي المصرية التي لا يستحقها الا الشرفاء الابرار فليتدبر ذلك من يسمعون ويطيعون وسيكشف التحقيق ولا شك عن الأصيل والدخيل ولله عاقبة الامور » هكذا بكامل السهولة يتبرأ البنّا من اولئك الذين كان يسميهم « رهبان الليل وفرسان النهار » تماما كما تبرأت الحركة اليوم من المجموعة الامنية، ورغم ان الملف اغلق رسميا الا انه من حقنا ان نتساءل عن مدى ارتباط هذه المجموعة بالحركة ؟ وهل صحيح انها حركة

عفوية جاءت كردّ فعل على المحاكمات وتوقف امرها بالسابع من نوفمبر ؟ وما الذي جمع بين افرادها هل هو مجرّد موقف او انتماء والتزام سياسيين ؟ أسئلة كثيرة تراود الذهن لا نجد لها اجابة

4 ـ لما ألحقت قيادة الحركة قطاع المعاهد بالجامعة في بداية هذه العشرية حدّت الاحداث التلمذية وكان من أبرز مظاهرها اضرابات 1981 التي ادت الى حملة اعتقالات وكعادته حاول الاتجاه التفصي من المسؤولية فصدر نص « الاسلام والعنف » كما اهتم مؤتمر 1984 بالمسألة وأوصى المناطق بالاعتناء بالمعاهد ورفض ربطها بالقطاع الطلابي مباشرة لخصوصية كل قطاع واختلاف مهامه واكد دور الاساتذة والقيمين الاسلاميين في نشر الفكر الاسلامي وتنمية الوازع الديني لديهم ودعوتهم للإلتزام بتعاليم الاسلام واخلاقه العالية [16] كل هذا يؤكد اهمية التلميذ في فكر الحركة ومناهجها، يقول مورو في حديث له «الوزارة التي أعتبرها العصب الأساسي للبلاد هي وزارة التربية التي تعتني باكثر من مليون فرد »[17] لذا لم يتوان زعيم الحركة عن المبادرة بنشر مقال يتبرأ فيه من العنف عند انطلاق الاحداث التلمذية وبروز الشعارات الاسلامية على الساحة في جريدة « المستقبل » بتاريخ 23 مارس 1981 هذا النص في تقدير الحركة هام جدا لذا تعمل على اعادة نشره والاشارة اليه دائما وابدا، فما هو مضمونه ؟ وما هو المنطق الداخلي الذي حكمه ؟ وما هي مدلولات ومؤدّى المصطلحات التي وقع استعمالها ؟ ثم ما هي المناطق الحساسة التي تمس النص خصوصا ؟

(16) الاتجاه الاسلامي بورقيبة محاكمة من لمن، وثيقة وليد المنصوري ص 45 هذه الوثيقة السرية صدرت اثر السابع من نوفمبر وتحتوي على العديد من المواقف التي تنقض ما تعمل القيادة على ترويجه اليوم

(17) حقائق العدد 82 بتاريخ 12 افريل 1985 ص 15

يصدر صاحب النص منذ البداية عن حقيقة تقول « ان المسلم غريب وان غربته في هذا المجتمع تزداد على قدر نمو معارفه الاسلامية وانعتاقه من الاستلاب الثقافي » مشبّها المرحلة التي نعيش بـ « المرحلة المكية » اي اننا نحيا جاهلية كالجاهلية التي عاصرها الرسول (ص) وواجهها، لكل هذا « كان الاتجاه السلامي » هذا الكلام قطعي شكلا ومضمونا لأنه وان لم يكفّر المجتمع صراحة فانه فعل ذلك ضمنيا بقوله « واقع آسن غرق في الوحل » يناقض « الصورة المشرقة للاسلام » هذا التناقض الذي يصدر عنه كاتب النص برّر في نظره وجود الحركة، فما هو منهجها للقضاء على التناقض؟ وكيف السبيل الى ايجاد التوافق بين الواقع والتصور؟

يقسّم الاستاذ منهاج الدعوة الى الاسلام الى مرحلتين

أ ـ مرحلة بناء المجتمع المسلم واعادة بنائه واصلاحه وهي المرحلة التي يلخصها في قوله « البلاغ المبين والصبر الجميل »

ب ـ مرحلة قيام المجتمع المسلم ودولته

غير ان اللافت للانتباه ان الاستاذ لا يتعرض الى المرحلة الوسطى التي تفصل مرحلة الدعوة عن مرحلة الحكم، فكيف ينتقل الدعاة الى سدّة الحكم؟ ما هي وسائلهم في ذلك؟ هل يكتفون كما قال بالبلاغ المبين والصبر الجميل؟ وكيف يواجهون السلطة القائمة عن طريق الكلمة او الحكمة؟ وهل يستهدف برنامجهم الاصلاح او الثورة؟ وهل من المنطقي والمعقول ان تقوم الدولة التي يدعون اليها دون استعمال العنف؟ ثم ما العلاقة بين العنف والجهاد؟ وما القول فيما يرى مورو من ان « الفتوحات هي ضرب على يد المضطهد الظالم الذي يحول بيننا وبين دعوة الناس الى

فكر »[18] ؟ ألا يمثل القول بان « كل جهد لنصرة الاسلام في أنفسنا او واقعنا يراد به وجه الله هو جهاد » دعوة مبطنة الى العنف ؟ وأي اسلام هذا الذي تدعون اليه وتسمون الدعوة اليه جهادا ؟ هل هو الاسلام الشيعي او الاسلام الخارجي ؟ اسلام الرفض والتكفير والهجرة او اسلام الاعتدال والتسامح ؟ وكيف يمكن الاطمئنان لمن يرى انه « على دولة الاسلام ان تزيح تلك الكيانات المستبدة ولو بالقوة لتمكينها (الشعوب والمجموعات) من فرصة التعرف على الاسلام فتقبله عن بينة او ترفضه عن بينة بدون اكراه » ؟ ثم الا يمثل تعريف الجهاد بكونه « القتال من اجل كسر القوى المهيمنة في العالم وتمكين الشعوب من حق تقرير مصيرها بما فيه الموقف العقائدي » دعوة الى العنف ؟ بعد كل هذا هل نصدق قول من يقول ان حركة الاتجاه الاسلامي « تدين اعمال العنف والتحريب من موقع مدني وسيلة في معركة تحديد مصير تونس ؟ »[19]

ان ادعاء الحركة برفضها العنف يكذبه ·

- خطابها الذي تربى عليه المتسسون لها، فالمدرسة الحربية التي يقوم برنامجها على مقولات سيد قطب والمودودي وغيرهما من كهنة التطرف وأربابه لن تكون بشكل او بآخر الا المبرر النظري والملهم العقدي لخوارج آخر الزمان

- ممارستها السياسية التي تستهدف خلق غيتو داخل المدينة وتقسيم المجتمع الى مؤمنين وكفار لكل واحد منها لباسه وآدابه واخلاقه

- جرّها الشباب الى المساهمة في معسكرات التدريب وتأهيلهم نظريا

(18) حقائق العدد 64 بتاريخ 26 افريل 1985 ص 21

(19) كل الاستشهادات ماخوذة من نص « الاسلام والعنف »

وعمليا للقيام بالمهمات التي تكلفهم بها قيادة لا همّ لها سوى المحافظة على التنظيم الوثن بأيّ ثمن.

ان مسؤولية السلطة تبدو في رأينا حسيمة، فالمحافظة على هدا القدر من التجانس بين افراد مجتمعنا مهمة مركزية بدايتها المدرسة التي يجب ان ننطلق بها الى ميادين أرحب وافسح تتناول التربية في مفهومها الشمولي كأداة لتهذيب الذوق وتنمية المواهب وفتح افاق المعرفة والاتصال بالعصر ومتحولاته والقضاء على الانغلاق والتطرف، وتنتهي بدور الثقافة والمهرجانات التي يجب ان تخرج من محق الاحتفالية الرخيصة التي حصرت فيها نفسها وتنتقل الى ما هو اهم وارفع شأنا كتأطير الشباب وملء أوقات فراغه بكل ما يمتع ويفيد في بناء انسان متفتح على الغير والعصر رافض للتحجر واليأس

المطلوب منا في مواجهة التطرف والانغلاق رؤية جديدة واستراتيجية شبابية تستجيب لمتطلبات المرحلة التاريخية التي نعيش وتلبي حاجيات شباب يتوق الى قدر من الفرح والراحة والجدّ والحب لهذا الوطن وتنهي هامشية لن يقضي عليها الردع أو الوعظ والإرشاد فهل من خطوة الى الأمام ؟.

« الصحافة » في 31 اكتوبر 1989



« النهضة » واحتمالات المستقبل

« لدلك نقول للدين يخلطون بين الدين والسياسة انه لا سبيل لاي حرب ديني » هده الكلمات أغلق ملف التأشيرة للنهضة كحرب ديني وإن ادعى غير ذلك، وأصبحت الحركة مطالبة اليوم بتوضيح مواقفها السياسية والانتهاء عن استعمال الدين في القضايا والمسائل السياسية، لا شكّ ان بيان الثاني من أكتوبر كان حاسما فيها قررت السلطة في أعلى مستوياتها فالسيد رئيس الجمهورية تحدّث لأول مرة بمثل هذا الوضوح رغم ان الاشارة المبتسرة للمسألة وقعت منذ مدة، في تقديرنا ان اغفال ذكر هدا القرار وتأجيله الى الذكرى الثانية للسابع من نوفمبر مقصود حتى تتمكن حركة النهضة من مراجعة مواقفها وتكتيكها وتتقدم الى ساحة العمل السياسي حزبا لا كاهنا وتنظيما لا كنيسة، لكن ما بالطبع لا يتخلف جاء بيان السحرية الذي كفرت فيه الحركة قسما لا يستهان به من خيرة ابناء هذا الوطن، والحال على ما هو عليه لم يبق امام السلطة في أعلى مستوياتها الا ان تتصرف بالشكل الذي ارتأته فأنهت موضوع التأشيرة التي نعتقد أنها ليست الا تثبيتا لامر واقع

علّمنا التاريخ ان الفصل بين ما هو دين وما هو سياسة لدى الحركات الاسلامية امر مستحيل وغير قابل للتحقق، ففي سنة 1942 استدعى فؤاد سراج الدين وزير الداخلية في مصر آنذاك وزعيم حزب الوفد

الجديد الان حسن البنّا الى مكتبه وقال له : « . . . يا شيخ حسن انا عايز اعرف انتم جماعة دينية او حزب سياسي ؟ أحنا ما عند ناش مانع ابدا انكم تكونوا حزب سياسي ؟ لكن اعلنوا هذا على الملأ، اعلنوا انكم بتشتغلوا بالسياسة وانكم كونتم حزب سياسي، اما ان تتستروا تحت ستار الدين، والله اكبر ولله الحمد، وفي نفس الوقت تقوموا بالعمل السياسي وتباشروا السياسة الحزبية فهدا غير معقول، لانه يخلّ بمبادىء تكافؤ الفرص بينكم وبين الاحزاب السياسية، انا كرجل سياسي حزبي لا استطيع ان اهاجم جماعة دينية تنادي بشعارات دينية سامية، شعارها الله أكبر ولله الحمد وتخطب في المساجد. . لانني لو هاجمت هذه الجماعة كرجل سياسي او كرجل حزبي اكون محل استنكار من الرأي العام، واخسر، انما لو انك حزب سياسي مثلي، ستهاجمني واهاجمك وتنقدني وانتقدك الى آخر الممارسة السياسية، ونحن لا ننكر عليكم كمواطنين حقكم في العمل بالسياسة، ولكن اعلنوا ذلك صراحة، ولا تتستروا بستار الدين ولا تتخفوا في زي الدين »[1].

بعد ما يفوق الاربعين سنة تطرح نفس الاشكالية التي لم تستطع الحركات الاسلامية درسها والثنائية التي لم توفق الى فكها، فهل ان الخلط بين الدين والسياسة مقصود او ان الحركة عاجزة عن الفصل ؟ في تقديرنا ان هناك اسبابا متعددة تمنع الحركة عن الفصل بين ما هو دين وما هو سياسة، من بينها سبب تاريخي يتعلق بنا كسُنة، فرجال الدين لدينا كانوا دائما وطيلة تاريخهم موظفين لدى السلطان يبرّرون عمله ويمثلون الغطاء الايديولوجي الذي يستند اليه كل تصرّف او فعل يقوم   فلم يكن لهم تأثير خارج دائرته وخارج ما حدد لهم من ضوابط، ومن هنا لم يكن

(1) الوفد والاخوان، زهير مارديني، دار اقرا ط 1 مصر 1984 ص 244

لرحال الدين لديبا تنطيم حاص ولا كان لهم استقلالهم المالي، لذا كانوا دائما يتبعون السلطان ويسيرون بمحاداته، ولا بدع بعد هدا ان وحدنا ان فقهاء السنة يشعلون انفسهم بما هو حزئي من تصرفات الاسان ويتعافلون عن القضايا العامة، يقول عبد الوهاب خلاف « وأكثر ما عنوا سعته الطرق الحكمية وقوانين العقوبات لان اكبر همهم توطيد الامن ولضرب على ايدي المحرمين »[2] ولا غرابة بعد هدا ان وجدنا ان المكتبة الاسلامية على غناها بكتب الفقه التي تتناول دقائق التصرف الانساني تفتقر الى كتب القانون الدولي التي تبحث علاقة الدولة الاسلامية بغيرها من الدول والمعاهدات والاتفاقيات وغير دلك، فعدا كتابي الاحكام السلطانية للماوردي ولابي يعلى الحنبلي لا نحد مصنفا تحدث في الموضوع اللهم سوى تلك الفصول اليتيمة التي تدرج في كتب الفقه عند الاشارة الى الجهاد واحكامه واسرى الحرب هده الاستقالة التي عرفها فقهاء السنة وبعدهم عن كل ما هو سياسة ومن متعلقات الدولة سوف تظهر نتائجه على مستوى تأثير هؤلاء الاحداث وصياغتها ليضمر دورهم وينكمش تأثيرهم على شعوبهم من ناحية وعلى السلطان من ناحية احرى

عكس هذا تماما نجده لدى الشيعة الذين استطاعوا لمعارضتهم السلطة وخروجهم الدائم عليها من بناء هيكل تنظيمي هو أقرب الى الكنيسة من اي شيء آخر يمارس فيه الامام تأثيرا روحيا وماديا على الاتباع، فعن طريق الخمس والحُسينيات والمقابر يكتسب رجال الدين الشيعة استقلالهم المالي عن السلطة، لكل هذا كان وجود التنظيم الذي يغطي المناطق الشيعية، جميعها عن طريق الملاوات والبرنامج ممثلا في

(2) السياسة الشرعية، دار الانصار القاهرة 1977 ص 13

عودة المهدي المنتظر ليملأ الأرض عدلا ما ملئت جورا والاستقلال المالي عن السلطة القائمة عاملا أساسيا في استحواذ رجال الدين على الثورة في ايران واختلاسهم نتائجها على مرأى ومسمع من الجميع.

أما في حالتنا السنية فان غياب رجال الدين عن ساحة الفعل السياسي المجتمعي والغاء الخلافة العثمانية سنة 1924 أديا ولأول مرة الى ظهور تنظيم سياسي سني تمثل في حركة الاخوان المسلمين بمصر التي كانت بداياتها حوالي سنة 1927 على يد المدرّس حسن البنّا الساعاتي ليتوالى بعد ذلك ظهور الحركات السياسية السنية، ومن الجدير بالملاحظة ان مؤسسيها وقادتها ليسوا من رجال الدين ولا من اولئك الذي تلقوا دراسة دينية او كانت لهم اجتهادات في الشرع واحكامه، فأغلبهم اشتغل بالقانون او التدريس الا ان ميزة هؤلاء وباعهم يظهر في القدرة على التنظيم فحسن البنّا كان مدرسة قائمة الذات ويكفي ان نعود الى مذكراته حتى نتبين قدرات الرجل الفائقة في جمع الناس والتأثير عليهم والتلاعب بعواطفهم من ذلك ما روى سعيد حوّى « ان أنس لا أنس موقفه رضوان الله عليه في أمسية مشهودة بمدينة طنطا في دلتا مصر، وقد احتشد امامه قرابة اربعين الفا من فئات الناس، بينهم جمهرة من أتباع طرق صوفية، درج بعضهم على النفرة من طابع الحركة المتحمسة، كأنهم يرونه يجافي وداعة معنى العبادة . على ما لقنوه وتحدد مفهومهم به. فاذا به بعد استرسال روحي خالج عائر النفوس في صفاء ويسر يقول لمستمعيه فجأة في اشراقة كأنها السحر الا تعجبون معي من اخوتنا العباد الذين لا ينقطعون من تلاوة دعاء الشيخ ابي الحسن الشاذلي في حزب البر ويرددون من ذلك دائما اللهم ارزقنا الموتة المطهرة.. ماذا تراهم يستحضرون في معنى الموتة المطهرة ؟! ألا ان أطهر موتة يحبها الله هي هذه... ورفع يده

فمرّ بها على رقبته اشارة الى قطع الرقاب في سبيل الله عز وجل. . وكأنما والله مست الناس كلهم كهرباء، واستعلن امامهم مشهد الفداء والذبح رأي العين فسالت الدموع !!! وثارت العواطف ! وتعالت هتافات »[3] كذا حال الاستاذ راشد الغنوشي الذي قامت على اكتافه حركة الاتجاه الاسلامي، وهو في تقديرنا منظم من طراز اول لا يختلف عن سلفه الا في عمق تفكيره، والمطلع على كتاباته يلحظ قدرا من التماسك النظري والوضوح المنهجي الذي يفتقده الاتباع، هذه القدرات الفائقة الرهيبة على التنظّم والتنظيم التي يمتلكها قادة الحركة مكنتهم من بناء اجهزة ضخمة تجمع المنتسبين والانصار برفعها شعارات عامة لا يكاد يختلف حولها اثنان، هذه العمومية مقصودة لذاتها «احنا شبعنا كتب وكتابات وان المكتبة الاسلامية مليئة وان مهمتنا مش اننا نعمل كتب بل مهمتنا اننا نعمل رجالة. . فالناس يجتمعون على مبادىء لا على تفاصيل لاننا اذا دخلنا في التحاليل فسنختلف ونتفرع ولا ننتهي الى خير كثير. . »[4] هذا شعارهم الذي صاغه البنّا والتزموه الى يوم الناس هذا

لما ينتفخ الجهاز ويتضخم الهيكل وتغيب في نفس الوقت البرامج واللوائح يصبح التنظيم وثنا وتصبح حمايته الهاجس والمحدد لكل شيء تحدث بعد ذلك الانحرافات والازدواجية في الخطاب وتنشأ الاجهزة السرية ويظهر العنف والخلط بين ما هو دين وما هو سياسة فينفخون في الجانب الاول كلّما ضعف الجانب الثاني.

---

(3) المدخل الى دعوة الاخوان المسلمين، دار عمار بيروت وعمان 1988 ص 189 و 190

(4) حسن البنّا متى كيف ولماذا ؟ رفعت السعيد، نشر مكتبة مدبولي القاهرة 1977 ص 88 و 89

- من أبجديات العمل السياسي ان التلازم وثيق بين الخطة التنظيمية والبرنامج السياسي اذ لا اكتساح لساحة ما الا بصلابة التنظيم التي تترجم عن صحة البرنامج ودقة التحليل، اما في حالتنا الاسلامية فان الامر مختلف بحيث يعسر على الدارس الفصل بين الاحوابي الملتزم والمتدين العادي ويستحيل على الباحث ان يحدد اهداف تنظيم لا برنامج له فما الداعي لوجود تنظيم كالذي ذكر؟ ما هي أساليبه في العمل؟ ما هي الاهداف التي يناضل من اجل تحقيقها؟ وفي اي اطار تندرج؟ افي اطار اعادة النظر في اقتسام الثروة؟ ام في اطار المصالحة مع الهوية العربية الاسلامية؟ او في اطار اللهاث للاستحواذ على قدر من السلطة والمساهمة في صياغة مستقبل البلاد لمجرد المساهمة؟ هل تستهدف هذه الحركة الانفراد بالحكم او المساهمة فيه؟

أسئلة كثيرة تراود الذهن لا اجابة عنها الا من خلال تتبع مسلك الحركة السياسي والخطة التي اتبعتها خصوصا منذ تحوّل السابع من نوفمبر.

من تحصيل الحاصل ان حركة الاتجاه الاسلامي، (النهضة حاليا) لا تمتلك برنامجا وليس في نيتها ان تجتهد من اجل ذلك يقول حمادي الجبالي في وضوح كامل «ليس من حقّ أيّ كان ان يطالبنا بتوضيح موقفنا من عدة مسائل كتعدد الزوجات وتطبيق الحدود وغيرها من القضايا قبل ان تعطى لنا التأشيرة»[5].

ان الامتناع عن التصريح بموقف محدّد وملزم في قضايا بعينها مقصود لذاته لانه السبيل الوحيد للابقاء على حسم الحركة قابلا للتضخم والانتفاخ تحت ستار العمومية، ولانه السبيل كذلك للمحافظة على حسم

(5) الايام بتاريخ 27 جويلية 1989 ص 3

الحركة من الاهتراء والتآكل، تحقيقا لهدفهم في الابقاء على تنظيم دون برنامج استباح الاخوان قديما وحديثا كل الممارسات السياسية مهما تضاربت ومهما تناقضت، همهم الاساسي هو البقاء وان كان ذلك على حساب الوطن وعلى أجساد ابنائه.

التحالف

عمل الاخوان منذ ان وجدوا على سطح البسيطة على عقد التحالفات المشبوهة حتى مع الذين اتفق العام والخاص على خيانتهم ودورهم التخريبي في أوطانهم

من أجل الانتشار والمحافظة على التنظيم تحالف البنّا مع اسماعيل صدقي صنيعة الملك في مصر ورئيس وزرائه الذي يقول عنه المؤرخ الثبت طارق البشري « وصدقي باي معيار مع المعايير هو رجل المصالح الاجنبية في مصر من الناحية الوطنية لم يؤثر عنه الا العداء لكل فصائلها. ومن الناحية الديمقراطية هو من هو عداء لها. ومن الناحية الاقتصادية هو ذو العلاقة العضوية الوثيقة برؤوس الاموال الاجنبية، وبالجاليات الاجنبية واليهودية المهيمنة على الاقتصاد وقتها ولم تكن تنقصه شجاعة الجهر بكل ذلك، ولا تنقصه شجاعة الجهر وحيدا بمعارضته لحرب فلسطين في 1948. ومن ناحية الاسلام والتغريب لم يؤثر عنه انه تحلى او تحمّل بأي من آثار الاسلام في اي من المجالات »[6].

في نفس الوقت الذي وقف فيه الشعب المصري جميعه ضد الطاغية صدقي كان الاخوان يؤيّدونه مستخدمين الآية « اذكر في الكتاب اسماعيل انه كان صادق الوعد وكان رسولا نبيا » (سورة مريم الاية 54) وقد وصل

(6) الحركة السياسية في مصر 1945/1952 دار الشروق ط 2 القاهرة 1983 المقدمة ص 58

الامر الى حدود ركوب المرشد سيارة سليم زكي باشا مساعد الحكمدار المكشوفة ليعمل على تهدئة الجماهير العاصبة من تلك المعاهدة التي رفضتها مصر كلها والتي لم تزل حتى الان رمزا للخيانة الوطنية والتفريط في حقوق المواطن، انها معاهدة صدقي - بيفن التي ايدها الاخوان وشبهوها بصلح الحديبية[7] اما ثمن الخيانة فقد كان قيام تحالف بين القصر ووزارات الاقلية والاخوان المسلمين استفاد منه هؤلاء فتضخم عدد المتنسبين وارتفع رقم معاملاتهم المالية الى أرقام خيالية بلغ المكشوف منها حوالي 500 الف جنيه مصري في الاربعينات كما تحصلوا على حماية من السلطة فبلغ عدد شعب الاخوان المسجلة في الوزارة ما يزيد على 500 شعبة كانت كلّها تمنح اعانات من قبل المديريات والبلديات، ومما يروى انه عندما حلّت الجماعة سنة 1948 عثر من بين الاوراق المضبوطة على وثيقة ارسلت من قبل شعبة الى المرشد العام تعلمه بعزمها على اجتماع كل خميس ومطالبة باتخاذ الاجراءات الكفيلة بحرية انعقاد الاجتماع وقد أشرّ المرشد العام على الورقة باخطار المحافظة وبوليس قسم الخليفة باعتماد شعبة المحجر كي لا يتعرض لاجتماعها، ويعلّق احمد حسين زعيم حزب مصر الفتاة بان هذه التأشيرة تشبه ان تكون تأشيرة وزير داخلية لا رئيس جمعية، لكل هذا لم يكن البوليس السياسي يعلم عنهم شيئا لما وقع الصدام الذي أدّى الى اغتيال رئيس الوزراء النقراشي باشا من ناحية وحسن البنّا من ناحية اخرى[8]

تحالف الترابي مع النميري في أخريات أيامه واتفقا على ما سمي

---

(7) حسن البنّا متى كيف ولماذا ؟ ص 96

(8) الحركة السياسية في مصر ص 51

تطبيق الشريعة الاسلامية التي كان من ابرز ضحاياها الامام المجتهد محمود طه وهو الحدث الجلل الذي صفقت له ورحبت به الحركة الاسلامية لدينا، يقول راشد الغنوشي مبررا الجريمة « قد يكون الرجل مفكرا كبيرا ومضطهدا من اجل فكره أما ان يكون مفكرا اسلاميا ومجددا فهو محض الافتراء والترويج للزيف والانحراف وتضليل للجماهير الإسلامية»[9] هذا التحالف الذي راح ضحيته عدد من خيرة ابناء السودان لم يكن الهدف منه من ناحية الترابي وجماعته سوى الاستحواذ على المزيد من اسباب القوة ومصادرها والمزيد من الانصار والمتمسين ولو كان ذلك على جثث ابناء الوطن، قال الترابي بعد تحالفه اللاممدئي المشوه « كنا نعول على بناء حركة اسلامية واسعة المدى ونحاول ان نتقي ما يستفز النميري من مظهر سياسي سافر فهو يريد السلطة اليوم وغدا ونحن نريد وراثة المستقبل الاجتماعي والسياسي والاقتصادي »[10] قبل هذا ثلاث سنوات قال الترابي نفسه عن النميري « واود ان اذكر انني منذ اول يوم بدأت فيه هذا المشوار كنت ألمس من الاخ الرئيس النميري صدقا في التوجه، كان بالطبع محاطا بواقع معين يفرض عليه الخطوة المعينة نحو تحقيق الهدف ولكنه كان صادق التوجه وهذا ما كنت اعلمه عنه لمعرفتي الشخصية به وصداقتي معه منذ زمن طويل وتبيّن ان الرئيس النميري كان صادقا منذ اول يوم اعلن فيه هذا التوجه »[11]

---

(9) حقائق، العدد 54 بتاريخ 15 فيفري 1985 ص 7

(10) مجلة « المجلة » بتاريخ 29 جانفي 1986 نقلا عن جريدة « الموقف » بتاريخ 20 اكتوبر 1986 ص 12

(11) مجلة « التضامن » العدد 33 بتاريخ 26 نوفمبر 1983 ص 6

هكذا تصاع التحالفات مع الأسوأ دائما، نفس الشيء يقال عن حزب الجماعة الاسلامية في الباكستان حيث تحالف المودودي مع ضياء الحق ومكّنه منُ الغطاء الايديولوجي اللازم لذبح الديمقراطية واعدام بوتو وتطبيق الشريعة، كل يعمل لحسابه ضد التاريخ وضد المطق وضد مصلحة الشعوب

بعد كل هذا ماذا عن حال النهضة لديا ؟ وهل تخرج عن التوصيف الذي ذكر؟

في تقديرنا ان الحركة عملت منذ السابع من نوفمبر على طمأنة السلطة من ناحيتها عن طريق :

- التبرّىء من المجموعة الأمنية
- قبول مجلة الأحوال الشخصية في عمومها
- دخول المجلس الاسلامي الأعلى
- الامضاء على الميثاق الوطني.

متوجة كل هذا يقول احد زعمائها أنها « ليست راغبة في تغيير التوازنات في البلاد لأن حركتنا حركة مدركة للتوازنات السياسية الموجودة في البلاد وهي ليست ذات رغبة في تغيير هذه التوازنات. . . »[12] لانها تعلم علم اليقين كما قال مورو ان الاعتراف بحركة الاتجاه الاسلامي ليس متوقفا فقط على قانون هو كذلك متوقف على ارادة سياسية[13].

فحريا للحصول على التأشيرة وطمأنة السلطة قدمت الحركة كل ما تتصور أنه في وسعها حتى تقترب من تحقيق هدفها، في هذا الاطار

---

(12) حديث مورو لمجلة « حقائق » العدد 207 بتاريخ 4 اوت 1989 ص 7
(13) المغرب العدد 119 بتاريخ 23 ديسمبر 1988 ص 6

1 ـ دافعت دفاعا مستميتا عن الدعوة لائتلاف انتخابي يجمع الممضين على الميثاق الوطني حتى تكون هده الخطوة ان نححت المدحل للحصول على التأشيرة ولم تشترط الحركة شروطا تذكر اذ لم تطالب الا بعدد محدود من المقاعد لا يتجاوز الخمسة عشر مقعدا. وفي تقديرنا انه كان من الممكن في صورة نجاح الائتلاف ان تقبل النزول الى ما هو أقل لان هدفها الحصول على التأشيرة لا دخول مجلس النواب.

2 ـ امتنعت عن مساندة قوائم المعارضة سواء بالنسبة للديمقراطيين الاشتراكيين الذين ساندتهم في انتحابات 1981 او بالنسبة للتجمع الاشتراكي التقدمي «حليف المستقبل» الذي تقدم في دائرة اريانة وكان يطمع في مساندة الحركة له لانه توهم ان سقوط قائمتها هناك يعني تحول اصواتها الى حانته وغاب عنه ان الحركة لا تستهدف الا الحصول على التأشيرة بممارسة تكتيك يومي متغير بدأ بالدعوة الى الائتلاف وانتهى بدخول الانتحابات في قائمات مستقلة عن كافة القوى السياسية الموحودة وملتزمة بتوحهات الحركة وخطها

هكذا يتضح ان تكتيك الحركة تمثل في العمل على طمأنة السلطة بالاستماتة في الدفاع عن ائتلاف يجمع كل الممضين على الميثاق الوطني ورفض كل اشكال التعاون مع المعارضة في صورة فشل قيام الائتلاف وهو ما التزمت الحركة به لحد يوم الناس هذا

غير ان اللافت للانتباه ومما يثير الاستغراب والدهشة حقا ان الحركة نشرت كتابا عقب شهر افريل 1988 وبعد تحول السابع من نوفمبر عنوانه « الاتجاه الاسلامي وبورقيبة محاكمة من لمن؟ » تحدثت فيه عن وقائع 1987 وعقدت فيه فصلا للمطالبة بمحاكمة الحزب الاشتراكي الدستوري جاء في الوثيقة « من منطلق المسؤولية الربانية والتاريخية

والوطنية . فالمطلوب ان لا نتردد في قول كلمة الحق والاصداع بها ونتحلى بالشجاعة الكافية لنطالب جميعا امام الرأي العام الوطني والعالمي بمحاكمة الحزب الاشتراكي الدستوري على مختلف الجرائم التي اقترفها في حق الشعب وحق الاسلام العظيم وحق الانسانية، محاكمة علنية امام القضاء العادي ووفق ما جاء في الدستور حتى تكون تونس دولة القانون حقا ويثبت القضاء استقلاليته ومصداقيته فعلا لا قولا وتعاد الحقوق الى اهلها عدلا وانصافا »[14] معتبرة ان « الحزب الدستوري غدا واكثر من اي وقت مضى قوة رجعية وفاشية تمثل الاستغلال والفردية في ذهن المواطنين وطلائع الشعب والرأي العام العالمي »[15].

بعد هذا بسنة واحدة فقط تدافع الحركة عن ائتلاف مع الحزب الذي جرمته. فما الذي تغير؟ وما الذي يبرر هذا الانتقال من الموقع الى نقيضه ؟ ولماذا تشيع الحركة في الخارج خطاب الائتلاف والتسامح في حين تربي مناضليها على الحقد والكراهية ؟

قلنا ولازلنا نقول ان الحركات الأصولية تمارس سياسة بدون برنامج هدفها المحافظة على تنظيماتها من التصدّع والعمل على تقويتها مهما كان الثمن، في سبيل ذلك عقدت التحالفات المشبوهة مع جباري العصر وطغاته ولم تربأ بنفسها على استعمال أبخس الوسائل وأردئها بدءا بالتلاعب وانتهاء بالازدواجية موقفا وخطابا

الاندساس

بعد فشل فكرة الائتلاف، وبعدما حصل في انتخابات الثاني من افريل، وبعد بيان السخرية، وبعد خطاب السيد رئيس الجمهورية في

---

(14) وثيقة وليد المنصوري ص 147
(15) المصدر السابق ص 150

الذكرى الثانية للسابع من نوفمبر كيف يمكن ان تتصرف حركة الاتجاه الاسلامي (النهضة حاليا) ؟ وما هي الخيارات المطروحة امامها ؟ وما هي ردود الفعل المحتملة لمواجهة الوضعية الحالية ؟ وكيف يمكن ان تعود الحركة الى صدارة الأحداث السياسية ؟

من موقع معرفتنا بالحركة وأساليب عملها نرجح انها لن تلجأ الى خيار العنف لانها الخاسر الأوحد والمكتوي الأول بناره تفصيل ذلك أنها في صورة اختياره :

- ستضيع المكتسبات التي تحققت ووضعتها في خانة الانتصارات بعد السابع من نوفمبر، فتعود الى نقطة الصفر

- سوف لن تجد لها سندا داخل البلاد، إبان محاكمات 1987 تحركت القوى الوطنية من داخل السلطة ومن خارجها وجهدت لانقاذ ما يمكن انقاذه حتى لا تصل الأمور الى مرحلة الدم والقطيعة واللاعودة، اما اليوم فان الوضع مختلف لان الحركة مكّنت من العمل السياسي العلني وصرّح المنتسبون لها في الحملة الانتخابية الاخيرة بالمستور الذي ووجه من قبل كل القوى الديمقراطية المؤمنة بضرورة النضال من اجل قيام مجتمع مدني انساني نسبي

نأمل ان لا تختار الحركة العنف والصدام ولتتأمل جيدا تجربة صنوتها الكبرى في مصر حيث تقدم في كل صدام لها مع السلطة رؤوسا للاعدام وشبابا يقضي زهرة العمر في السجن، صدام 1948 ذهب برأس المؤسس والمرشد العام حسن البنّا، صدام 1954 ذهب برأس رجل القانون ووكيل الجماعة عبد القادر عودة، صدام 1965 ذهب برأس احد ابرز دعاتهم سيد قطب

ان استبعدنا خيار العنف لما ذكر لا يبقى امام النهضة سوى الاندساس والمزيد منه في ثنايا المؤسسات والاحزاب الموجودة، في مصر مثلا تمكّن الاخوان المسلمون من الدخول الى مجلس الشعب واحتلوا 51 مقعدا بقيادة صلاح أبو اسماعيل تحت لافتة الوفد عدوّهم التاريخي، ولم يطل المقام بصلاح هناك فانتقل الى حزب الاحرار ومنه الى حزب العمل مرة هنا واخرى هناك، تم كل هذا بمباركة القائم بأعمال المرشد العام للاخوان المسلمين السابق عمر التلمساني الذي صرّح ان « الاخوان تعاونوا مع الوفد كوسيلة يخولها القانون لرفع صوتنا في مجلس الشعب ولم ينضموا الى الوفد بل قاموا بالتعاون معه »[16]

هذا الأسلوب المتمثل في الاندساس الجماعي بعلم القيادة ومباركتها ربما يحصل لدينا خصوصا عندما نجد احزابا ورقية تمتلك الاصل التجاري ولكنها تفتقر الى الحرفاء فيسند هذا ذاك، ولعلّ خطاب حزب ما منذ انتخاب 2 أفريل يستهدف الوصول الى تحقيق هذا النوع من زواج المتعة اذ قدم شواهد الطاعة والولاء ناقصا بذلك ما كان يقول أمينه العام « اننا خصوم للمشروع السلفي ونعتقد ان هذه الخصومة تهمّ كل القوى الديمقراطية التي عليها ان تحدّد مشروعها وان تعبىء حوله القوى الحية »[17] ففي الفترة الاخيرة وقف هذا الحزب لوحده ضدّ التقدم وضد التاريخ وضد مصلحة الوطن متصديا للدفاع عن بيان السحرية ومدافعا عن الهوية العربية الاسلامية باللسان الفرنسي

هذه الفرضية الاولى التي نتصور امكانية حدوثها وان كانت هناك

---

(16) جريدة « الاهالي » المصرية بتاريخ 12 فيفري 1986 ص 7

(17) حديث احمد نجيب الشابي لمجلة الوطن العربي بتاريخ 25 مارس 1988 ص 35

صعوبات كثيرة يقتضي تذليلها اسلاحات متعددة سوف تطهر على السطح حال الشروع في تنفيذ هده الصيغة.

اما الفرضية الثانية فتتمثل في **الاندسباس الفردي**، يعلم الحميع ان منظمة الشبيبة المدرسة عرفت « نشاطا » في السنوات الاحيرة لان التلامذة المتسبين للاتجاه انحرطوا فيها نقرار حربي وتمكنوا من الوصول الى حدود الاشراف على مكاتب كاملة

كما ان الاحراب المدنية ليست بمأى هي الاخرى عن مثل هدا الاندساس الغزو ولينتظر قادتها ان قرّ قرار الحركة على ما ذكر سيلا من طلبات الانتساب وعليهم ان لا يفرحوا بدلك كثيرا لانه بداية النهاية بالنسبة لهم يقول احميدة النيفر « ان التخوف من تشكل عدد من الاسلاميين في حزب انما هو تخوف على الظاهرة من ان تتلاشى عندما تنفصل عن جدورها باعتبارها حركة تحصين لاليات دفاع المجتمع عن نفسه ووحدته صد كل من يقسّمه ويفككه »[18] مقترحا « انتماء الاسلاميين كل حسب قناعاته السياسية الى التنظيم الحربي الذي يرتضيه او الذي يمكن ان ينشئه مع غيره من التونسيين ان اقتنع بان التشكيلات الموحودة غير قادرة على التجاوب مع رؤاه السياسية »[19].

فهل تعود الحركة اليوم الى خيار الاستاذ احميدة النيفر في حسابه السياسي ؟

ليس لنا ان نحتم هذا المقال الا بالتأكيد على ان الاندساس الفردي يمكّن الحركة من .

(18) مجلة 21/15 العدد 9 ص 14
(19) المصدر السابق ص 13

أ ـ التحايل على القانون والخروج الى الساحة تحت عباءة هي غير عباءتها

ب ـ تحريب الاحزاب المدنية وذلك بجرها حرا للدفاع عن مواقفها.

ح ـ تلويث الحياة السياسية وخلط الاوراق والبرامج بحيث يصعب التمييز بينها بعد ذلك فيستوي الكل في الدفاع عن اطروحات سلفية يسميها البعض الخلفية الثقافية والفكرية ويسميها البعض الآخر آليات التحكم في المجتمع، فلننتبه.

« الصحافة » في 16 نوفمبر 1989

« النهضة » والحسابات المغلوطة

اثر سماعنا للشعارات التي رفعت في الأحداث التلمذية الاخيرة تيقنا ان حركة الاتجاه الاسلامي (النهضة حاليا) تقف وراء كل العنف الذي حدث وكان من صحاياه المارة والمديرون والموظفون فضلا عن التجهيزات المدرسية التي تناثرت شطايا بعد قذفها بالحجارة، وقد برر قادة الاتجاه ما وقع بالحديث عن « البطالة والقدرة الشرائية والتعليم والتشغيل وتدحرج نمط العيش فتحرك المعاهد وغيرها يأتي في هذا الاطار ولا نستغرب تحركات أخرى. . . »[1].

ان التنديد والاستنكار الذي يجب ان نصرح به ونعلنه عاليا تجاه هؤلاء الذين يعملون على استغلال المدرسة لتمرير اطروحاتهم والتلامذة أداة لفرضها عن طريق العنف بكل ما يحمل ذلك من خطر على مؤسساتنا لا يعفينا من ضرورة البحث عن الاسباب التي جعلت قلة قليلة تكون قادرة على تهييج الجموع وعلى دفعها الى الاضطراب وتحطيم التجهيزات

(1) حقائق العدد 226 بتاريخ 1989/12/15 ص 11

المدرسية في عدوانية شديدة لا يمكن ان نفسرها الا بغياب اي رابط بين التلميذ ومدرسته [2].

في تقديرنا ان المسألة يقع تناولها من خلال جانبين :

الجانب التقني الفنّي

تتحمل الادارة مسؤولية كبرى فيما آل اليه امر المدرسة لدينا حيث استقالت هذه الاخيرة من تحمل كامل مسؤولياتها التربوية وتحولت الى مجرد مكان تحتشد فيه الجموع من التلامذة والمدرسين الذين يلقون معلومات لا رابط بينها ولا تصدر عن تصور واضح أو عن استراتيجية تربوية تنخرط في إطار بناء الانسان التوسي الذي سيواجه القرن الحادي والعشرين ليحدث الافتراق بعد ذلك

اثر الاستقلال ماشرة وبعد توحيد التعليم، عرفت المدرسة عهدها الذهبي لانها مارست دورها التربوي كاملا فلم تكن محلا للتلقين بل كانت الفضاء الذي يكتشف فيه الشباب مواهبه ليقع صقلها بعد ذلك في النوادي المختلفة التي تلامس كل ما هو ثقافة وفن ورياضة، فعرفنا في الستينات نهوصا للمسرح المدرسي وبروزا للفرق الرياضية والموسيقية، وقد كان اختتام السنة الدراسية يتم في احتفالية يصنعها التلامذة حيث تقدم فقرات متنوعة تشمل التمثيل والموسيقى والالقاء. . . في ذلك الوقت كان البقاء في المدرسة بالنسبة لنا اي جيل الاستقلال فرصة نفرح فيها ونمارس فيها من النشاطات الشيء الكثير.

(2) انظر رسالة نشرناها على صفحات جريدة « الصحافة » بتاريخ 1989/9/19 قدمنا فيها بعض المقترحات التي تهم قطاع الشباب وكيفية العناية به وحمايته من كل توظيف سياسي يستهدف تخريب المجتمع المدني

اما اليوم فقد تدهور دور المدرسة تدهورا رهيبا لانها اصبحت اشبه بالمحتشد الذي يلتقي فيه التلامذة لساعات معدودات ويفترقون بعد ذلك فتتلقفهم قاعات السينما والالعاب والشوارع دون ضابط ودون موجه ودون مرب، بعد كل هذا هل من بدع ان وجدنا اليوم ان التلميذ لا يشعر باي رابط تجاه مدرسته، وهل من بدع ان وجدنا ان غضب التلميذ ينصب اساسا على شبابيك المدرسة ومخابرها وابوابها، وهل من بدع إن وجدنا ان الادارة في نظر التلميذ لم تعد سوى سجانا وفي افضل الاحوال المراقب المكروه في مواجهة هذه الوضعية الخطيرة من المتحتم ومن الان ان نعمل حثيثا على دفع المدرسة الى ممارسة دورها التربوي كاملا كمؤطر للتلميذ من ناحية وكفضاء رحب يجد فيه رغبته في الفرح واللعب وممارسة هواياته المتعددة.

لا يتم هذا الذي ذكرنا الا عن طريق :

1 ـ الشبيبة المدرسية · يعلم العام والخاص ان هذه المنظمة اطردت من المدارس في الثمانينات تحت شعار تحييد المدرسة ثم عادت بعد ذلك لتمارس دورا محتشما لا يتناسب مع اهميتها ولا مع تاريخها، منذ سنوات قررت حركة الاتجاه في مؤتمرها لسنة 1984 ربط المعاهد بالمناطق ورفضت ربطها بالقطاع الطالبي « حتى لا يقع تسييس مفرط للمعاهد وتحويلها الى ميدان للمواجهة مع النظام وتوفير الفرصة له لممارسة القمع والارهاب ضد التلاميذ ومنع اي نشاط داخل المعاهد ولو كان ثقافيا »[3] في هذا الاطار وقع اكتساح الشبيبة المدرسية من قبل الاسلاميين وتحت ستارها مارسوا نشاطاتهم وتأسست في المعاهد النوادي التي من بينها « نوادي

(3) الاتجاه الاسلامي وبورقيبة محاكمة من لمن ؟ وثيقة وليد المنصوري ص 45

الدراسات الاسلامية » لاعداد وتاهيل اطارات الحركة في تقديرنا ان عودة هذه المنظمة الى المدرسة يجب ان يكون على أساس برنامج عمل يساهم في اعداده تلامذة الولاية او المعتمدية مع الحرص على توفير اكثر ما يمكن من الفرص لنجاحه عن طريق دعوة المؤسسات العامة والخاصة والادارات وغيرها الى المساهمة المادية في التنفيذ كل قدر طاقته. فبناء ملعب او تجهيز فريق موسيقي او تأثيث محل يتدرب فيه التلامذة على التمثيل او تمويل مجلة مدرسية على نطاق الولاية ليست بالامور التي يعجز عن توفيرها

2 ـ **دفع ادارات المدارس الى اعداد برامج ثقافية وتربوية ومحاسبتها على تنفيذها** ودعوتها الى استغلال الفضاءات الموجودة بمنطقتها كدور الثقافة والشباب والشعب وغيرها، ان تطبيع العلاقة بين التلميذ والادارة تتطلب جهدا لازالة تلك الصورة التي ترسخت في الاذهان وجعلت منها المراقب الذي لا دور له سوى تتبع خطوات الاستاذ والتلميذ قديما قال اسلافنا من راقب الناس مات كمدا.

3 ـ **ربط المدرسة بعجلة النشاط الثقافي والرياضي بالولاية او المعتمدية** يعني هذا ان المهرجانات التي تقع في الصيف يجب ان تنتقل من العطل الى فترات الدراسة وتقع برمجتها بشكل يمكّن التلميذ من حضور عروضها عن طريق ادارة المدرسة بأسعار رمزية او ان تتم العروض داخل الفضاء المدرسي

4 ـ **اعادة النظر في اسلوب الامتحان الجاري به العمل حاليا**، لان انهاء الفروض قبل اسبوعين من بداية العطلة يحدث استرخاء وتسيبا لا يعرفه الا اولئك الموجودون في الاقسام مع التلاميذ الذين يصبح حضورهم للمدرسة من قبيل اداء الواجب الذي يعملون على التخلص

منه فيكثر تشويشهم وتأخرهم وتتفاقم غياباتهم، هذه الفترة استغلها الاتجاه الاسلامي لبث الفوضى والهرج لانه يعلم جيدا ان التلميذ على استعداد يومها للقيام بكل ما يطلب منه في اطار احتفالي يبدأ بفرقعة « الفوشيك » وينتهي بقذف الحجارة لانه اتمّ فروضه وامتحاناته، لكل هذا نرى ان اعادة النظر في تواريخ الامتحانات او اعطاء الاستاذ كامل الحرية في اجراء فروضه دون ربطه بتاريخ معين يمثل افضل الحلول التي تمنع التلميذ عن الاسترخاء فيكون مستعدا الى نهاية الفترة الدراسية لكل ما تقتضيه العملية التربوية من حضور جسدي وذهني.

بجانب كل هذا يمكن ان يقع التفكير في امكانية العناية بالتلميذ خلال العطل لاننا لم نفهم لحد الان ما معنى ان يبقى الشاب طيلة ثلاثة اشهر كاملة دون عناية ودون مرب ودون شعور بوجود مؤسسات، تتقاذفه امواج الشواطىء او الشوارع او الازقة

الجانب السياسي

بعد اسبوع واحد من انتخابات 2 أفريل 1989 نشرنا مقالا على صفحات حرية « الصحافة » دعونا فيه الى قيام جبهة تواجه كهنة الحلال والحرام كما قمنا بنشر مقالات اخرى في نفس الاتجاه وقد صدرنا في دعوتنا هذه عن جملة من القناعات التي ثبتت صحتها اليوم

قلنا ولا زلنا نقول ان انتخابات السنة الماضية كشفت عن وجود استقطاب بين :

- دعاة المجتمع المدني الذين آمنوا بالنسبية والتعدد والتسامح والديمقراطية وعملوا على الانغراس في العصر والاستفادة منه من اجل صياغة مستقبل افضل لهذا الوطن وهم موزعون في مختلف الاحزاب القائمة يجتمعون

حول ما هو استراتيجي ولكنهم قد يختلفون في التكتيك اليومي والموقف السياسي الاني، هؤلاء اعتبرناهم ولازلنا ضمير الامة وقواه التي سندخل بها القرن الحادي والعشرين

- خصوم المجتمع المدني وهم الذي طلقوا العصر وارتموا في احضان التاريخ وعجزوا عن مواجهة قضايا مجتمعهم فانسحبوا الى الماضي يغرفون منه، زادهم في ذلك قدر لا يستهان به من المصطلحات الكفيلة بتحريك مخزون من المشاعر الشعبية التي قد ترضي غرور البعض ولكنها لا تغير من الواقع شيئا، هؤلاء موزعون في ثنايا النسيج الاجتماعي وفي مختلف الاحزاب، يلتقون حول قاسم مشترك هو حركة الاتجاه الاسلامي (النهضة حاليا) وان حاول بعضهم افتعال المغايرة والتمايز.

هذا وقد أكدت احداث السنة الماضية ان ما سمي بالاستقطاب انما هو على هذه الصورة الا ان بعض متعاطي العمل السياسي لا يملون القول بوجود استقطاب ثنائي بين التجمع الدستوري الديمقراطي وحركة الاتجاه وان الضرورة تستدعي وجود قطب ثالث، وواضح ان مثل هذا القول انما يروج للتفتيش عن موقع في معادلة سياسة عصية على الافهام.

اليوم وبعد كل ما حدث لا نرى بدا من العودة الى التأكيد مجددا على الدعوة الى قيام جبهة لحماية هذا القدر من مكتسبات الاستقلال وما قبله ولحماية وطننا من ردة كتلك التي تركض من اجل تحقيقها في الجزائر (جبهة الانقاذ الاسلامي بالجزائر).

وليكن معلوما ان « النهضة » واحد سواء كان ناطقها الرسمي راشد او مورو او الجبالي او العريض او كركر لان الجميع يصدر عن نفس القناعات ويستهدف نفس الاهداف وما اشاعة الاعتدال والتطرف الا فرية روجها ولا زال بعض الواهمين رغم ان قادة الحركة يفندونها عن

انفسهم وهو الامر الوحيد الدين صدقوا فيه واصابوا كبد الحقيقة، فالتحوير الاخير الذي حدث في قيادة الحركة والذي اصبح بمقتضاه علي العريض ناطقا رسميا لا يخرج عن اطار التمويه لان مورو اكثر من التصريحات المتضاربة وتيقن الجميع اصدقاء وخصوما انه يقول صباحا لينقض نفسه مساء بحيث اصبحت الازدواجية في الخطاب سمة من سماته لذا قامت الحركة بهذا التحوير في محاولة منها لتقديم وجه جديد فتتح عهده بحديث نشر بمجلة « حقائق » (العدد 226) حتى تنفي عن نفسها تهمة الازدواجية، والثابت لدينا ان هذه التهمة ليست الا الخطة المرحلية لحركة تبطن غير ما تظهر. فمعاداة المرأة عملة غير قابلة للصرف في بلادنا وكذلك الدعوة لتطبيق الشريعة او الغاء السياحة والقناة الثانية او اسلمة المدرسة. لذا لم يكن امام الحركة الا ان تخاطب منتسبيها بغير ما تخاطب به السلطة والنخب لانها في المرحلة الحالية وميزان القوى لغير صالحها ليس امامها الا ان تمارس الازدواجية والتلاعب فقصر نظرها يصور لها الامور على غير حقيقتها لتعتقد انها قد :

- تظهر بمظهر المخاطب السياسي الكفء عن طريق خطاب لين غير متشنج ولا متصلب.
- تتمكن من تجنيد المنتسبين اعتمادا على الخطاب الحديدي الذي فضحها في الانتخابات الاخيرة. وهي في هذا الخضم تتوهم انها تضرب عصفورين بحجر وغاب عنها ان القوى الوطنية والديمقراطية لها بالمرصاد لان خير الوطن لا يتحقق الا عن طريق الوضوح والصدق في النية والعزيمة

بعد اصدارها بيان السخرية الذي امضاه رمز الاعتدال واثر خطاب رئيس الجمهورية الذي وضع النقاط على الحروف عندما قال « لا مجال

لحزب ديني » شنت الحركة هجمة جاهلية على مؤسسات المحتمع المدني طالت اساسا المدارس والمعاهد في محاولة منها لحر التلامذة الى احداث الفوضى والشغب تحت ستار مجموعة من المطالب المفتعلة الهية وقد برر لسانها الحديد في حديثه لمحلة « حقائق » العنف والتحطيم والاعتداءات مع التهديد بحلقات اخرى من مسلسل الفوضى يقول « ولا نستغرب تحركات اخرى . . »

في تقديرنا ان هذا الذي حدث من الممكن تفاديه مستقبلا عن طريق العودة بالمدرسة الى ممارسة دورها التربوي كمؤطر للتلميذ وموجه له. فتمنع بذلك الاخرين عن استغلال الثغرات مهما قل عددها لصالحهم وتوظيفها لتمرير اهدافهم وخططهم

بجانب هذه الهجمة الجاهلية على مدارسنا وقفت الحركة وراء ما وقع من شغب في الفترة الاخيرة لانها تتصور ان التصعيد واشعال الفتيل يفيدها اما في استعراض عضلاتها او اضعاف السلطة او تحريك قواعدها وشحنهم وتجييشهم، في هذا الاطار ·

أ ـ استغلت الحركة ذكرى الانتفاضة وأرسلت المنتسبين لها للانحراف بهذه التظاهرة الشعبية من مناصرة لاخواننا في الارض المحتلة الى مظاهرة ضد السلطة، وبدل ان ترفع شعارات مساندة للقضية الفلسطينية العادلة حشروا الله جل جلاله في هرجهم ومرجهم، قال تعالى « **وحبط ما صنعوا فيها وباطل ما كانوا يعملون** » (هود 16)

ب ـ ساندت الحركة اضرابا دعت له نقابة التعليم الثانوي دون استشارة القواعد، للاساتذة كخلق الله جميعا مشاكلهم المهنية والمادية والادبية التي يعملون من اجل التغلب عليها غير ان الحركة مسنودة ببعض المراهقين المتشنجين اتفقوا على اعلان الاضراب كل لحسابه

الخاص. فالحركة ترى انها بذلك تنفذ البند الخامس من بيان السخرية الذي جاء فيه « ندعو العلماء والمربين الى ابداء رأيهم ». اما المراهقون فان افلاسهم السياسي والنقابي والمهني بجانب الطفولة في تناول المسائل ادى بهم الى المزايدة اللفظية على حساب قطاع يدعون تمثيله.

ج ـ ساندت الحركة اضرابات الطلبة في مختلف الاجزاء الجامعية، ويهمنا ان نتحدث بشيء من التوسع عن الجامعة الزيتونية اعتبارا للوشائج التي تربطنا باساتذتها وطلبتها. فقد ـرج كاتب هذه السطور فيها كما كان ممثلا للطلبة في مجلسها العلمي ايام كانت كلية الامر الذي مكنه من تلمس مواطن الضعف فيها، ان كان الاطار لا يسمح بالاطناب في المسألة فلا مانع من الاشارة الى ان ارسال الاف الطلبة للدراسة هناك ثم تلقاؤهم بعد التخرج دون عمل امر يشغل البال، ففي السنة الماضية ارسل 1200 طالب وفي هذه السنة 500 طالب ترى ما هي آفاق التشغيل المتاحة امام هذا العدد المهول ؟ ليس امام هؤلاء الا تدريس مادة التربية الاسلامية بالمعاهد الثانوية حيث لا تستطيع الوزارة انتداب اكثر من 150 مجاز سنويا في افضل الاحوال او الالتحاق بسلك الوعاظ وعدد الانتدابات فيه لا يتجاوز عدد اصابع اليد الواحدة، مؤخرا فتحت سلطة الاشراف مناظرة داخلية وخارجية لانتداب 27 واعظا كما ان مناظرة شبيهة لم يتقدم لها العدد الكافي اعلن عنها منذ مدة ويبدو انها العيب، كل هذا ادى الى وجود فائض في المجازين قدر هذه السنة بحوالي 500 ممن لا عمل لهم. من حقنا ان نتساءل ما الداعي لكي تصرف الدولة اموالا طائلةدون ان يكون لها مردود ؟ وما الذي يبرر هذا التضخم المرضي الذي عرفته الجامعة الزيتونية في عدد طلبتها الذي يقدر بالالاف وعدد اساتذتها الذي تجاوز المائة ؟ ولماذا نساهم في التجنيد لصالح المد الاصولي السلفي

باعداد صخمة مں الرؤوس التي ان لم تدافع عن فكر الاخوان ايمانا، فانها ستستميت في الدفاع عنه لانه مصدر القوت والاحرة وللمصلحة مقتضياتها كما يقال.

لنتأمل هذا الدي يقع واصراب الحوع مفتوح :

ـ مساندة الشاذلي النيفر للمضربين والقائه فيهم كلمة برر فيها اضراب الجوع وفتوى الشيح محمد الاخوة بجواز هذا النوع من الاضراب كل هذا يصدر عن الشيخين رعم علمهما ان اضراب الجوع محرم، قتيله مخلد في النار والداعي اليه اثم مرتكب كبيرة. هكذا يلتقي الشادلي النيمر أحد ألدّ اعداء مظمة صوت الطالب الريتوني بالشيخ محمد الاحوة الزيتوني الصلب والمعارض في مساندة حركة الاتجاه الاسلامي فلننتبه.

ـ مطالبة وزارة التربية بالتنازل عن معهد ابن شرف حتى ينتقل اليه معهد الحضارة التابع للحامعة الزيتونية، هدا الطلب ليس بريئا لان المعهد المدكور ليس الا الحي الزيتوني الذي بني باموال الشعب قبل الاستقلال وكان مقرا لسكى الزيتوبيين لذا تصبح الدعوة الى الاستحواد على معهد ابں شرف غير بريئة ودات ابعاد ومرام سياسية مں بينها ان واحدا من املاك الزيتونة عاد الى اصحابه في انتظار عودة البقية هدا اذا لم يتجرأ بعضهم على القول بان جزء من الزيتونة تحرر مں قوى الكفر واعوان الغرب

ان معالجة الظاهرة الاسلامية في بعدها الحركي يتطلب في تقديرنا رؤية استراتيجية واضحة ذات معالم محددة نجملها في :

1 ـ ان الدولة هي المسؤولة عن الديں في جانبه الحماعي لا الفردي من بناء المساجد الى تعيين الائمة وتقرير البرامج الدراسية والثقافية وغير

ذلك، اما جانبه الفردي فيبقى متروكا لاصحابه ولا يجوز لاي كان ان يجبر غيره او يكرهه على سلوك معين لا يرتضيه وهنا يجب على الدولة ان تحمي حقوق الافراد في الاختيار مهما تضاربت.

2 ـ دعم المؤسسات الدينية ورعايتها وذلك بتمكينها من الموارد المالية والطاقات البشرية الكفيلة باداء دورها الذي حدده القانون دون افراط او تفريط ولنتذكر جيدا ان الشيء اذا زاد عن حده انقلب الى ضده.

3 ـ حسن تسيير المؤسسات الدينية حتى لا يقع استخدامها ضد الدولة وبرامجها من ناحية او صد المواطنين من ناحية اخرى وذلك بتحديد وظيفتها والاطار الذي تتم فيه مع الضرب بيد من حديد على يد كل من تسول له نفسه استغلال موقعه للنيل مس هيبة الدولة بالدعوة الى الغاء قانون ما او التفريط في مؤسسة.

4 ـ حماية الميثاق الوطني الذي اقر من قبل كل العائلات السياسية ودعوة الممضين جميعا الى تجسيمه خصوصا في بنده المتعلق بتحييد مؤسسات الدولة كالمدرسة والقوات الدفاعية والامنيّة والوقوف بحزم ضد كل تجاوز مهما صعر شأنه وقل تأثيره.

اما القوى الوطنية والديمقراطية فان حملها أعظم وطريقها اشق واعسر لانها المسؤولة اولا واخيرا على صياغة هذا التوجه في بعده النظري واقناع عموم الناس به. فكل تغيير لا يستند الى إيمان أصحاب المصلحة فيه لا شكّ سيؤول الى زوال اذا زال السند الذي عليه يتكىء.

« الصحافة » في 19 ديسمبر 1989



كاد المريب أن يقول خذوني

لما وقع الإعلان عن القاء القبض على المجموعة المتهمة بسرقة المتفجرات من احد المقاطع القريبة من العاصمة وصدر البيان الذي إحتوى على بعض المعلومات المستقاة من الأبحاث الجارية إرتأيت أن أمسك بقلمي عن الكتابة في الموضوع طالما أن المسألة من أنظار العدالة وليس من الحكمة ولا من السداد أن يتدخل المرء فيما هو من إختصاص القضاء الذي يجب أن نساعده على أداء وظيفته بعيدا عن التأثير والايحاء، غير أن نصوصا صدرت في بعض الجرائد استهدفت التشويش على مجرى الابحاث والانحراف بالقضية عن مسارها الاصلي عبر توجيه الرأي العام وإثارة مسائل وهمية للتخفيف من شناعة الأفعال المرتكبة وخطورتها على أمن المواطن وإستقراره دفعتنا الى الكتابة والإدلاء بدلونا من بين الدلاء.

ان المطلع على البيان الصادر عن وكالة الانباء الرسمية يلحظ بجلاء كامل أنّه لا يحمل أي إدانة لأيّ طرف سياسي إذ إكتفى بذكر ما جاء على لسان عبد الواحد الماجري الذي «أفاد من جهة أخرى أنّ ما يسمى بحركة النهضة إتصلت بهم وخاصة محسن الجندوبي وهو قيادي يشغل خطة عامل لتونس المدينة ضمن تنظيم حركة «النهضة» كما كلفت

«النهضة» عناصر أخرى للإتصال بهم مثل العربي الريحاني والمنصف مقداد والمدعو إسماعيل وطلبت منهم الإنضمام اليها واقترحت أن تضع على ذمتهم قياديا يشرف على تكوينهم وهو ما أكدته بقية أفراد العصابة الإرهابية».

الأمر الذي يعني أن إدانة هذه الحركة لم تحصل بعد ولم تثبت وإن وجدت بعض المؤشرات والوقائع الدالة على ضلوعها وتورطها. لم تنتظر حركة «النهضة» أنتهاء الأبحاث وختمها لتلحظ ما قد تسفر عنه فتناقش عندها الإتهامات ان ثبتت بل بادرت بالصراخ والصياح عبر أبواقها وأعوانها في بعض الجرائد والمجلات نافية التهمة قبل ثبوتها معتبرة أن مجرد ذكرها في مجرى الابحاث يعني أن هنالك بوادر لمحاكمات سياسية تتمناها وتنتظرها بفارغ الصبر.

لم يكن أمام محرر البلاغ الذي أذاعته الصحافة الا ان يلتزم بذكر ما ورد في الابحاث، وبما ان حركة النهضة تردد اسمها لم يكن أمامه من بد الا ان يذكرها حتى يكون الرأي العام على بيِّنة من الامر لان سرقة 35 كلغ من المتفجرات ليست بالامر الهيِّن ولا بالحدث الذي يمكن ان نستخف به.

منذ أن صدر البيان الذي لا يحمل اتهاما صريحا للنهضة وان اتهم البعض من قادتها بمقتضى ما أسفر عنه استنطاق المورطين حتى ثارت ثائرة النهضويين وأتباعهم نافين ما لم يثبت بعد وممهدين للانحراف بالرأي العام والتلاعب به عبر تحويل الانظار الى قضايا وهمية من نوع « من التصوف الى ما وراء نهج زرقون » ترى كيف تعاملت القيادة النهضوية وأتباعها مع المسألة ؟

1) علي العريض الناطق الرسمي بالنيابة للحركة صرّح لجريدة الفجر في عددها الاخير « لم يكن أحد سواهم (اي المتهمون) على علم بما يملكون وانه حتى اذا ما اتصل ببعضهم فرد من قاعدة حركة النهضة العريضة او المتعاطفين معها فان ذلك لا يمكن ان يندرج الا في اطار العمل الذي يقوم به تلقائيا مناضلونا للتعريف بالحركة وبأهدافها وهو عمل طبيعي خال من كل معرفة مسبقة بهذه القضية » الامر الذي يعني ان العريض لا ينفي صلة حركته بالمجموعة بل يؤكدها ويبررها باعتبارها جزء من خطتها ؟ فالاتصال حاصل ومحاولة التوجيه والتأطير ثابتة والخيوط موصولة بين المجموعة والحركة، الامر الوحيد الذي ينفيه العريض هو العلم المسبق بما قامت به المجموعة، ومهما يكن من أمر العلم من دونه فان الثابت لدينا من خلال دراستنا لتاريخ الحركات المتطرفة وتتبعنا لهذه الموجودة لدينا انها جميعا تشترك في ايجاد وانشاء جناح عسكري سماه البنا الجهاز الخاص، ومما يثبت وجود شبيه بهذا الجهاز لدى النهضة .

أ) المجموعة الامنية التي أطلق سراح افرادها بعد تحوّل السابع من نوفمبر والتي أصبحت النهضة تسميها « مجموعة الانقاذ » ولا ندري لحد الآن انقاذ ماذا من ماذا ؟

ب) عمليات التفجير التي تمت في بعض النزل

ج) رش الشيخ الورغي واغتياله بماء الفرق من قبل مزفريشو الذي طالبت النهضة فيما بعد باعتباره سجين رأي، **واسألوا الاستاذ حسن الغضباني عن الاسباب التي دفعته الى سحب نيابته عن المتهم.**

د) المجموعات التي هاجمت قوات الامن وأحرقت الممتلكات العامة وأرعبت المواطنين عن طريق قنابل المولوتوف وغيرها... جملة هذه الاعمال في تقديرنا لا يمكن ان تكون صادرة عن انفلات قاعدي او

تصرفات معزولة بل نتيجة تخطيط منظم وجهاز ينفذ. هذا الجهاز ربما ضعفت فاعليته بحكم المحاكمات والتتبعات التي حدثت سنة 1987 ولكنه استعاد عافيته بعد السابع من نوفمبر وبعد المكاسب العديدة التي حققتها النهضة ووضعتها في خانة الانتصارات نتيجة ايمان قيادة التغيير بحقوق الانسان وضرورة الانتقال بالوطن الى مرحلة التعددية والديمقراطية التي تقتضي قدرا كبيرا من التسامح كانت ترجمته ممثلة في اخلاء السجون من السياسيين واصحاب الرأي وحتى من مجرمي الحق العام

ومما يؤكد قناعتنا بوجود هذا الجهاز او ما يماثله لدى حركة النهضة ازدواجية الخطاب لديها ذلك ان الانتقال من الموقع الى نقيضه وان كان مندرجا في اطار تقاسم الادوار والهاء الخصوم وتلويث الحياة السياسية فانه يؤشر كذلك على وجود مجموعة ضغط غير منظورة ولا ظاهرة تمارس دورا محددا داخل الحركة، بحيث تستطيع ان تفرض على القيادة مواقف مخالفة لما عبرت عنه سابقا، كما انها من ناحية اخرى حفظت لراشد الغنوشي رئاسته للحركة رغم التململ الذي قد يظهره قياديون كعلي العريض (الصباح 14 جانفي 1990) او مورو (المغرب 19 اكتوبر 1990) من تصريحات أو مواقف محرجة يبديها زعيمهم، ان بقاء راشد الغنوشي على رأس الحركة وظهور صورته اسبوعيا لا يمكن ان يفسر بكاريزمائيته فقط بل بوجود جهاز يدين له شخصيا بالطاعة قادر على حفظ النظام والولاء له داخل الحركة رغم غيابه سنوات متعددة ورغم تغير المعطيات والظروف

ان وجود جهاز سرّي عسكري مواز للقيادة الحالية للنهضة حقيقة لا يشك فيها الا البلّه ممن لم يعرفوا تاريخ الحركات المتطرفة، يقول أحمد

حسن الباقوري عضو مكتب الارشاد والهيئة التأسيسية والمكلف من قبل البنا بنفسه برعاية شؤون الاخوان المسلمين العامة بعد حلّ الحركة سنة 1948 في مذكراته ما يلي . « كان الاخوان المسلمون على كثرتهم فريقين فريق تطلق عليه كلمة **المحيط العام** وفريق آخر تطلق عليه كلمة **النظام الخاص**. وكان النظام الخاص يحكمه الاعجاب بالنفس والاحتكام الى التضحية والفداء وكان المحيط العام محكوما بما قرره مكتب الارشاد بمنأى عن التطرف والاحراج، فكان اخوان المحيط العام معروفين بأعيانهم وأسمائهم واتجاهاتهم لأنهم كانوا يخطون ويكتبون ويتحولون في أرض الاسلام لا يخفى أمرهم على أحد ممن ينتسب الى دعوة الاخوان المسلمين وأما النظام الخاص فلم يكن المنتسبون اليه معروفين الا في دائرة ضيّقة ولآحاد معروفين وقد كان لهؤلاء اجتماعاتهم الخاصة بهم وربما كانوا يعملون في جهات مختلفة يجهل بعضها بعضا جهلا شديدا »[1] ويواصل الباقوري حديثه : « وبسقوط سيارة الجيب في قبضة رجال الامن **انكشف أمر النظام الخاص بالاخوان المسلمين انكشاف الحقائق التي لا سبيل الى انكارها** فاستولت الدهشة على النفوس وفي مقدمة الذين استولت الدهشة عليهم بعض الاعضاء في مكتب الارشاد والهيئة التأسيسية »[2]

ان نفي العريض علمه بالمتفجرات قد يكون صحيحا ولكنه لا يغيّر من الامر شيئا كثيرا فوجود تنظيم سرّي داخل تنظيم علني له محاذير متعددة لانه ينزع القرار من أيدي الذين يفترض تحملهم للمسؤولية ويضعها في أيد غير معلومة ولا معروفة، وهل من بدع بعد هذا ان وجدنا

---

(1) بقايا ذكريات، مركز الاهرام للترجمة والنشر ط1 مصر 1988 ص49

(2) المصدر السابق ص75

ان القيادة السياسية لدينا تندّد بالعنف في نفس الوقت الذي يمارسه منظوروها في الشارع والمسجد وغيرهما يقول عبدالله النفيسي عند حديثه عن عمر التلمساني المرشد العام الثالث لحركة الاخوان المسلمين : « لقد كان التلمساني رحمه الله واجهة اما القرار - في غياب المؤسسات الشرعية للجماعة - فقد كان بيد اعضاء النظام الخاص مثل كمال السنانيري رحمه الله ومصطفى مشهور وغيرهم. وتقول مصادر التلمساني رحمه الله ان الرجل عانى كثيرا من حصار جماعة النظام الخاص الذين كانوا يضغطون عليه ويصدرون توجيهات لقواعد الاخوان تتعارض مع توجيهاته ونقل بعضهم ان التلمساني ليس الا واجهة فقط وان الرأي الاخير لهم ويروي المقربون منه ان مناقشة حول موضوع الصلاحيات جرت بين التلمساني وكمال السنانيري حول تعليمات اصدرها الاول ثم نقلت للقواعد بطريقة مغايرة وفسر السنانيري الامر للتلمساني رحمهما الله قائلا ان التغيير حدث بناء على رأي القيادة، وعندما أبدى التلمساني دهشته اذ كان يعتبر نفسه رأس القيادة أفهمه السنانيري ان القيادة هي التي تقرر ما تشاء اي عناصر النظام الخاص المهيمنين على مكتب الارشاد وقال انه سيبرهن له على ذلك ودعا احد الاخوان العاملين بمجلة الدعوة وكانت المناقشة في مقر المجلة وسأله اذا اصدر اليك الاستاذ التلمساني امرا واصدرت انا امرا آخر مخالفا فمن تطيع ؟ رد الرجل كلامك هو الذي ينفذ يا أخ كمال

وذهل التلمساني وكتم الامر وأخفى مرارته وأدرك انه واجهة ليس الا وتفرغ التلمساني لدوره العام وترك شؤون الجماعة لمن عينوه[3].

---

(3) الحركة الاسلامية رؤية مستقبلية، دار البراق للنشر ط2 تونس 1990 ص236 و237

ان الحذر في تناول مثل هذه القضايا ضروري وحتمي لان قدرة الحركات المتطرفة فائقة في التلون والاندساس والمغالطة ويخطيء من يتناولها في اطار سياسي بحت لانها وان استهدفت الوصول الى السلطة وهو حق مشروع لاي حركة سياسية الا انها تستعمل دائما وأبدا أدوات تخرق القانون وتعبث به وتهدد الاستقرار والامن ولنتأمل مليا الحركات الاسلامية في ارجاء الوطن العربي جميعه لنلحظ ان الاداة التي تستعملها لا تخرج عن التفجير والقتل والارهاب والعنف وان حدث خلاف هذا في بعض الاحيان فليس الا من قبيل الشاذ الذي يحفظ ولا يقاس عليه

بعد كل هذا نتساءل هل تخرج حركة « النهضة » عن هذا التوصيف الذي ذكرنا ؟ وهل ان الادوات التي تستعملها اليوم لتحقيق مكاسب سياسية منضبطة للقوانين الجاري بها العمل او العكس ؟ وهل ان العنف الذي تمارسه الحركة في تواتره وتوقيته مخطط له أو أنه انفلات قواعد كما يحلو للبعض أن يقول ؟

2) **عبدالفتاح مورو ونحلة اليسار الاسلامي** ردا المسألة الى التصوف حيث يرى مورو ان المجموعة شبان متصوفون ينتسبون الى جماعة صوفية مقرها في توزر وشيخ طريقتهم يدعى اسماعيل اما الجورشي والتميمي الاسلاميان التقدميان، فقد كتبا نصا حاولا فيه الانحراف بالمسألة من قضية عنف يتهدد المجموعة الوطنية خطط لها ونظمها أطراف لهم علاقة بحركة سياسية الى قضية صوفية يختلط فيها الوجد والذوق بالمتفجرات والحب الإلاهي وذم الدنيا بما وراء نهج زرقون محاولين في نفس الوقت التخفيف من طبيعة العلاقة التي ربطت المهصوي الحدوبي بالمجموعة الى مجرد « **تعارف في إطار أبناء الحي الواحد وتجمعهم علاقات التدين** » نافين أي صلة لهذه المجموعة بالنهضة وفق ما قال العجمي الوريمي من أنّ

« أفراد المجموعة يختلفون في شكلهم عن النهضويين الذين لا يختلفون عن بقية الناس » سبحان. الله ولا حول ولا قوة الا بالله

أن يحاول مورو تبرئة حركته والانحراف بالموضوع فذلك حقّه ولا يمكن أن ننتظر منه غير ما فعل، أما أن تتصدّى نحلة اليسار الاسلامي للمسألة وتحاول نشر الأوهام حولها عن طريق التعتيم على القضايا الاساسية واثارة ما هو هامشي فليس ذلك منها الاّ ضلوعا في خدمة التطرف عبر قيامها بمهمة أساسية تتمثل في تشويه الرؤية وتلويثها.

انّ الخدمات التي قدّمتها نحلة اليسار الاسلامي للنهضة لا تعدُّ ولا تحصى يكفي أن نذكر منها أنهم أول من عرّف بعلي العريض وقدمه للجمهور من خلال حديث نشر بمجلة حقائق في 15 ديسمبر 1989 اي بعد أربعة أيام من تعيينه ناطقا رسميا بالنيابة للحركة بدلا عن مورو حيث وقع تقديمه كما يلي : « **وقد عرف في أوساط الاسلاميين بالاستنارة والديمقراطية والتحمّس لحقوق الانسان** » كما أنهم لم يتوقفوا عن الكتابة عن المنصف بن سالم احد أعضاء المجموعة الأمنية والاشادة بما تعتبره هذه النحلة خصالا علمية ونفسية وثقافية وغيرها.

هذه النحلة تحاول اليوم كما حاولت سابقا أن تربط بين الجريمة المنظّمة والفعل السياسي، فحتى تمنع السلطة عن ممارسة وظائفها المتمثلة في تطبيق القانون والمحافظة على الأمن والاستقرار تعمل على ايجاد خط تواصل ليذهب في روعنا أن فرض احترام القانون ليس الا موقفا يقصد به مواجهة خصم سياسي يقول الجورشي والتميمي ان القضية هامة « للمناخ المتوتر الذي يحكم علاقة النهضة بالسلطة وللمضاعفات السياسية الخطيرة التي قد تترتب عن هذا الاتهام الذي حرصت بعض

الصحف على ابراره وترسيخه » الأمر الذي يعني أنّ تطبيق القانون في هده الحالة غير محبّذ لأنّ فيه مسّا بحركة « المهصة »

لأيّ منّا أن يتخذ الموقف الذي يتّسق مع رؤيته للمسائل والقصايا ولأيّ منّا الحقّ في عقد تحالفاته وربطها مع من يشاء أما أن يتسرّب البعص ويدسّ لخلط الاوراق وتشويه المواقف والتلاعب بالألفاظ وعليها وربط خيوط التواصل مع الجميع اعتمادا على بلاهة وسذاجة البعض فليس بالامر الحكيم ولا الخط السديد فالقضية التي لخصها الاسلاميان التقدميان الحورشي والتميمي في التساؤل التالي : « كيف تتحوّل مجموعة ذات توجه صوفي الى توجه عنيف يصل حدّ التحضير لتفجير بعض الاماكن العامة ؟ ». ليست كذلك لان الانتماء الى الطرق الصوفية مسألة دارجة وعادية بالنسبة للاسلاميين جميعا فحسن البّنا انتمى في فترة من حياته للطريقة الحصافية ومورو لطريقة لم يفصح عنها في حديث له يقول فيه « كانت عندي تجربة شخصية مع الصوفية حيث التزمت بطريقة من الطرق كان ذلك في فترتي الاولى واستهواني الجوّ الجماعي والعلاقات القائمة بينهم فتراهم يغرسون في نفوس المنتسبين اليهم شعورا عاليا من محبّة الآخرين والرأفة بهم والحنوّ عليهم والاحسان لهم رغم الاساءة »[4]

أمّا الطريقة التي أشارت اليها نحلة اليسار الاسلامي فهي الطريقة المدانية وقد كان الشيخ المداني يلقّب بالشيخ دجاجة لانه لا يأكل سوى الدجاج، هذه الطريقة مازالت موجودة لحدّ الآن وبعضها موجود في توزر وشيخها هناك هو اسماعيل الهادفي ولا يتجاوز تأثيرها حدودا بسيطة تقتصر على ترديد الاذكار والاوراد او كتابة بعض « الحروز » للعامة

(4) المعرفة، العدد 5 السنة 5 ماي 1979 ص24

ان ربط المجموعة المتهمة بسرقة المتفجرات بالطريقة المدانية في فرعها الحريدي ليس الا استهزاء بالقارىء كما ان النفخ في العلاقة باعطائها أبعادا أكثر من حجمها الحقيقي ليس الاّ استبلاها واستغفالا للمواطن

إنّ مربط الفرس كما يقال يتمثل في الاجابة عن السؤال التالي : **ما هو مدى تورّط النهضة في فرعيها العلني والسرّي في الاعداد والتخطيط لتنفيذ هذه الجريمة ؟**

عندها لكلّ حادث حديث.

« الصحافة » في 28 نوفمبر 1990

نداء لإنقاذ الوطن

عقب انتخابات افريل 1989 ارتجت النخبة لدينا واصيبت بالدهشة والهلع من الخطاب الذي اشاعته القائمات السمسحية خصوصا بعد سيادة وهم مفاده ان الحركة الاسلامية لدينا تطورت واختلفت عن مثيلاتها المشرقيات والمغربيات وقد وصل الامر بالبعض الى التنظير لنمط توسي باعتباره « القراءة المنفتحة والقائمة على اساس المعاصرة » مما ادى الى تميز هذا النموذج ويذهب أحميدة النيفر الى القول بأن « وراء هذا التميّز نوعان من العوامل [1] عوامل عادية [2] عوامل استثنائية . »[1] ثم يفصّل قدر ما وسعه الجهد والفهم للتأكيد على خصوصية المدرسة الاسلامية في تونس، ومهما يكن من امر فان هذا الوهم شاع وانتشر

(1) مجلة 21/15 العدد 18 فيفري 1989 ، النموذج الاسلامي التونسي الواقع والطموح ، لاحميدة النيفر ص 15

انتشار النار في الهشيم، ساعد على ذلك الخطاب المزدوج وغذاه غياب البرنامج لدى الحركة فهذا يقبل مجلة الاحوال الشخصية وذاك يساند قانون المساحد والاخر يتبرأ منهما ومن المجموعة الامية

ما ان حلّت انتخابات 2 أفريل 1989، حتى انكشف المستور وظهر ما عملت الحركة على اخفائه، وتأكد الجميع انها تمارس ازدواجية مقيتة تنقض مساء ما سبق ان وافقت عليه صباحا بحيث لا يقرّ لها قرار على موقف الا لتقفز الى نقيضه معتقدة ان ذاكرتنا قصيرة وهي مخطئة لا محالة

في دلك الوقت نهظت كل القوى الوطنية الديمقراطية رغم تعدد الانتماءات السياسية بقدر من مهامها فتصدت لطوفان جارف من الجهالة والغباء وحاول كل واحد من موقعه وقدر جهده ان يوقف ردّة جاهلية جهلاء تركض نحوها الحركة الاسلامية، تم ذلك في النقابات، على صفحات الجرائد، في المدارس، امام صناديق الاقتراع فانكمشت النهضة وأخذت في مراجعة حساباتها وحاولت ان تتبرأ من القائمات البنفسحية ولكن هيهات في ذلك الوقت برزت مجموعة الـ 150 المتكونة من مناضلين سياسيين منتظمين في أحزاب ومستقلين.

وعيا منها بحطورة المدّ السلفي حاولت هذه المجموعة ان تجد لنفسها أرصية صلبة تجمع بين أفرادها، ظهر هذا في وثائق ثلاث آخرها تقرير اللحنة السياسية الذي نوقش في اجتماعين متتالين.

ظهور الحركة السلفية

يردّ أصحاب التقرير ظهور الحركة السلفية الى «فشل القوى الحاكمة في تحذير ثقافة عقلانية في المجتمع وارساء دولة سيادة القانون والمؤسسات الفعلية وتركيز الديمقراطية الحقة الى جانب الأزمة الاقتصادية...».

هكذا بكامل اليسر والسهولة يمدنا أصحاب التقرير بمشجب صالح لنزع المسؤولية عن الذات في كل زمان ومكان، إن أدى ما ذكر الى ظهور الحركة السلفية فهل ان بروز اليسار ومعارضته للنظام كان سببه تمكن القوى الحاكمة من تجذير ثقافة عقلانية في المجتمع...؟

لم يكن اكتساح الحركة السلفية فضاءنا الاجتماعي الا العلامة البارزة على فشل المشروع القومي الذي سرعان ما انهار سقوط دولة الوحدة بين مصر وسوريا في 28 سبتمبر 1961، وقبر بهزيمة الخامس من حوان 1967. مىد دلك الوقت عرفت الأصولية مدّا حركيا وفكريا بدأ بالتهجم على المشروع القومي لينتهي بالدعوة الى تطبيق الشريعة واغتيال العقل وازهاق كل نفس اجتهادي، هذا المد السلفي بدأ يظهر باحتشام بعد ان دمرته سجون عبد الناصر وانجازاته ليشتد عوده في الثمانينات وينغلق على ذاته في اتجاه المزيد من التصلب والتطرف واليبس

في هذا الظرف العربي ظهرت حركة الاتجاه الاسلامي (النهضة حاليا) اعتمادا على.

1 ـ مدرسي الزيتونة الذين ظلّوا يمارسون الدعوة والتدريس في المساجد والجوامع كأحمد ىن ميلاد ومحمد عبّاس وحسن الخياري.

2 ـ العائلات التي ارتبطت تاريخيا بالزيتونة فاحتلت أعلى المناصب فيه ومارست تأثيرها على المحتمع من حلاله وعبر فروعه المنتشرة في طول البلاد وعرضها وقد كان توحيد التعليم بداية النهاية بالنسة لها لأنه قضى على ما بقي لها من نفوذ وقد مثل احميدة النيفر باستمراريته اهم رموزها.

3 ـ مريدي الطرق الصوفية، وأبرز من يمثل هذا التيار عبد الفتاح مورو الذي ىقي محتفظا بـ «كشطة» على الطريقة المدانيّة الى يوم الناس هذا

4 ـ اسلام شبه القارة الهندية الذي وجد التربة خصبة فانتشرت كتابات المودودي والندوي وإقبال الذي روّج له حسن الغضباني.

5 ـ الوافدين من الخارج الذين اكتسبوا تجربة حزبية عملوا على استثمارها ونقلها ومن أبرز وجوه هذا التيار راشد الغنوشي

حدث الالتقاء بين أفراد هذه المجموعات وكانت بدايات عملها اخلاقية لا تخرج عن اطار الوعظ والارشاد ولم تظهر يومها اي توجه سياسي يمكن ان يؤشر على ارتباطها بجهة ما، تضخمت الحركة واستطاعت ان تسيطر على المدارس الثانوية والجامعة وصارت دروس قادتها تجمع الالاف وأصبحت المساجد القناة الوحيدة التي من خلالها يمارس الرفض ويعبّر عن وجوده لانه المكان الوحيد الذي لن تتجاسر السلطة مهما بلغ بها الغباء على غلقه او القاء القبض على مرتاديه. في هذه الفترة صعد نجم الحركات الاسلامية بجهد افرادها من ناحية وبإعانة من عموم الناس من ناحية اخرى ولا ننسى ان منتصف الثمانينات عرف انتشارا مهولا للمساجد المدرسية التي كانت تمثل حينئذ محلا يلتقي فيه التلامذة بأستاذهم او شيخ الحلقة فيعلّب عقولهم لينتقلوا بعد ذلك الى الجامعة وقد وقع اعدادهم وتأهيلهم لمواجهة اليسار الذي كان يمثل المعارضة الوحيدة في الجامعة، هل ننسى ان هؤلاء التلامذة لا يتعلمون في المدرسة او الحلقة سوى سبّ ماركس وشتم داروين وقذف سارتر ولا تملأ قلوبهم الا بالحقد والضغينة على الغرب المستعمر وهل ننسى ان مجلة « المعرفة » في منتصف الثمانينات لم يشغلها سوى امر واحد وهو مواجهة الآخر مهما كان لونه فالعالم بشقيه الرأسمالي والاشتراكي مرفوض، بعد كل هذا من المعقول ان تكون الغلبة في الجامعة للحركة الاسلامية لانها اعدت منتسبيها منذ نعومة اظافرهم وصاغتهم وفق تصورها اعتمادا على

خطاب لا يحتاج الى علم او معرفة لانه كفيل بتحريك مخزون نفسي كامل مصطلحاته ثرية بالمعاني والمفاهيم والمشاعر، خطاب يفهمه الجميع الاميون ومن شابههم.

ان شعبا لا زالت الامية تطال نصف افراده ولا يعرف من الفنون مثلا سوى الرديء والوضيع والخسيس لا يمكن ان يكون الا دمية من السهل ان يتحكم فيها كل من هبّ ودبّ.

ان شعبنا لم يعرف ثورة ثقافية ولم يكتمل نضجه العقلي لن يكون شبيها الا بالطفل الصغير الذي تستطيع ان تسيِّره بـ « كعكة حلوى » او بـ « بسمة باهتة »

إنّ أمة لم تشعر بعد بتميزها عن غيرها لا يمكن ان تكون الا قاطرة تساق اما يشاؤون وأنا يتوجهون.

لكل هذا نقول ان رواج خطاب الحركة الاسلامية يعود الى سهولته ويسره وقدرته على اثارة مخزون نفسي متحجر في قاع كل واحد منا، فالحديث عن عدل عمر اشد وقعا من الحديث عن صندوق التعويض.

والتأكيد على عفة المرأة وضرورة ارجاعها الى بيتها اولى من التفتيش عن حلّ للبطالة.

والاطناب في الحديث عن الزكاة اولى من الحديث عن الجباية والضريبة هكذا يلعب خطاب الحركة :

- دور التحييد والتجميع اذ كلما كان البرنامج في مصطلحه ومبناه قريبا من أفهام الفئات الشعبية كان وقعه أشدّ واثره ابقى.

- دور المشجب الذي نعلق عليه ضعفنا فنستريح ونريح من البحث عن أسباب التخلف وكيفية مواجهته، فبدل ان نجهد من أجل ايجاد نظرية لتخلفنا ولما نحن عليه من هوان تعفينا الحركات الاسلامية من

ذلك بعد ان أعفت نفسها من كل بحث واجتهاد وترمينا بحلولها السحرية، فالزكاة كفيلة باشاعة العدالة الاجتماعية والبطالة يقضي عليها بعودة المرأة الى بيتها . هذه في تقديرنا الاسباب التي ادت الى رواج الخطاب السلفي وتصلب عود الحركة الاسلامية وان كنا لا ننفي ان يكون لبعض الاجنحة داخل السلطة وخارجها حتى من خارج الوطن دور لا غير في مساندة الحركة وتعضيد بعض اطرافها.

قطبان او ثلاثة

ذهب التقرير الى القول بوجود قطبين يتمثلان في السلطة الحاكمة والسلفيين وان ساعة توحيد الجهود قد دقت من اجل اخراج البلاد من هذا الاستقطاب الثنائي وذلك ببعث القطب الديمقراطي والتقدمي.

اثر الهجمة الجاهلية للقائمات البنفسجية على مكتسبات الاستقلال برز شعور حاد بضرورة صدّ هؤلاء الذين يحاولون جرّ مجتمعنا الى المجهول تحت ستار الدين، يومها اتضح للجميع ان حركة الاتجاه الاسلامي (النهضة حاليا) تمارس ازدواجية وتلاعبا لا مبرّر لهما سوى غياب البرنامج السياسي والاقتصادي فانقشع بذلك وهم الاعتدال والتطرف بين قيادات الحركة، ساعتئذ شعر الجميع بخطورة ما تستهدف الحركة تحقيقه ونهض البعض بالدعوة الى قيام قطب ثالث بوهم كسر ما سمي بالاستقطاب الثنائي

في تقديرنا ان ما سمي بالاستقطاب الثنائي حاصل غير انه على غير ما جاء في التقرير وعلى غير ما روج له البعض.

كشفت انتخابات الثاني من افريل عن انقسام النخبة الى .

1 ـ دعاة المجتمع المدني المؤمنون بتاريخية الفعل الانساني ونسبيته الذين استوعبوا الزمن في مختلف ابعاده وتمثلوا قيم العصر ومواثيقه اداتهم العقل وتراثهم تراث الانسانية بصرف النظر عن اللغة او الدين او غيرهما من المحددات، هؤلاء نحدهم يتمثلون اساسا في الاحزاب المدنية القائمة او في الدين اختاروا الاستقلالية عن التنظيمات السياسية ومارسوا دورهم اما بالانخراط الفعال في الجمعيات المهنية او بالكتابة، هؤلاء على اختلاف مواقفهم السياسية وانتماءاتهم المعلنة او المطنة يلتقون في الدفاع عن مؤسسات المجتمع ومكتسباته التي حققها اباؤه قبل الاستقلال وبعده

2 ـ دعاة الدولة الدينية اي السلفيون سواء كانوا في النهضة او التحرير، من الرسميين او المستقليين. هؤلاء جميعا لم يعرفوا من الزمن سوى الماضي لان المستقبل لديهم ليس الا اللحظة الماضية وقد استحضروها قسرا، كفروا بالانسان وعملوا على صوغه وفق صياغات تستهدف القضاء على كل امكانية للابداع او الاجتهاد او اعمال النظر هدفهم المعلن والمبطن دائما وأبدا تطبيق الشريعة وقطع رؤوس مخالفيهم وتمزيق اطرافهم واوصالهم، هؤلاء مبثوثون في حل الاحزاب المدنية والجمعيات المهنية القائمة عمودهم الفقري (نسبة للفقر) سموه النهضة (من اسماء الاضداد) يترصد للانقضاض على السلطة والتقية يمهدون ويعدون ويرتبون الاجواء والعباد حتى تكون المهمة يسيرة اذا آن الاوان وتأملوا يا سادة كيف اصطف السلفيون جميعا وراء الحركة يدافعون عنها وينافحون عن مواقفها فتصدر بيان السخرية الذي كفرت فيه خيرة ابناء الوطن وتفتعل من الاحداث ما يبرر التظاهر والعنف لتختم مسلسل الرداءة بالدعوة الى اجراء انتخابات تحت اشراف أممي.

لم تكن معركة التربية الاسلامية التي وقعت في الصائفة الماضية سوى

الدليل البيّن على صحة تحليلنا وموقفنا من ان الاختلافات التي قد نلحظها بين الإسلاميين لا تتناول إلا ما هو جزئي شكلي فالكل يصدر عن نفس الارضية ويستعمل نفس الادوات ويجهد من أجل تحقيق نفس الاهداف غير ان الاختلاف الوحيد بينها ينحصر في ترتيب هذه الاخيرة من ذلك ان البعض يحدد المهمة المرحلية في التكوين والاعداد للتحكم في الخلفية الفكرية للمجتمع[2] في انتظار الاستحواذ على السلطة بعد ان يكون الظرف قد أعدّ لتقبل هؤلاء القادمين من أغوار التاريخ المحملين بجاهلية جهلاء لا تبقي ولا تذر، في حين يرى البعض الاخر ان العمل السياسي واختراق المؤسسات القائمة وتغييرها عن طريق صناديق الاقتراع ان امكن يحتل سلم الاولويات، لانه يساعد على الاسراع بالتغيير، وتنفرد اطراف اخرى بتنظيرات عجيبة تبدأ بالدعوة الى الخلافة وتنتهي بممارسة الاندساس.

قطبان لا ثالث لهما لدى النخبة لدينا، احدهما مستقبله امامه والاخر وراءه، احدهما نسبي ممارسة وفكرا والاخر كلياني اطلاقي احدهما ينتمي لوطن ثابت حددته الجغرافيا ورسم التاريخ ملامح وقسمات ابنائه ومن استقراره نمت مشاعر الارتباط بالارض وتوثقت صلات المواطنة بين من ارتبطت حياتهم وحياة الاجيال القادمة به والاخر ينتمي لعقيدة غير مستقرة ولا ثابتة تمنع نموّ المشاعر الوطنية وتقضي عليها ان وجدت لان حدود الايمان متغيرة تتسع بانتشاره وتضيق بانحساره لا يربطهم بالارض اي رابط ولا يجمعهم بابناء الوطن اي جامع، قال احد ائمتهم : « ان

(2) انظر في الموضوع مجلة 21/15 العدد 9 سنة 1984، « الاسلاميون مفترق الطريق » لاحميدة النيفر ص 12 وما بعدها

اكبر عدو لدعوة الاسلام بعد جهل الكفر والشرك هو شيطان العصبية العنصرية والوطنية »[3]

بين هذين القطبين اللذين يتجاذبان النخبة يقف الرأي العام قطب الاقطاب الذي لم يتشكل بعد ولم تتضح معالمه وقسماته حائرا تائها عاجزا عن الفعل تتجاذبه الرياح تارة الى هؤلاء وأخرى الى اولئك في فوضى عجيبة لا تفسير لها الا في انتشار الامية وغياب الوعي بالزمن والغربة عن العصر والاغتراب عن الواقع والتهافت على الاستهلاك دون بذل اي جهد لنجد في النهاية كتلا من البشر لا رابط بينها سوى ما حدد القانون او ما رسم التاريخ ، عاجزة عن الفعل تعيش على هامش الحركة الاجتماعية رغم انها الاداة التي بها وفيها ولاجلها يتم اي تغيير

هذه الكتل التي تمثل في نظرنا قطب الاقطاب لازالت لحد اليوم خارج اطار المعادلة السياسية القائمة وان وقع استعمالها والحديث عنها فمن باب رفع الملام او التزلّف الذي لا يغير من واقع الامر شيئا

اليوم والوضع على ما هو عليه ما العمل ؟ وكيف السبيل الى حماية وطنا وابنائه من ردة جاهلية كفيلة بالقضاء على ما تحقق من مكتسبات قبل الاستقلال وبعده ؟ وما هي الامكانيات المتاحة على المدى القصير لوقف هذا النزيف المميت الذي حمل بعض شبابنا على الارتماء في احضان الماضي فطلقوا بذلك مجتمعهم وادارو له ظهورهم متوهمين ان صلاح حال هذه الامة لن يكون الا بما صلح به حال اولها ؟

ليس امام النخبة من دعاة المجتمع المدني الا العمل حثيثا على الالتقاء

(3) بين الدعوة القومية والرابطة الاسلامية ابو الاعلى المودودي دار العربية ـ بيروت 1967 ص 36

ونرع الوهم نضرورة وجود قطب ثالث لان المسألة تاريخية بالاساس وليست حوزا او تميّزا.

وليس من الجدية في شيء ان يحجب الجزئي عنا رؤية ما هو كلي فنسارع الى النفخ في اسباب الاختلاف وهي نكل المقاييس هينة لان الطوفان ان حل لن يترك على طهر الارص لا الاحضر ولا اليابس فظن ظنا ولا تسأل عن الخبر.

ان المراهقة الفكرية والسياسية هي التي تؤدي الى وضع التناقضات حميعها في مستوى واحد فلا تميز بين ما هو ثانوي وما هو رئيسي ليستوي بذلك المنافس والخصم ونعمى عن الفرز بين ما هو عاجل وما هو آجل

دعونا سابقا ولا زلنا ندعو الى قيام جبهة بين كل القوى المدنية تساهم وتساعد على الدفع بسياسات النظام نحو المزيد من العقلانية والتعدد والتسامح[4].

جبهة هدفها الرئيسي جرّ هده الكتل الشرية الى ساحة الفعل السياسي عبر المساهمة الواعية

جبهة يحافظ فيها كل طرف على خصوصياته ومميزاته ويساهم فيها قدر وسعه وجهده واحتماله.

جبهة وطنية ديمقراطية عريصة تستهدف انقاذ الوطن من التتار الجدد الذين يهددون باغراقه وباشعال نار فتنة طائفية بين ابنائه لن يكتوي بنارها سوانا

---

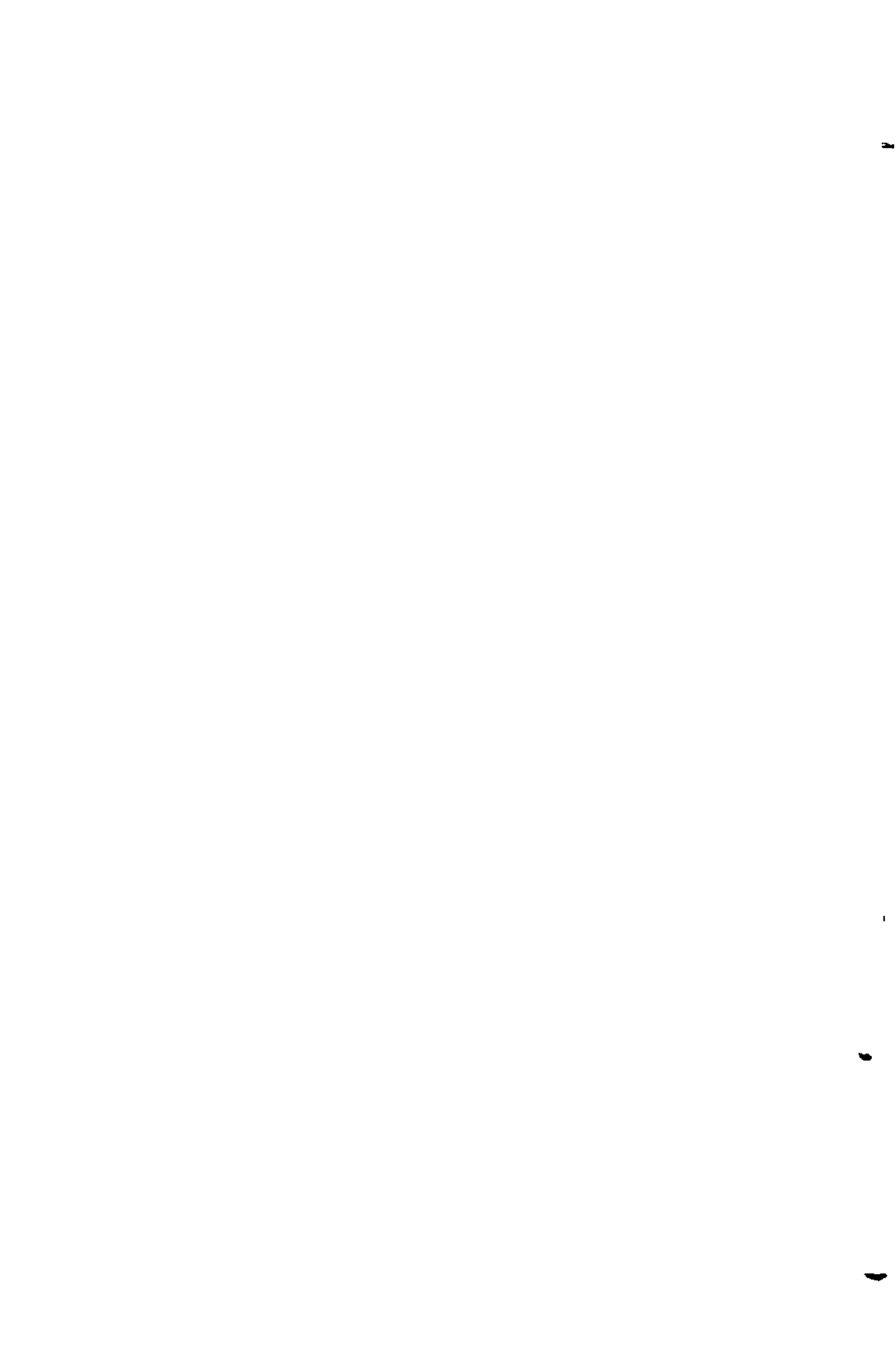
(4) انظر في الموضوع مقالين لنا صدرا بـ « الصحافة » الاول تحت عنوان « نداء لقيام جبهة تواجه كهنة الحلال والحرام » العدد 79 بتاريخ 9 افريل 1989 والثاني تحت عنوان « رسالة مفتوحة الى استاذي سابقا » العدد 103 بتاريخ 7 ماي 1989

ان المهمة الملحة اليوم هي انقاذ الوطن لاننا اذا تشاغلنا اليوم ببحث علله واسبابه وتناقشنا حول أنجع السبل لمداواتها سوف تعرق السفينة بمن عليها ونكون عندها قد حلطنا بين مهام واهداف مراحل محتلفة فيجرفنا سيل الجهالة قبل ان نفرغ من جدلنا

انقاد الوطن مهمة الان واليوم وهي مهمة اشق واعسر من ان يقوم بها فصيل واحد مهما حسنت نواياه لدلك دعونا ولازلنا ندعوة ولن نمل ذلك الى قيام جبهة بين ابناء الوطن الشرفاء المؤمنين بالنسبية والمدافعين عن مجتمع مدني نجهد حتى تنهض مؤسساته بدورها في اتجاه ديمقراطية اكثر وعقلانية اعمق وتسامح ارحب.

هل دلك بعزيز.

« الصحافة » في 10 فيفري 1990



الباب الثاني

كتابات القادة ومذكراتهم



« الدين لله والوطن للجميع »

«تعني الطائفية ان يستيقظ في الانسان وعي استقلالي بجنسه او دينه او عقيدته تحت دوافع صحيحة او غير صحيحة تجعله يسلك مسلكا سلبيا تجاه من لا يشاركه في جنسه او دينه او عقيدته، وتحت هذه الدوافع اما ان ينطوي على نفسه او ان يهاجم ويصادم».

الأب متى المسكين

منذ ان حدث تغيير السابع من نوفمبر عملت حركة الاتجاه الاسلامي (النهضة حاليا) على نشر واعادة نشر ادبياتها للتعريف بمواقفها، في هذا الاطار صدرت مجموعة من الكتب لقائدها ومؤسسها راشد الغنوشي هي التالية .

- مقالات، الذي سبق نشره بباريس
- المرأة بين القرآن وواقع المسلمين
- القدر عند ابن تيمية.

واخيرا دفعت المطابع بكتاب هو في الاصل خطب جمعية القاها الاستاذ راشد على انصاره جمعها تحت عنوان «حقوق المواطنة وضعية غير المسلم في المجتمع الاسلامي» وقد تساءلنا منذ البداية هل هو الترف الفكري الذي

حدى بقائد الحركة لاثارة هذا الموضوع؟ هل لدينا اهل ذمة؟ ان كانوا موحودين فمن هم وما هي مواصفاتهم؟ ولماذا تطبع هذه الخطب وتنشر في نفس الوقت الذي نحهد فيه جميعا من احل الالتقاء حول قواسم مشتركة؟ وهل ان امضاء الحركة على الميثاق الوطني هو في تقديرها عقد مع اهل الذمة على الامن والموادعة او هو تاكيد منها على قبول التعدد وحق الآخر في الاختلاف؟ ثم من هم اهل دار الاسلام ومن هم اهل الدمة فيها؟ اسئلة كثيرة تبادرت الى الذهن ونحن نطلع لاول مرة على هذه النصوص. مند أن حملت قلمي وتعلمت حرفة الكتابة قبل عشر سنوات لم اشر ولو لمرة واحدة لاي من اساتذتي الذين اختلف معهم طولا وعرضا وعمقا الا بالاحترام الكامل والتقدير اللازم لمن تتلمذت على يديه في يوم ما في هذا الاطار ناقشت حركة الاتجاه ونقدت الكثير من مواقفها وممارساتها ولكنني تحاشيت في نفس الوقت الاشارة لاستاذي سابقا راشد الغنوشي لود اكنه تجاهه، اليوم وقد صدر هذا الكتاب الخطير الذي يضرب في العمق آصرة الوطنية والرباط الوحيد الذي يجمع بين هؤلاء الذين اصطلح عل تسميتهم بالتونسيين لم يعد السكوت ممكنا واصبحت مواجهة هذا الاتجاه جملة وتفصيلا فرض عين على كل من يريد الخير لهذا الوطن فالصمت اليوم يعني خيانة وتواطؤا لن يئن من ويلاته ونتائحه سوى ابناؤنا، هذا الكتاب اللغم الذي نشرته الحركة اليوم يعد في نظرنا اخطر وثيقة تصدر عنها اذ في اطاره تتنزل خطتها مند تغيير السابع من نوفمبر وما تلاه من أحداث وبيانات.

الوطن

يقول الاستاذ راشد عن الوطن ان «حدوده مفتوحة بلا حواجز ولا قيود لجميع المسلمين من كل جنس ولون وصقع ولغير المسلمين كذلك لا بل ان المشرك يملك في الوطن الاسلامي ان يستجير فيجار ويتحتم حينئذ على

الدولة الاسلامية ان تحميه وتكفله»[1] الامر الذي يعني ان الوطن بالنسبة للاتجاه غير ثابت وغير مستقر اذ تتسع حدوده كلما اتسعت دائرة الايمان وتضيق كلما ضاقت. هذا الراي يصدر عن القول بتقسيم العالم الى قسمين :

1) دار الحرب وهي الدار التي لا تجري عليها احكام الاسلام ولا يأمن من فيها بامان الإسلام[2].

2) دار الاسلام وهي الدار التي تجري عليها احكام الاسلام ويأمن من فيها بأمان المسلمين سواء كانوا مسلمين أو ذميين[3]، وواضح ان حدود هذه الدولة غير قارة اذ تتسع كلما اتسعت الفتوح وتنحسر بانحسارها لذا اعتبر الاسلام وطنا ووزعت «الانسانية كلها الى قوميتين قومية الاسلام والايمان وافرادها كلهم امة واحدة وقومية للكفر والضلال واتباعها كلهم امة واحدة على كل ما بينهم من الخلافات والنزاعات، ليس اساس الامتياز بين هاتين القوميتين العنصر ولا النسب وانما هو الاعتقاد والعمل فلا غرابة بموجب هذا الاساس للامتياز بين الانسان والانسان ان يكون ابنان من صلب رجل واحد مختلفين في قوميتهما ان كان هذا كافرا وذاك مسلما، ويلتقي في القومية رجلان لا يمت احدهما الى الاخر بصلة الرحم والدم ان كانا متحدين في الاسلام»،[4] وبما ان الاسلام ملة واحدة والكفر ملةواحدة لدى الحركات الاسلامية لا غرابة ان وجدنا هذه الاخيرة يسند بعضها بعضا حتى وان كان الاختلاف بينا بينها لا على مستوى الموقف السياسي فقط بل حتى من الناحية العقدية،

---

1) حقوق المواطنة ص 19 و20
2) السياسة الشرعية، عبد الوهاب خلاف، دار الانصار مصر 1977 ص 71
3) المصدر السابق ص 71
4) بين الدعوة القومية والرابطة الاسلامية، ابو الاعلى المودودي، دار العربية للطباعة والنشر والتوزيع بيروت 1967 ص 39 و40

والحركات الاسلامية السنية مثلا ساندت ولا زالت ايران رغم ان الشيعة يختلفون عنا في كل شيء اذ يتجاسرون على سب الصحابة خصوصا الخليفة الاول والثاني والثالث وعائشة ويعتقدون في عصمة ائمتهم رغم ان الرسول ﷺ نفاها عن نفسه فيما يراه برأيه هو واجتهاده، في رواية انه ﷺ قال «انما انا بشر فما حدثتكم عن الله فهو حق وما قلت فيه من قبل نفسي فانما انا بشر اخطىء واصيب»،[5] بل وصل بهم الامر الى حدود اتهام حملة الصحابة بتحريف القرآن، اذ كتب احد علمائهم وهو الحاج ميرزا حسين ابن تقي النوري الطبرسي (ت 1320هـ / 1901م) كتابا سماه «فصل الخطاب في تحريف كتاب رب الارباب» جمع فيه مئات النصوص عن علماء الشيعة ومجتهديهم في مختلف العصور للدلالة على ان القرآن قد زيد فيه ونقص منه، وقد طبع هذا الكتاب في ايران سنة 1298هـ/1879[6]

ساندت الحركة لدينا ولازالت تساند الجبهة القومية الاسلامية بالسودان التي عانى منها الشعب السوداني الويلات وكانت سياستها ودعوتها لتطبيق الشريعة الاسلامية من اهم اسباب ضرب الوحدة الوطنية وتقسيم الشعب الى فئتين متقاتلتين وقيام الحرب الاهلية بين شماله وجنوبه

ساندت الحركة الاسلامية ولازالت تساند الجماعة الاسلامية بالباكستان، نشرت في احد اعداد مجلتها مقالا هللت فيه للتحالف الذي وقع بين الجماعة وضياء الحق من اجل التخلص من ذو الفقار علي بوتو واعدامه «لقد هول الامر بشكل كبير وتحول الرجل في الاذهان من مستبد طاغ الى زعيم اوحد وسياسي عبقري بل ان بعض الغزليات رفعته

---

5) اجتهاد الرسول ﷺ، الشيخ عبد الجليل عيسى ابو النصر، دار احياء الكتب العربية القاهرة 1950 ص 42

6)الشيعة، المهدي، الدروز، تاريخ ووثائق، د عبد المنعم النمر، مكتبة التراث الاسلامي ط 4 مصر 1988 ص 120

الى حامي الاسلام ورحل العقيدة   اما ان نجعل من الرحل بريئا وضحية تآمر سياسي وبطلا وشهيدا من شهداء الثورة الفلسطينية! وزعيما مسلما!! ان موقفا كهذا يثير كثيرا من الشكوك حول صدق هدا الرأي العام السياسي الدولي ويجعلنا نبحث عن الخلفيات الحقيقية وراء هذا الموقف»[7]   ان موقف الحركة لدينا المساند لهده الاحزاب والجماعات الاسلامية رغم الاختلافات التي قد نلحظها فيما بينها على مستوى الخطاب يصدر اساسا عن قناعة وايمان عبر عنه الاستاذ راشد بقوله «المسلمون كلهم على ما بينهم كيان واحد فرقته احداث الزمان وفرض على المسلمين بعث الكيان الدولي الاسلامي[8]»

ان كنا لا نرغب في القدح في وطنية اي كان فان النصوص والنسق الفكري الذي تعمل حركة الاتجاه على ترويجه يدفعنا الى القول بانها تضرب الوحدة الوطنية في العمق وتنقض اسسها، لهؤلاء نقول في بدايات الدعوة الاسلامية كان الولاء للدولة الناشئة يتم على أساس الايمان بالدين الجديد والتسليم به   في هذا الاطار·

أ) أبيح التبني حتى يتكاثر عدد المؤمنين.

ب) كان التوارث يتم على قاعدة الايمان لا القرابة الدموية وشبهها حتى لا تنتقل ثروات المجتمع الجديد الى الاعداء

ج) اعطي المؤلفة قلوبهم قدرا من الصدقة الواجبة باعتبارهم مصرفا من مصارف الزكاة (سورة التوبة الآية 60) تأليفا لقلوبهم واتقاء لشرهم وحثا لهم على الدخول في الدين الجديد.

د) إعتبر الخروج من الدين خروجا عن الدولة الناشئة وهو شبيه اليوم بالخيانة الوطنية لذا كان التشدد في حكم الردة.

---

7) المعرفة، العدد 5 السنة 5 ص 15

8) مقالات، راشد الغنوشي دار الكروان 1984 ص 92

بعض هذه الاحكام وغيرها العيت اما نسخا او اجتهادا لانه لم يبق لها محمل ساعتئذ.

اليوم يا سادة ولاؤنا للوطن، هذه الرقعة الثابتة التي تعيش عليها مجموعة بشرية ارتبط افرادها فيما بينهم بروابط لا تنفصم وتوحدت اهدافهم وآمالهم فتكونت مفاهيم المواطنة وتبلورت المشاعر الوطنية، لذا **قلنا ولازلنا نقول بان الولاء الذي يجب ان يسبق كل ولاء آخر هو الولاء للوطن لانه مصدر القوت والكرامة لنا ولابنائنا وللاجيال القادمة ومن ثباته واستقراره اصبح جامعا مانعا يجمع كل من كان مناويبعد عنا كل من هو خارج عنا.**

أما الدين فانه فكرةوقناعة تنتقل من مكان لاخر وصلت الى ماليزيا وغيرهاوانحسرت في ظروف تاريخية معينة عن الاندلس وغيرها بحيث لا يمكن لمن كان هذا حاله ان يكون اطارا جامعا خصوصا اذا وضعنا في الاعتبار ان الدين اختلفوا سابقا ولازالوا يختلفون في فهمه وتفسيره، القرآن فيه الناسخ والمنسوخ والمحكم والمتشابه والسنة فيها المضطرب والضعيف والمقلوب   فأي تأويل يمكن ان يكون جامعا؟ وأي تفسير يمكن ان يتفق حوله المسلمون؟.

لكل هذا لا يمكن ان يكون الدين وطنا او جنسية لانه لا يعبر عن مصالح محددة لجماعة مستقرة ثابتة، وهل من بدع بعد كل هذا ان وجدنا ان الحركات الاسلامية لا ولاء لها لوطنها ولا ارتباط لهانه ولا علاقة لها بشعوبها الا في حدود تحريك الجموع تحقيقا لاهداف هينة بكل المقاييس، فهي دائمة الوقوف في صف طغاة العصر وجباريه وضد التاريخ والتقدم، ولننظر من حولنا لهذه الحركات التي توسم بالاسلامية حتى نتيقن من هذا الذي قلنا :

- في مصر تحالف الاخوان مع فاروق واسماعيل صدقي اعتى جبابرة العصر ومن بعده تحالفوا مع السادات.
- في السودان تحالف الاخوان مع النميري وهو من هو.

- في باكستان تحالفوا مع ضياء الحق وهو من هو كذلك.

- اما في الجزائر فانهم يركضون في جهل نشيط نحو مجهول لن يكتوي بناره سوى اخواننا هناك

ليس للحركات الاسلامية انتماء لاي وطن لانها ترى ان «اكبر عدو لدعوة الاسلام بعد جهل الكفر والشرك شيطان العصبية العنصرية الوطنية»[9]، وهي لهذا السبب مستعدة للتضحية بوحدة الوطن بخلق الفتن الطائفية والنفخ في الحروب الاهلية طالما كان ذلك سبيلا لتحقيق شعاراتها كتطبيق الشريعة. ولنتذكر جيدا ان السودان لازال يعاني محكم ما حد من صراع بين شماله وجنوبه، وان مصر تعرضت سنة 1977 لمحاولة اشعال حرب اهلية وفتنة طائفية بين المسلمين والاقباط لعب فيها الاخوان المسلمون دورا رئيسيا هكذا لا يمثل الوطن والمصالح الوطنية لديهم هدفا يلتقون فيه مع غيرهم من اهل حيره والمقيمين به. انه مكانها الساطة قاعدة الانطلاق وتصدير الثورات، يقول المرشد راشد الغنوشي يؤرق علماء الاجتماع الغربيين ان العالم في ذهن المسلم لايزال منقسم الى دار اسلام ودار حرب انه لا تناقض في نظر الحركة الاسلامية بين العالمية والوطنية اذ الوطنية منطلق العالمية فالمسلم ... وليس احد اولى منه بهذه الصفة لانه الامتداد الحقيقي لثقافة الوطن ... وغيره ممن لا يحملون دعوة الاسلام هم غرباء عن هذا الوطن من مقومات المستعمرين[10] في سبيل الوصول الى مبتغاهم لا يهم ان تفتت الوطن وتشرذم وذهب هباء منثورا، ولا يهم ان اضاعوه ودقوا بين افراده اسفين الايمان والكفر، و... يهم ان انقلب مجال الاختلاف والتعدد الى مجال الزندقة والايمان، من وافق فهو آمن في دار الاسلام ومن خالف فهو حربي ليس امامه سوى

9) بين الدعوة القومية والرابطة الاسلامية ص 36
10) مقالات ص 92

خيار من اثنين اما دفع الجزية صاغرا في دل وهوان او حمله على الايمان حملا غليظا عن طريق الحرب الدينية.

أهل الذمـــة

من نعم الله على هذا الوطن ان شعبه متجانس ولم يعرف فتنا طائفية طيلة تاريخه، كما انه لم يعرف التطرف الا في السنوات الاخيرة، فالامة للاعتدال اميل وللتسامح اقرب والشواهد التاريخية على ذلك كثيرة يكفي ان نذكر ان بلادنا :

- أبطل بيع الرقيق فيها منذ اواسط القرن الماضي حيث امر المشير احمد باي سنة 1846 بغلق سوق العبيد بالحاضرة كما اصدر امرا آخر في عتق جميع العبيد الموجودين بالمملكة

- عرفت قانونا اساسيا سمي عهد الامان اصدره محمد باي الثاني سنة 1857 ورد في فصله الاول «تاكيد الامان لسائر رعيتنا وسكان ايالتنا على اختلاف الاديان والالسنة والالوان في ابدانهم المكرمة واموالهم المحرمة واعراضهم المحترمة الا بحق يوجبه نظر المجلس بالمشورة ويرفعه الينا ولنا النظر في الامضاء او التخفيف ما امكن او الاذن باعادة النظر» ورد في فصله الرابع «ان الذمي من رعيتنا لا يجبر على تبديل دينه ولا يمنع من اجراء ما يلزم ديانته ولا تمتهن مجامعهم ويكون لها الامان من الاذاية والامتهان لان ذمتهم تقتضي ان لهم ما لنا وعليهم ما علينا» كما ورد في فصله الثامن «ان سائر رعيتنا من المسلمين وغيرهم لهم المساواة في الامور العرفية والقوانين الحكمية لا فضل لاحدهم على الآخر في ذلك».

هذه آثارنا وهذا فعل اسلافنا في القرن الماضي اما اليوم فان الخلف لا يجد غضاضة في الحديث عن «وضعية غير المسلم في المجتمع الاسلامي»، ترى من هم هؤلاء الذين يتحدث عنهم الاستاذ راشد؟ هل هم المنتمون للاحزاب المدنية او المستقلون؟ هل هم اولئك الذين يعتبرهم

حصوما له ولدعوته؟ هل ان حديثه يشمل كل الذين لم ينتظموا بعد في حركته كممثلي الاسلام الرسمي وحزب التحرير والاسلاميين التقدميين والمستقلين او انه مقصور على اولئك الذين لا ينتسبون الى العائلة الاسلامية الكبرى؟ ثم اي اسلام يقصد هل هو اسلام الدين او اسلام الحضارة؟ وما الداعي لاثارة هذا الموضوع اليوم؟ هل يعتبر الاستاذ نفسه وجماعته امة الاسلام والبقية من مواطنيه امة الشرك ينسحب عليهم ما ينسحب على اهل الذمة؟ وهل يعتقد انه بمثل هذه القراءة المشوهة لتراثنا يساهم في اثراء حياتنا الفكرية والسياسية؟ انطلاقا من الاقرار بوجود دار اسلام ودار حرب يرى الاستاذ راشد الغنوشي ان الناس ينقسمون الى :

- مسلمين
- او داخلين تحت حكم الاسلام اي اهل الذمة
- او مصالحين له
- او في حالة حرب معه[11].

ومواطنو الدولة الاسلامية يتمتعون بحقوق الواطنة بمقتضى عقد الاسلام او عقد الذمة وهذا المفهوم في تقديره يقابل في العصر الحديث مفهوم الجنسية[12] ويتمتع الذميون بمجموعة من الحقوق و «الدولة الاسلامية دولة عقائدية ذات رسالة انسانية يقوم بناؤها على قاعدة المساواة في الحقوق والواجبات عدا بعض استثناءات متصلة بالعقيدة الدينية»[13] كامامة وقيادة الجيش «لان الامامة هي نيابة عن صاحب الشرع في حراسة الدين وسياسة الدنيا والامارة اي امارة الجيش لما لهذين الوظيفين من طبيعة دينية خاصة»[14]. اما بقية الحقوق كالتصرفات المالية والتمتع

---

11) حقوق المواطنة ص 26
12) المصدر السابق ص 27
13) المصدر السابق ص 29
14) المصدر السابق ص 47

بالمرافق العامة وكفالة الدولة[15] وحرية التنقل وحرمة المسكن وعدم جواز القبض على الذمي[16] فهي كلها محفوظة وحتى حق الذمي في حرية الاعتقاد محفوظ الا «اذا حاول نشر افكاره وحمل الجمهور عليها بالطرق الارهابية والعمل على قلب نظام البلاد بالقوة فهناك تؤاخذه الدولة وتجازيه على اعماله»[17] هذا الحق «سيج بضمانات كثيرة تصل الى حد اعلان الجهاد ضد الطغاة والجبارين الذي لا يحترمون هذا الحق»[18] في مقابل التمتع بكل هذه الحقوق على الذمي الجزية وهي ضريبة على الرؤوس ضمانا لـ «حق حماية الدولة لهم والتمتع بخدماتها، انها مقابل واجب الدفاع عن الوطن اذ ان الدفاع عن الوطن واجب على كل مواطن وبما ان هذا الدفاع يتخذ عند المسلمين صبغة دينية (الجهاد) وكثيرا ما يكون في مواجهة اقوام لهم مع اهل الكتاب علاقات دينية مما يجعل حمل اهل الذمة على خوض حرب مثل هذه نوعا من الاكراه على ممارسة عبادة دينية ليست جزء من دينهم»[19]

هذا ما ظهر من وضع اهل الذمة وما ينتظر المخالفين لحركة الاتجاه الاسلامي (النهضة حاليا) وخصومها لما تتمكن من الاستحواذ على السلطة يوم يبعثون، اما ما خفي فانه الاشد شناعة وفظاعة فظن ظنا ولا تسأل عن الخبر

اكتفى الاستاذ راشد بإيراد البعض من الحقوق والواجبات انتقاها من كتاب عبد الكريم زيدان، وغفل عن ذكر ما بقي من المسألة اي جزئها الثاني الذي نجده في كتب الفقهاء ونورده كما هو من مصادره التي انتقيناها من المذاهب الاربعة :

15) المصدر السابق ص 57 و58
16) المصدر السابق ص 62 و63 و64
17) المصدر السابق ص 41
18) المصدر السابق ص 37
19) المصدر السابق ص 69

١ ـ قال ابو يوسف الحنفي (ت 182 هـ/798م) «ويحبسون حتى يؤدوا ما عليهم ولا يخرجون من الحبس حتى تستوفى منهم الجزية ولا يحل للوالي ان يدع احدا من النصارى واليهود والمجوس والصائبين والسامرة الا اخذ منهم الجزية»[20].

2 ـ قال الماوردي الشافعي (ت 450 هـ/1095م) «ويشترط عليهم في عقد الحرية شرطان مستحق ومستحب، اما المستحق فستة شروط احدها ان لا يذكروا كتب الله تعالى بطعن فيه ولا تحريف له، والثاني ان لا يذكروا رسول الله ﷺ بتكذيب له ولا ازدراء، والثالث ان لا يذكروا دين الاسلام بذم له ولا قدح فيه، والرابع ان لايصيبوا مسملة بزنا ولا دسم نكاح، والخامس أن لا يفتنوا مسلما عن دينه ولا يتعرضوا لماله ولا ىدىه، والسادس ان لا يعينوا اهل الحرب ولا يودوا اعنياءهم. واما المستحب فستة اشياء احدها تغيير هيئاتهم بلبس الغيار وشد الزنار، والثاني ان لا يعلوا على المسلمين في ابنية ويكون ان لم يقصوا مساوين لهم، والثالث ان لا يسمعوهم اصوات نواقيسهم ولا تلاوة كتبهم ولا قولهم عن عزير والمسيح، والرابع ان لا يجاهروهم بشرب خمورهم ولا باظهار صلبانهم وخنازيرهم والخامس ان يخفوا دفن موتاهم ولا يجاهروا بندب عليهم ولا نياحة، والسادس ان يمنعوا من ركوب الخيل عتاقا وهجانا ولا يمنعوا من ركوب البغال والحمير»[21].

3 ـ يقول ابن الصلاح الشافعي (ت. 605/1208م) في الموضوع جوابا عن سؤال «خصمان ذميان بينهما محاكمة في شرعهم فأراد احدهما ان يتحاكما الى ولي امرهم فامتنع الآخر من الحضور الى ذلك فهل يجبر على

---

20) كتاب الخراج للقاضي ابي يوسف بن ابراهيم دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت ص 123

21) الاحكام السلطانية للماوردي، دار الفكر، بيروت ص 145 عتاقا وهو الحيوان الذي يصطاد به اذا علّم، الهجان هو اجود الاشياء واكرمها اصلا

محاكمته الى ولي امرهم؟ اجاب رضي الله عنه لا يجبر على محاكمته عند ولي امرهم في دينهم والاطهر ان ـ ر الممتنع على المحاكمة عد قاصي المسلمين ادا دعاه حصمه والله اعلم   واحاب عن سؤال آحر يجب هدم ما رفعه اليهودي من بنيانه المحدث وقدر يسير آخر ينحط به بنيانه عن مساواة سيان المسلمين والا يسقط دلك برضى المسلم فانه حق الشرع المطهر لا له   وليس لليهودي ان يحدث في سيانه ميرانا يرمي الى الدرب المشترك بيه وبين المسلم بغير اذنه   ويجب على ولي الامر المسارعة الى ارالة ما تقدم دكر وجوب ازالته وله الاحر الاحزل ادا فعل دلك محتسبا لنصرة الاسلام واهله، ويأثم باهمال دلك وعلى اليهودي التعرير بشرطه في تشرفه على المسلم واذا رفع صوته على المسلم استعلاء عليه فعليه التعرير»[22].

4 ـ جاء في الفتاوي العالمكيرية المعروفة بالهدية التي ألفها جماعة من علماء الهند الاحناف في القرن الحادي عشر للهجرة و«يسغي ان لا يترك احد من اهل الدمة يتشبه بالمسلم لا في ملبوسه ولا مركوبه ولا زيه وهيئته ويمنعون من ركوب الفرس الا اذا وقعت الحاجة الى ذلك . فان لزمت الضرورة امر باتحاد سروج كهيئة الاكف . ولا يمنعون من ركوب البغل ولا عن ركوب الحمار ولكن يمنعون من ان يصنعوا سرجا كسرج المسلم وينبغي ان يكون على قربوس سرجهم مثل الرمانة . يجب ان تكون مكاعبهم على خلاف مكاعبنا وينبغي ان تكون خشنة فاسدة اللون ولا تكون مزينة وينبغي ان يؤخذوا حتى يتخذ كل انسان منهم مثل الخيط الغليظ ويعقد على وسطه وينبغي ان يكون ذلك من الليطة او الصوف ولا يكون من الابريسم وينبغي ان يكون غليظا ولا يكون رقيقا بحيث لا يقع

(22) فتاوي ابن الصلاح في التفسير والحديث والاصول والفقه، تحقيق الدكتور عبد المعطي امين قلعجي، دار الوعي حلب 1983 ص 271 و272 التعزير تاديب على ذنوب لم تشرع فيها الحدود

النصر عليه الا وان يدقق النظر ويبنعي ان تكون حمافهم خشنة فاسدة اللون وكذا لا يتركون ان يلبسوا اقبية مزينة وقمصا مرينة بل يلبسون اقبية خشنة من كرابيس ازاراتها طويلة وذيولها قصيرة وكذلك يلبسون قمصانا خشنة من كرابيس جيوبهم على صدورهم ويجب ان تتميز نساؤهم من نساء المسلمين حال المشي في الطرق والحمامات فيجعل في اعناقهن طوق الحديد ويخالف ازارهن ازار المسلمات ويكون على دورهم علامات تتميز بها عن دور المسلمين لئلا يقف عليها السائل فيدعو لهم بالمغفرة فالحاصل انه يجب تميزهم بما يشعر بذلهم وصغارهم وقهرهم مما يتعارفه اهل كل بلدة وزمان ذمي سأل مسلما على طريق البيعة لا ينبغي للمسلم ان يدله على ذلك لانه اعانة على المعصية . ولا يحملون السلاح ويضيق عليهم الطريق ولا يبدؤهم بالسلام ويرد عليهم بقوله وعليكم فقط»[23]

5 ـ اما الخرشي المالكي (ت 1101هـ/1690م) فانه يقول عن اعطاء الجزية مصحوبة بالاهانة وجوبا والاذلال والشدة معهم «ان المقصود حصول الاهانةو الاذلال لكل احد بعينه عسى ان يكون ذلك مقتضيا لرغبتهم في الاسلام»[24].

6 ـ وهذا خاتمة المحققين ابن عابدين الحنفي (ت 1252هـ/1838م) يقول «لان قبولها (الجزية) من النائب يفوت المأمور به من اذلاله عند الاعطاء قال تعالى : حتى يعطوا الجزية عن يدوهم

---

23) الفتاوي الهندية، دار احياء التراث العربي، ج 2 ص 249 و250 قربوس هو قسم السرج المقوس المرتفع من قدام المقعد ومن مؤخره مكاعب مفردها مكعب وهو الموشى من الكساء المخطط الذي يلتحف به اللبطة، لبط اي قشر كل شيء الابريسم اي الحرير قبل ان تحرقه الدودة اقبية مفردها قباء وهو الثوب الذي يلبس فوق الثياب او القميص ويشد وسطه بالمنطقة كرابيس اي القطن

24) شرح الخرشي على مختصر خليل، مطبعة بولاق بالقاهرة الطبعة الثانية 1317هـ ج 3 ص 145

صاعرون   وتكون يد المؤدي اسفل ويد القابض اعلى   (قوله ويصفعه في عنقه) الصفع ان يبسط الرجل كفه فيضرب بها قفا الانسان او بدنه فاذا قبض كفه ثم ضربه فليس بصفع بل يقال ضربه بجمع... (قوله ويميز الذمي الخ) حاصله انهم لما كانوا مخالطين اهل الاسلام فلا بد من تمييزهم عنا كيلا يعامل معاملة المسلم من التوقير والاجلال وذلك لا يجوز وربما يموت احدهم فجأة في الطريق ولا يعرف فيصلى عليه واذا وجب التمييز وجب ان يكون بما فيه صغار لا اعزاز لان اذلالهم لازم بغير اذى من ضرب او صفع بلا سبب يكون منه بل المراد اتصافه بهيئة وضيعة.   ان الذمية في النظر الى المسلمة كالرجل الاجنبي في الاصح فلا تنظر اصلا الى المسلمة فليتنبه لذلك»[25].

هذا هو المستور من احكام اهل الذمة الذي عمل الاستاذ راشد على اخفائه بذكر بعضه حتى يكون الجميع على علم بما خفي وحتى يتيقن الجميع ان هذه الحركة لا تعرف سوى الازدواجية منهجا لها في العمل، فتخفي ما هي قادرة على اخفائه وتنتقي مما هو معلوم.

في منتصف هذا القرن كلف الغزالي احد قادة الاخوان بتاليف كتاب يرفض فيه مبدأ الوطنية من اساسه ويدق اسفينا بين جناحي الشعب المصري ويوجد للفرقة بين المسلمين والاقباط اسبابها، يقول عن ثورة 1919 التي قادها سعد زغلول وكانت المثال الحي للتآخي من اجل القضية الوطنية بين المسلمين والاقباط، الثورة التي رفع فيها شعار الدين لله والوطن للجميع «لقد حدث في الثورة الاستقلالية سنة 1919 ان اتحد المصريون جميعا ضد الانقليز، ويظهر ان الاتفاق بين زعماء المسلمين والنصارى يومئذ كان على ان ينسى الجميع اديانهم في سبيل طرد العدو المشترك هو اتفاق غريب وتنفيذه اغرب اما ان الاتفاق غريب فلان المسلم

---

25) رد المحتار على الدر المختار، دار احياء التراث العربي ج 3 ص 270 و271 و273 و274 و275

لا يسغي ان ينسى دينه ولا ان يكلف غيره نسيان دينه ومجاهدة الغاصبين من المستعمرين لا تتطلب شيئا من هذا واما ان التمهيد اغرب فلان الذي حدث هو ان الزعماء القوميين من المسلمين نسوا الاسلام والنصرانية جميعا واما الزعماء القوميون من النصارى فقد نسوا الاسلام فقط وذكروا النصرانية جيدا فلم تمض سنوات قلائل على ابرام الاتفاق الروحي بين الفريقين حتى كانت الادارات المصرية تعج بكثرة ظاهرة من الموظفين النصارى. اهذا اتفاق شريف بين مواطنين مخلصين ام خديعة لاقصاء الاسلام وتغليب غيره عليه؟»[26] محمد الغزالي هذا كلف بتأسيس جامعة اسلامية بقسنطينة جمع فيها قادة الاخوان ومفكريهم من مختلف الاصقاع للتدريس وغيره، قام الغزالي بنشاط كبير في الجزائر لا يغيب صوته حتى تظهر صورته واعيد نشر كتبه وخطبه ومحاضراته المرات المتعددة، بعد كل هذا يتساءل البعض عن اسباب التطرف والجهالة التي عليها قادة الحركة الاسلامية وعن الانغلاق واليبس الذي عليه اطراف الجبهة في الجزائر

ان اكبر اهانة تلحق بالمواطن لما يمنع عن المساهمة في الدفاع عن ارضه وشعبه بحجة انه لا يدين بدين الاغلبية ويجبر على دفع الجزية باعتباره مواطنا من الدرجة الثانية.

ان اشنع جريمة ترتكب في حق الوطن لما يستعمل الدين الذي هو دين توحيد للتفرقة فبدل ان يكون جامعا للشمل يصبح مفرقا له، ولنتذكر جيدا ان شعار الاخوان المسلمين في مصر الذي هو «القرآن دستورنا والرسول زعيمنا والموت في سبيل الله اسمى امانينا» واجهه الاقباط هناك بشعار آخر «الانجيل دستورنا والقبطية لغتنا والموت في سبيل المسيح اسمى أمانينا»

26) التعصب والتسامح بين المسيحية والاسلام، دار الكتب الحديثة مصر ص 4 و22 و23

ان أخطر ما يتهدد هدا الوطن الفتنة الطائفية التي تركض الحركة من احل الوصول اليها بافتعال الازمات مرة عن طريق قطعة قماش ليست من الدين في شيء وثانية بسبب تنحية امام وثالثة لنقل معهد من محل لآخر.

ان اكثر ما يهدد حياتنا السياسية بالتلوث هو الاردواحية في الخطاب وعدم الوصوح والتحايل على القانون واستباحة كل شيء لأتفه شيء ولنتأمل مليا ما قال راشد الغنوشي عن امكانية وجود اهل الذمة في المجالس والمؤسسات الدستورية انه «مما يجعل وجود نواب غير اسلاميين في المجلس النيابي محققا لاكثر من عرض مع الامن من السلبيات»[27]

قال تعالى في وصف حال امثال هؤلاء وسوء عاقبتهم «ولقد درأنا لجهنم كثيرا من الجن والانس لهم قلوب لا يفقهون بها ولهم اعين لا يبصرون بها ولهم آذان لا يسمعون بها اولئك كالأنعام بل هم اضل اولئك هم الغافلون» (الاعراف 179)

«الصحافة» في 10 جانفي 1990

---

27) حقوق المواطنة، ص 52

أزمة الحل الإسلامي
ومبرّرات الفكر الحديث

«أزمة الفكر الانساني الحديث ومبررات الحل الاسلامي» واحد من الكتب العديدة التي ألفها الدكتور عباس مدني زعيم «الجبهة الاسلامية للانقاذ» بالجزائر وأستاذ التربية بجامعتها ضمن سلسلة «نحو انقاذ الانسان والانسانية» التي تصدر عن مكتبة رحاب

بعد تصفحنا الكتاب الذي لم يتجاوز المائة صفحة الا بقليل تساءلنا هل يمكن لاي كان ان يتحدث عن أزمة الفكر الحديث في هذا العدد الهين من الصفحات؟ وهل ان انقاذ الانسان لا الجزائري فقط بل الانسانية جمعاء يمكن ان يتم عبر هذا العدد القليل من الصفحات؟

تغافلنا عن الاجابة لاننا تعودنا من كتابنا عدم الدقة في العناوين، اذ كثيرا ما نجد القطيعة كاملة بين العنوان والنص، كل واحد منهما في واد وقلنا ربما وقع الدكتور في المحظور فكان اختياره للعنوان في غير محله الا اننا بتصفحنا للكتاب صدمنا ونقول صدمنا لاننا فعلا وجدنا نصا لا علاقة له بالفكر الحديث ولا بالاسلام ولا باللغة العربية حتى، اذ لا تنتقل من صفحة الى اخرى حتى تجد من الاخطاء ما تعجز عن حسابه، اخطاء

ومغالطات من كل نوع تستهدف جميعها تبرير واحدة من تقنيات الحركات الاسلامية اي تطبيق الشريعة كما يفهمها عباسي وكما تدعو لها جبهته

الأخطاء و أ ي ء

تنسب جبهة الانقاذ نفسها الى الفكر الاسلامي وتدعي تمثيله، على هذا الاساس تقدمت الى العمل السياسي مسنودة باطار فكري وبجهاز من المصطلحات والقيم الكفيلة بجمع اكبر عدد من الحرفاء خصوصا عندما يوصف قادتها بانهم شيوخ، وَهْمٌ المشيخة اشاعته وروّجته وسائل الاعلام سامحها الله اذ تتبرع به لكل من يتصدى للعمل السياسي تحت ستار الدين فيصبح كل ملتح وكل لابس جبة شيخا كذلك، في حين ان هذا الوصف لا يصح اطلاقه الا على كبير القوم او من ظهر عليه الشيب او كان من العارفين المدققين بالشريعة وفقهها او كان من العدول الثقات ولازال اخواننا في الجزائر يطلقون هذا اللقب على المدرس والمربي لانه الاكثر علما، لكل هذا حمل اللفظ ولازال في وجدان جماهيرنا تقنيا يحيل الى شعبتين العلم والسلوك المعرفة والعفة، فهل يتوفر شرط العلم في قادة الحركات الاسلامية؟ وهل يصح أن يتصدّوا للافتاء والحديث في أمور الشريعة؟ وهل يكفي ان يكون المرء زعيم حزب ديني حتى يتجرأ على الشرع ويدلي بدلوه فيه؟ ثم هل ان بضاعتهم المنشورة كتبا ومقالات يمكن ادراجها ضمن الفكر الاسلامي او ضمن الفكر السياسي لنبحث تعيش التبعية للآخر او للأمس؟ والأهم من كل هذا هو تحديد نوعية العلاقة بين اسلام السياسة الرائج بين ظهرانينا واسلام الفقه الغائب والمغيب في بطون الكتب؟

معرفة اللغة شرط اساسي لحسن الفهم اولا ولنقل المفاهيم ثانيا، فهل ان هذا الشرط متوفر في كتاب الدكتور عباس مدني؟

من ناحية شكلية صرف ودون النظر الى المعاني نجزم ان الدكتور لا يعرف ابسط القواعد اللغوية اذ لا تخلو صفحة من اخطاء شنيعة تبدأ بالرسم وتنتهي بالتركيب، فالهمزة في غير محلها والاسم والخبر مرفوعان دائما وابدا اما الجمل فطويلة لا نهاية لها.

وحتى لا يكون قولنا مجردا نورد البعض من عجائب هذا الدكتور اللغوية، على سبيل الذكر لا الحصر:

1 ـ «اما اسباب ذلك فراجعة الى صوابه في العلم والتقنية الذي افضى به الى نمو فعالياته وخطأه في الفكر وفلسفاته وايديولوجياته الذي آل به ضعفه الى عدم الاستقرار النفسي وفقدان الاطمئنان العقائدي والذهاب بالمبرر الاخلاقي»[1]

2 ـ «فمكتفي بصوابهم عن خطأهم»[2].

3 ـ «فهل من الحكمة اللانحاول معرفة...»[3]

4 ـ «ولئن قبل أن هذه الهانات...»[4]

5 ـ «فلكي يتقدّموا يضربوا من هم خلفهم كي يتقدّموا»[5]

6 ـ «فضاع منهم الحق فاستغنوا عن طلبه فقصروا جهدهم على الحقية فاشتغلوا عن الحق فضلوا فأضلوا وفسدوا فأفسدوا»[6]

(1) ازمة الفكر الحديث ص 16

(2) نفسه ص 17

(3) نفسه ص 17

(4) نفسه ص 21، هنة جمعها هنات لا هانات

(5) نفسه ص 20

(6) نفسه ص 19

7 ـ «من ثمة تكون اذا نظرنا الى الانسان والانسانية ـ من خلال منظور الفكر العربي الحديث والذهنية التي انعكست على الايديولوجية الامبريالية والاستعمارية ـ لا نكاد نجد للاشكال معلما ولا للاستلاب مظهرا ولا للاخلاقية الاستراتيجية الامبريالية والاستعمارية دلالة تلفت نظر الغافلين، وتوقظ الغيرة في المهيبين المظلمين، كل ذلك لخطورة مكر عاقرة الاستعمار الحديث، فألبسوا الحق ثوب الباطل فمروا اصحابه منه من الشعوب والامم، وألبسوا الباطل ثوب الحق وأغروا ضحاياه فأقبلوا عليه، وغيروا القيم بانتاجهم الثقافي الماكر فاختلط على الناس امرهم وضاع منهم وعيهم فرضوا بالفساد واستغنوا به عن الصلاح وخنعوا للكسل وخلدوا الى الراحة، فضاعت جهودهم بضياع امالهم فيها فأهينوا واستكانوا واذا ما نظرنا الى حال الانسان والانسانية من واقع الضحايا، وهم في ظلال التيه الايديولوجي يعمهون في حمأة التردي الثقافي الاقتصادي يتخبطون، واذا ابصرنا بالانسانية والمعذبة بالظلم والعملة وما نشأ عنها من جهل وفقر ومرض ادركنا حدة أزمة الفكر الحديث، ومدى فشل أيديولوجيتها لانقاذ الهالكين من الأمم وانتشال المتخلفين من الشعوب وتحرير الانسانية من براثين الظلم والاستعمار، ولادركنا حينئذ حاجة الانسان والانسانية الى الحل الانجع والبديل الاشمل والنموذج الاعلى الذي يعيد للانسان تكريمه النوعي او نعمة الايجاد، وتكريمه الكيفي او نعمة الاسلام، وتكريمه الوظيفي او نعمة الرسالة»[7]

8 ـ «والعلم هو سبيل الناقص لطلب الكمال من الكامل عن طريق التزامه لموضوعية البحث عن الحقيقة في المركبة في علاقات عجيبة الخلقة

(7) نفسه ص 20و21

والايجاد عظيمة المواصفات في التركيب، حتى غدت عظمتها سبيلا الى الانسان الناقص بفصل عظمة عقله ولعالية دكائه وسمو وعيه وألمعية حدسة، ان يدرك عطمة الله الكامل من حلال وعيه لعطمة محلوقاته . »[8].

9 ـ «لان الحمع بين الدين الثابت في أصوله وشريعته ومبادئه وكليات قواعدها وقيمه ومفاهيمها ونطمه وعلاقاتها، وبين الفلسفة وفكرها المتحدد وارهاصاتها العبقرية المتحررة، وبين العلم الذي همه عالم الحقيقة وتغيراته وميدانه يتسع بسعة الاكوان وعلاقاتها وبتنوع المحلوقات وأسرارها!»[9]

10 ـ «واذا كان الله واحد فان علمه واحد»[10]

بهده الطريقة وبهدا القدر الكبير من الضعف في اللغة يتقدم الدكتور ليشرح لنا أمور دينا ويهدينا الى الطريق القويم يقول القدماء فاقد الشيء لا يعطيه، فهل يمكن لمن لا يحسن تركيب جملة ان يتصدى لقضايا الفكر والفلسفة والعلم؟ وكيف له ان يفهم النصوص ان لم يتقن اعراب الفاظها ونطقها على حقيقتها؟ وكيف لمن لا يعرف الحقيقة والمجاز ان يفهم النص على وجهه؟ وكيف لمن يجهل النحو والصرف ومعاني المفردات ان يحسن الاستشهاد بالنصوص؟

ان التردي الذي عرفته الحركة الاسلامية المعاصرة التي ابتدأت بقمة مثلها الافغاني انتهت في أواخر هدا القرن الى جبهة يقودها دكتور تدعو الى فصل الذكور عن الاناث ومعاداة العلم الحديث والاكتفاء بالشروح

(8) نفسه ص 24
(9) نفسه ص 26
(10) نفسه ص 27

والحواشي ورفض الديمقراطية في الحكم وغير ذلك من الشناعات والفضاعات التي لن ياتيها ويدعو لها سوى من اصيب بعماهة في البصيرة وعمى في البصر، ولعل تطرف وانغلاق هذه الجبهة يعود في شطر منه الى الجهل الذي عليه قادتها، ان كان حال زعيمها الدكتور كما وصفنا فكيف يكون حال من هم ادنى منه في الرتبة؟ يقول يوسف القرضاوي في وصف المتطرف انه يظن نفسه «في زمرة العلماء وهو يجهل الكثير والكثير، فهو يعرف نتفا من العلم من هنا وهناك وهنالك، غير متماسكة ولا مترابطة، يعنى بما يطفو على السطح ولا يهتم بما يرسب في الاعماق وهو لا يربط الجزئيات بالكليات ولا يرد المتشابهات الى المحكمات ولا يحاكم الظنيات الى القطعيات ولا يعرف من فنون التعارض والترجيح ما يستطيع به ان يجمع به بين المختلفات، او يرجح بين الأدلة والاعتبارات»[11]

ومن الجدير بالملاحظة ان للدكتور تآليف كثيرة عدى الذي ذكر هي التالية .

- مشكلات تربوية في البلاد الاسلامية
- النوعية التربوية في نطاق الصحوة الاسلامية
- خصائص الاسرة الاسلامية ومستجدات العصر الحديث
- التربية الايمانية والوقائية للفطرة البشرية
- التربية الايمانية الذاتية للفطرة البشرية
- المعرفة التاريخية

مع الوعد بتأليف كتاب آخر عن نظام الحكم في الاسلام ذكرتني معالجة الدكتور للقضايا التي طرحها في كتابه والاسلوب الذي

---

(11) الصحوة الاسلامية بين الجحود والتطرف ـ يوسف القرضاوي كتاب الامة عدد 2 الطبعة الثالثة قطر 1402 ص 62

توحاه في تقديمها وعرضها بحال ذاك الرجل الذي قال لآخر : عرفت النحو الا اني لا اعرف هذا الذي يقولون أبو فلان وأبا فلان، وأبي فلان، فقال له هذا من أسهل الاشياء في النحو انما يقولون أبا فلان لمن عظم قدره وأبو فلان للمتوسطين وأبي فلان للرذلة.

الاستشراق والمستشرقون

يفتتح الدكتور كتابه بجملة من الافتراءات طالت المستشرقين وتلامذتهم فيدعي ان هؤلاء يرون ان «الاسلام دين انتهى أمره في الماضي وانتهى عهد أمته ذلكم العهد الذي لن يعود أبدا»[12] ليس مهما في تقديرنا الرد على هذا الذي كتب لانه يحمل أسباب نقضه فضلا عن ان هذا القول الذي تروجه الحركات الاسلامية لم يثبت ان صدر عن مستشرق من المشهود لهم بالعلم والمعرفة، فلماذا تجهد الحركات الاسلامية وتعمل من اجل تسفيه المستشرقين؟ ولماذا تحيط اعمالهم بستار من الريبة وسوء النية؟ وهل من الصدف ان قادة الحركات الاسلامية المعاصرة لا يملون التأكيد على ان المستشرقين انما كان هدفهم تخريب التراث ومن ثم الدين؟ وهل من الصدف ان يكتب في الموضوع قادة الحركة الاسلامية المعاصرة كمحمد الغزالي ومصطفى السباعي ومالك بن نبي والمودودي. ؟

تقوم الممارسة السياسية والفكرية للحركات الاسلامية المعاصرة على جملة من الاسس والقواعد التي تحكم سيرها، فعداء الاخر اي الغرب في شكله الفكري الفلسفي المعرفي مثل ويمثل ثابتا من ثوابت العمل الاسلامي، في هذا الاطار سفهت المذاهب الحديثة على الاطلاق وكفر

(12) ازمة الفكر الحديث ص 11

مفكرو العصر جميعهم ورموا بالالحاد بدء ومنتهى، ولم ينج من هذه الاتهامات الا من رحم ربك، وبقدر عداء هذه الحركات للآخر في مشروعه العقلاني ونمطيته الفكرية نجدها تتهافت على سلعه ومنتجاته الاستهلاكية، فهي من ناحية ترفض الاطار الفكري الذي ضمنه على ابدع الانسان ومن ناحية اخرى تلهث من أجل الحصول على ابداعاته، لم يكن التهجم على المستشرقين مجانيا او حتمته ضرورة علمية او غيرها انما حصل ويحصل لان هؤلاء يتناولون بالدرس والتمحيص التراث الاسلامي من مختلف جوانبه وهو السلعة التي دخلت بواسطتها واعتمادا عليها الحركات الاسلامية سوق السياسة فاستغلتها لجمع الحرفاء لذا فانها لا تقبل ان يشاركها الغير فيما تعتبره مبرر وجودها فضلا عن ان تستسيغ دراسته اعتمادا على المناهج الحديثة لكل هذا عملت ولازالت هذه الحركات على اشاعة الريبة والتخوف من المستشرقين وتلامذتهم حتى من ابناء الوطن، فاتهم طه حسين بأنه كتب ما كتب عن الشعر الجاهلي تأثرا بهم، وعلي عبد الرازق اكتفى بالدعوة لما روج له هانوتو واللورد كرومر من ضرورة الفصل بين الدين والدولة، اما الطاهر الحداد فقد رمي بما هو ادهى وامر يقول محمد الصالح النيفر «وأذكر بهذه المناسبة ان صاحب المطبعة التونسية بسوق البلاط - المرحوم علي الصنادلي - ذكر لي ان الحداد جاءه بشيء من الكتاب ليطبعه عنده فامتنع لانه لايثق في مقدرته المالية فقال له صاحب الكتاب لا احمل كراسا حتى اعطيك ثمنه قال فأجبته فان لم تاتني بثمنه ابيعه لبائع الحمص؟ قال صاحب المطبعة فجاءني القس سلام وقال لي انا اتحمل ثمن الطبع، ثم لم يطبع عنده لاختلاف آخر لا اعلمه وطبع بمطبعة التليلي نهج الكنيسة. ولما ذهبت بعد ذلك بسنة لمؤتمر طلبة شمال افريقيا المسلمين الذي انعقد بالجزائر، لاقيت

المرحوم الشيخ عبد الحميد بن باديس فسألته عما وراء الكتاب فأجابني قائلا كفينا امره فقد جاءني مغربي كان حارسا في الكيسة بالكتاب وقال لي ان القس الاول للكنيسة اعطاه لي وقال ان شئت ان توزع منه قال الشيخ فقلت بعد ان طالعته بامعان اعرضه على الناس ان شئت ولكن قل لهم ان الكنيسة هي التي اخرجته، فمات الكتاب في مهده»[13].

للمدرسة الاستشراقية أياد بيضاء على تراثنا، يقول محمد العقيقي في كتابه الضحم (المستشرقون) : «ولا سبيل الى جحد فضلها في فتح عيون الشرقيين والغربيين على ما في تراثنا من ثراء ثم على نهضتنا الحديثة التي كانوا من دعائمها»[14].

منذ القرن السابع عشر تأسست المطابع والمكتبات الشرقية في أوروبا وعملت على نفض الغبار عن التراث الشرقي ومن صمنه العربي الاسلامي، وأسفرت جهود أربعة قرون كاملة من البحث والتمحيص على نشر عدد لا يستهان به من أمهات مصادرنا لافضل علمائنا وفقهائنا في مختلف الاختصاصات، يكفي ان نذكر ان مكتبة ليدن نشرت ما يفوق الخمسمائة عنوان فضلا عن دائرة المعارف الاسلامية والمعجم المفهرس لالفاظ الحديث، وفيما يلي عينة من بعض المستشرقين الذين لا غنى للباحث عن دراساتهم لاهم المصادر الاصلية كل في اختصاصه، هنري فارمر مرجع في الموسيقى العربية وكذا ماكس مايرهوف في الطب العربي اما جوزف شاخت ففي التشريع الاسلامي، ماسينيون وآسين بلاثيوس اهتما بالتصوف، الاول درس الحلاج وترك حوالي 650 عملا علميا

---

(13) المعرفة العدد 4 السنة 5 ص 9

(14) المستشرقون نجيب العقيقي، دار المعارف ط 3 - القاهرة 1964 ج 3 ص 1150

والثاني صاحب ابن عربي، تاديوس لويتسكي بحث تاريخ الاباضية ونشر الكثير من مخطوطاتهم، بلاشير كتب عن المتنبي وبلا عن الجاحظ وجواشون عن ابن سينا وبروكلمان عن الادب العربي . القائمة طويلة ولن يفي هذا الحيز حتى بذكر الاسماء، فلمن أرادِ الاستزادة عليه بالعودة الى الاجزاء الثلاثة من كتاب العقيقي

هؤلاء العلماء الذين صبروا وصابروا فتعلموا من اللغات الشرقية الشيء الكثير بجانب التخصص الدقيق والجلد على العمل وساهموا قدر الوسع والطاقة في التقدم بالمعرفة الانسانية عن طريق كشف مساهمات الاسلاف ونشر مؤلفاتهم ووضعها في اطارها الزماني والمكاني لم يعرفوا منا سوى نكران الجميل والتهجم المجاني والقحة في القول، هذا مالك بن نبي يرى ان «الانتاج الاستشراقي بكلا نوعيه كان شرا على المجتمع الاسلامي لانه ركب في تطوره العقلي عقدة حرمان سواء في صورة المديح والاطراء التي حولت تأملاتنا عن واقعنا في الحاضر واغمستنا في النعيم الوهمي الذي نجده في ماضينا، او في صورة التفنيد او الاقلال من شأننا بحيث صيرتنا حماة الضيم عن مجتمع منهار. .»[15]، اما محمد بن ابراهيم فانه في رسالة جامعية يفترض فيها الدقة والاناة لم يجد حرجا في شتم جوزف شاخت والادعاء انه يهودي وان عمله العلمي المتمثل في نشر كتيب الحيل انما كان بهدف تشويه الشريعة الاسلامية «لانه يريد ان يربط بين الفقه الاسلامي وماضي اجداده اصحاب السبت»[16] بعد كل هذا يتقدم لمناقشة الرجل وبما انه لا يتقن سوى العربية استعان بطالب في

---

(15) انتاج المستشرقين واثره في الفكر الاسلامي الحديث مالك بن نبي، دار الارشاد ط 1 بيروت 1969 ص 25

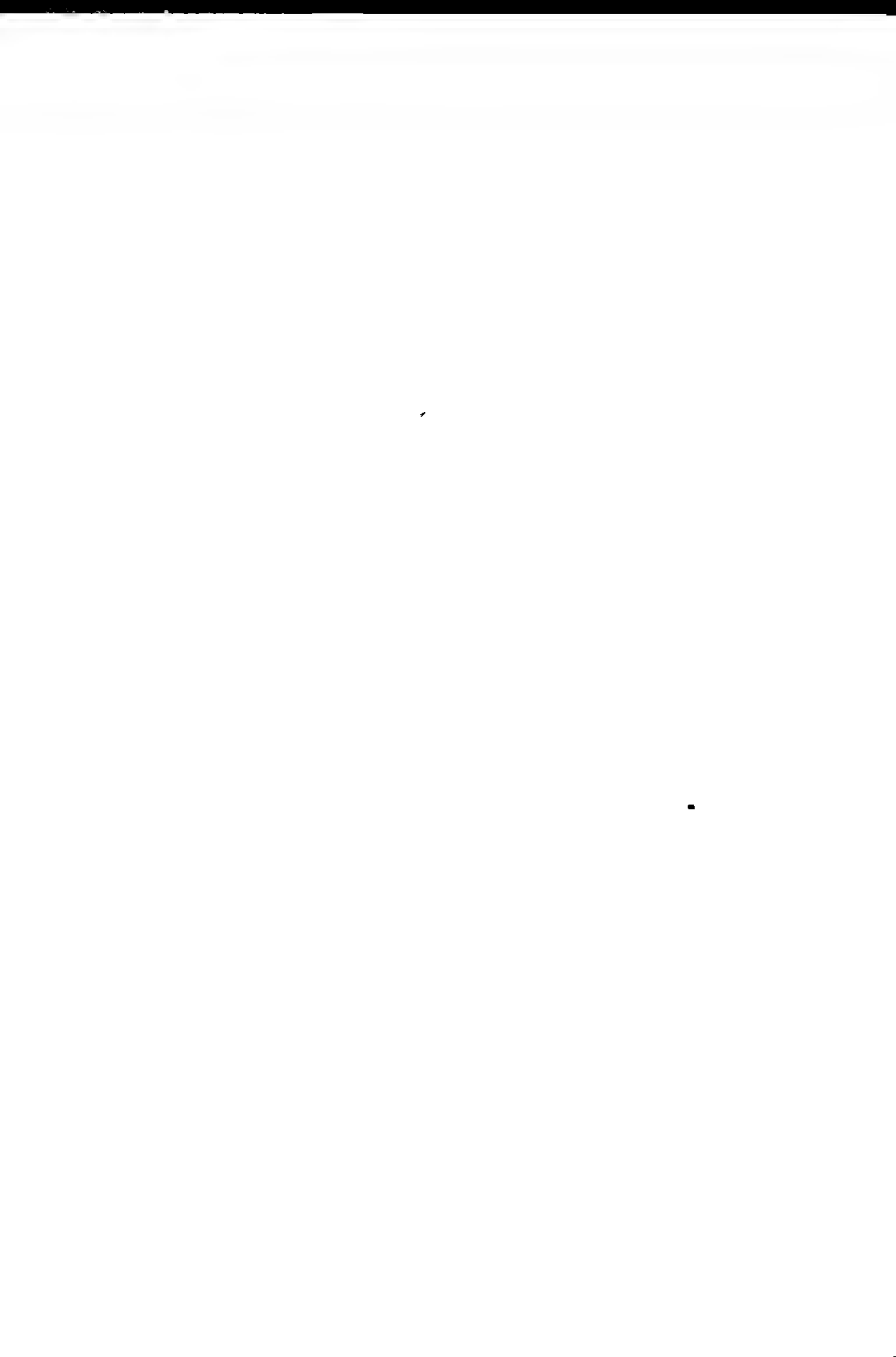
(16) الحيل الفقهية في المعاملات المالية، الدار العربية للكتاب تونس 1983 ص 46

السنة الثالثة ليترجم له مقدمة مشحونة بالمصطلحات عن الألمانية فتصبح عمدته في نقد الرجل وشتمه وشتم المستشرقين احمعين[17].

لا نقصد من قولنا هدا الدفاع عن المستشرقين ولا عن اخطائهم ولا عن ارتباط بعضهم بالقوى الاستعمارية ووقوفهم ضد مصالح شعوبنا، فذلك كله معلوم، ليس لنا ان نقف الا الموقف الذي تمليه علينا مصلحة شعبنا في ضرورة الفرز بين الغث والسمين، بين ما هو علم وما هو افتراء، بين ما هو صدق وما هو كدب لان حشر الكل في الكل والتعميم المشوه لن يستفيد منه سوى اعداء التقدم والمعرفة الذين لا يثبتون وجودهم الا عن طريق نفي الآخر، ولا يسود خطابهم الا بتغييب أدوات التحليل والنقد، ومن المفارقات اننا منذ أواخر القرن الماضي ونحن نتنادى بالنهضة وفكرها وغاب عنا ان النهوض لا يعني تقدما ولا تطورا ولا خروجا من التخلف والانحطاط لان النهوض قيام من كبوة ومن سقطة لا غير اما لفظة Renaissance التي يستعملها الغرب فانها تعني ولادة جديدة، اي ان جديدا سيخرج من احشاء الماضي وشتان بين هذا وذاك وشتان بين فكر مفترس وآخر اكتفى بلوك القديم والامعان في معاداة كل ما هو مخالف ممنيا النفس بنهوض وتقدم لن يكون في أفضل الاحوال الا الى الوراء.

«الصحافة» في 5 ديسمبر 1989

(17) نفسه ص 47



قراءة في مذكرات قيادي إخواني

جذور الإرهاب في فكر وممارسة الإخوان المسلمين

اثر اطلاق السادات سراح الاخوان المسلمين بعد امساكه بالسلطة، تهافت هؤلاء على الاخذ بثأرهم من جمال عبد الناصر فأظهروا فرحهم بهزيمة جوان 1967 واعتبروها انتقاما ربانيا لهم وانهالوا على عهد الرجل تجريحا وشتما، فصدرت مذكرات كبار قادتهم اما كتبا مستقلة او احاديث صحفية تتحدث عن التعذيب والقهر الذي عرفوه في سجون عبد الناصر، كتب في هذا الاطار كل من محمود عبد الحليم وعمر التلمساني واحمد رائف وجابر رزق وزينب العزالي الا ان هذه الكتابات تفتقر الى الحد الادنى من الموضوعية ولم تستطع الفرز بين ما هو عام ووطني وبين ما هو خاص وحربي فسحبت خلافها مع عبد الناصر على عهده واعتبرته سوادا في سواد ولم تذكر لنظامه حسنة واحدة، ليس مهما في تقديرنا الرد لأن التاريخ كفيل بالتصحيح والفرز «فأما الزبد فيذهب جفاء وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض».

من بين ما نشر كتاب «بقايا ذكريات» لأحمد حسن الباقوري احد ابرر قادة الاخوان المسلمين والوحيد الذي قبل الوزارة واستقال من الحركة وأصبح داعيا من دعاة الثورة، فطاف أرجاء الوطن والدنيا خطيبا لفائدة النظام الجديد وبقي في الوزارة طيلة الفترة الفاصلة بين سنتي 1952 و1959 وهي الفترة التي حدث فيها الصدام الأول بين النظام والاخوان وانتهت الى اعدام ستة من كبار قادتهم على رأسهم عبد القادر عودة

من نافلة القول ان الحركات الاسلامية جميعها وبدون استثناء لا تتحالف الا مع الحكومات التي اتفق العام والخاص على انها تقف ضد مصلحة شعوبها وضد التاريخ وضد المنطق ولم يحدث ان تحالفت مع اي نظام وطني، ففي مصر مثلا رقص الاخوان طربا لما وقعت هزيمة جوان 1967 وفي انتخابات 1984 تحالفوا مع عدوهم التاريخي اللدود الوفد لا لشيء الا لانهما يشتركان في عداء عبد الناصر ونظامه، ضمن هذا الاطار تتنزل مذكرات الباقوري باعتبارها

- صادرة عن قيادي اخواني سابق
- شهادة عن مرحلة من أدق مراحل تاريخنا المعاصر

لهذين السببين ارتأينا تقديمها للقراء رغم ان الصفحات التي تناول فيها المؤلف علاقته بالاخوان لا تتجاوز الخمسين صفحة من بين ما يفوق المائتين والخمسين.

تذهب جلّ الدراسات التي أرّخت لحركة الاخوان المسلمين الى القول بان الحركة كانت تمتلك جهازا خاصا سريّا معدّا لمواجهة الخصوم واغتيالهم ان اقتضى الأمر ذلك وهو ما حدث بالفعل، ولا يتوقف نشاط الجهاز على الخارج بل انه يتكفل كذلك باشاعة الانضباط داخل الحركة وفرض الانصياع والطاعة والتسليم من قبل كل المنتسبين للحركة، قال

احمد حسن الباقوري «كان الاخوان المسلمون على كثرتهم فريقين . فريق تطلق عليه كلمة المحيط العام وفريق آخر تطلق عليه كلمة النظام الخاص وكان النظام يحكمه الاعجاب بالنفس والاحتكام الى التضحية والفداء وكان المحيط العام محكوما بما يقرره مكتب الارشاد بمنأى عن التطرّف والاحراج، فكان إخوان المحيط العام معروفين باعيانهم واسمائهم واتجاهاتهم لانهم كانوا يخطون ويكتبون ويتجولون في ارض الاسلام لا يخفى امرهم على احد ممن ينتسب الى دعوة الاخوان المسلمين، واما النظام الخاص فلم يكن المتسببون اليه معروفين الا في دائرة ضيقة ولآحاد معروفين وقد كان لهؤلاء اجتماعاتهم الخاصة بهم، وربما كانوا يعملون في جهات مختلفة يجهل بعضهم بعضا جهلا شديدا»[1]. قبل صدور قرار حل الجماعة بفترة يسيرة سقطت سيارة الجيب الشهيرة في ايدي الشرطة ووجدوا بداخلها المعدات واسماء الاعضاء فانكشف امر هذا الجهاز الخطير وعرفت قيادته ممثلة في عبد الرحمان السندي رجل البنّا وقبضته التي ساعدته على الامساك بالحركة بيد من حديد عندها «استولت الدهشة على النفوس وفي مقدمة الذين استولت عليهم بعض الاعضاء في مكتب الارشاد والهيئة التأسيسية فراحوا يناقشون امر النظام ويتساءلون عن قيامه في حركة الجماعة فيقولون هل تحتاج الحركة في تحقيق اهدافها الى قنبلة ومسدس؟ او تحتاج الى علم وثقافة؟ . ولكن الذين كانوا يتحاورون لم يستطيعوا ان يصنعوا شيئا يغير الاوضاع، اذ اصرت قيادة النظام الخاص برعامة السيد السندي على بقاء النظام على الرغم من انحداره الى تصرفات ضارة وحوادث فاجعة ارتكبها النظام دون الرجوع الى الاستاذ

1) بقايا ذكريات ص 49

البنا الذي كان وحده المسؤول امام الرأي العام وامام جميع الاخوان عن كل ما يأتيه النظام»...[2].

صدر قرار الحل ودخل آلاف الاخوان السجون، غير ان ما بالطبع لا يتخلف اذ قام المرشد العام الثاني اثناء ولايته رغم ادعائه بعدم موافقته على وحود الاجهزة السرية بتكوين جهازه الخاص الذي يدين له بالولاء ووضع علي رأسه صلاح شادي احد اقرب المقربين اليه في محاولة منه لاضعاف التنظيم السري الذي يرأسه عبد الرحمان السندي، وكان من نتائج صراع هدين الجناحين ان أرسل الجدد صندوقا من الديناميت على انه هدية من الحلوى بمناسبة المولد النبوي الشريف الى المهندس سيد فائز عبد المطلب احد اعضاء النظام الخاص وما ان فتحه حتى انمحر في وجهه فقتله وقتل معه شقيقه البالغ من العمر تسع سنوات وطفلة كانت تسير تحت الشرفة التي انهارت نتيجة الانفجار[3]. ومن ابرز اعمال هذه الاجنحة المتصارعة التي حفل بها ملفّ الارهاب الاخواني نجد اغتيال القاضي الخازندار ومحاولة نسف محكمة استئناف القاهرة وتفجير شركة الاعلانات الشرقية والقاء القنابل على اقسام البوليس وانفجارات سينما ميترو وشيكوريل وحارات اليهود واغتيال رئيس الوزراء ووزير الداخلية محمود فهمي النقراشي ومحاولة اغتيال عبد الناصر في المنشية.

فما هي اسباب العنف؟ وهل يمكن ان تكون الحركات الاسلامية ديمقراطية؟ أو انها لا تستطيع ان تكون الا حركات تقوم على العنف واجهزته؟

---

2) نفسه ص 75

3) اللدودان الوفد والاخوان، زهير مارديني دار اقرا ط 1 ـ بيروت 1984 ص 103 ونقليا ذكريات ص 71

في تقديرنا ان الحركات الدينية لا يمكن ان تولد سوى العنف وادواته ودليلنا على ذلك التجربة التاريخية من ناحية والانفلات الذي تسمح به قيادة الحركة ضمن حدود وضوابط معينة من ناحية اخرى، لا تجهر قيادة الحركة بالعنف ولا بالدعوة اليه الا انها تسمح به لتدعي بعد ذلك ان التصرف كان فرديا، وما بالعهد من قدم فأثناء محاكمات 1987 تعرض بعض المواطنين الى القذف بماء النار الذي كان من نتيجته وفاة وتشوه أصاب الابدان، ورغم ان حركة الاتجاه الاسلامي (النهضة حاليا) تبرأت كعادتها من المعتدين فان فكرها ومنهجها وأسلوبها في العمل لا يمكن ان يولد ويفرخ سوى الارهاب والتطرف والعنف لانها :

1) حركة بعيدة كل البعد عن اي عمل ديمقراطي فالخلافات لا تحل الا بالطرق الادارية كالعزل والنقل وغير ذلك، اما ان يحدث نقاش وحوار فذلك من باب المستيحلات يقول صلاح الدين الجورشي «ولا اعتقد ان صاحبنا (يقصد مورو) قد نسي ان الحركة بقيت سنوات طويلة بلا قانون اساسي ولا تحديد للصلوحيات وترى في اي خلاف شرا، وتعتبر نفسها الجماعة ويملك اميرها الذي لم ينتحب كل الصلوحيات في تشكيل المكتب التنفيذي والمشرفين على الجهات واعضاء مجلس الشورى، ولا اظنه قد نسي تلك الليلة المخزية التي وقع فيها حل مكتب العاصمة وتجميد عضوية المشرف عليها لا لشيء الا لان العاصمة حاولت ان تقود حركة اصلاح وتجديد في جسم اخواني يختنق»[4]. ان حركة هذا حالها لا يمكن ان تكون الا المحل الصالح لتفريخ صغار الارهابيين المتزمتين، ومن منا لا يذكر ان كتاب الدكتور رفعت السعيد عن حسن البنا وقع اقتناء

4) مجلة حقائق العدد 225 ص 3

كامل نسخه من قبل الملتحين في معرض الكتاب العربي منذ سنوات بأمر من القيادة حتى يقع اتلافها وحتى يمنع المتسبون وغيرهم من الاطلاع على الرأي الآخر والفكر والمخالف[5] من كان هذا حاله هل يمكن ان ننتظر منه قبولا لحوار وقبولا للتعدد وقبولا للاختلاف وقبولا للنسبية؟ ثم اذا كانت قيادة الحركة تعالج اي خلاف اعتمادا على وسائل القهر وفرض الانصياع فكيف يا ترى يكون حال من هم ادنى درجة الا تجد «طاسة» ما الفرق بعد ذلك مبرّرها؟.

2) تعتمد ثنائية عجيبة في كل شيء، فالحلال يقابله الحرام والكفر ينفي الايمان والقواعد تنساق للقيادة والحركة لا يتكلم باسمها سوى راشد وفي غيابه كلام مورو ملزم الى حدود. اما بقية اعضاء الحركة فان كلامهم وكتاباتهم غير ملزمة لانها آراء خاصة، نشر صالح كركر احد ابرز قيادي حركة الاتجاه كتابا سماه «نظرية القيمة» جاء في صفحته الخامسة ما يلي «كل ما ورد في هذه الدراسة من افكار وتحاليل لا يتحمل مسؤوليتها اية هيئة ولا مؤسسة ولا تجمّع وهي بالتالي لا تعبر الا عن قناعات كاتبها وهو المسؤول عليها» كما جاء في كتاب عبد العزيز الوكيل وحسونة الملولي عن السنة النبوية في آخر صفحة انه لا يلزم الا المؤلفين فقط. ان غياب الجماعة لصالح الواحد واظهار القائد بعد الغاء القواعد لن يكون من نتائجه الا حوَل في النظر يؤدي الى تزمت يضع الزعيم فوق مستوى النقد فهو الحق وما عداه باطل يقول الباقوري عن البنا «لم تكن كلمته التي سمعتها منه إذنا بل كانت امرا لا سبيل الى مخالفته او التهاون في

---

5) الحركة الاسلامية في الدوامة، اعداد وتعليق صلاح الدين الجورشي، دار البراق تونس 1985 ص 74

امضائه»[6] اما الاستاذ راشد الغنوشي فانه يقول «لقد اقنعهم وهم في ساحة الجهاد بضرورة القيادة والامارة وضرورة ان تكون هذه القيادة مطاعة لانها قيادة تصدر في امرها عن الدين، فطاعتها من طاعة الله ورسوله. . ورهبهم شديد الترهيب وتوعدهم باشد العقوبات والمصائب في الدنيا والآخرة اذا هم شقوا عصا الطاعة وفرقوا صفوف الجماعة وخرجوا عن امر الامير ايا كان نسبه ومستواه المالي ما بقي مستقيما آمرا بطاعة الله ناهيا عن معصيته. . واعتبر الخروج عن الجماعة من اكبر الكبائر التي تلحق بصاحبها وصمة الفتنة وتعرضه لغضب الله. واعتبر الترشح لمنصب من المناصب في الدولة الاسلامية سببا كافيا للحرمان منه. . . ومن ثم لا مجال في المجتمع الاسلامي للحملات الانتخابية يخوضها الزعماء (فلا تزكوا انفسكم) وانما الامة هي التي تزكي وترشح من تراه كفء، كان الرسول عليه السلام يربيهم على ان الالتزام بالجماعة على علاتها ما بقيت تتصرف في حدود الاسلام خير من الفرقة . والجماعة رحمة والفرقة عذاب والجماعة جنة من خرج عنها لفحته النيران بل ان الله امره ان يتبرأ من قوم متدابرين»[7] هكذا تصبح الطاعة اللامشروطة للقيادة من الد ين ولا ايمان الا بالتفاني في تنفيذ اوامرها وخدمتها لأنها الحق المقدس وما عداها باطل مدنس

3) غياب البرنامج السياسي الملزم والبقاء في اطار التهويمات العامة التي لا يختلف حولها اثنان، فالحركات الاسلامية جميعها ودون استثناء تتهرب من كل ما من شأنه ان يدفعها لاتخاذ موقف محدد من قضية معينة، فبياناتها لا تخرج عن العموميات من نوع الاسلام صالح لكل زمان

---

6) بقليا ذكريات ص 39

7) مقالات، راشد الغنوشي دار الكروان باريس ص 141.

ومكان وتطبيقه كفيل بمداواة البشرية مما هي فيه من امراض وهو العلاج الوحيد الاوحد لما عليه الاسرة في الغرب من تشتت وانهيار. . وغيرها من الالفاظ التي لا تغير من الواقع شيئا وان ارضت غرور البعض، يعلم الاسلاميون جيدا انهم ان تحدثوا في مسائل الاقتصاد او السياسة او الثقافة فانهم سيفتحون شظايا يتهتون الى نحل لا عد لها ولا حصر لان الجواب عن مثل هذه القضايا يستلزم تملكا لادوات المعرفة من ناحية واستهدافا للمصلحة من ناحية اخرى، هذه الادوات والمصالح يختلف استعمالها باختلاف نوعية الارتباط ودرجته، فخطاب متولي الشعراوي غير خطاب عمر عبد الرحمان مفتي الجهاد وخطاب حسن حنفي غير خطاب حامد ابو النصر المرشد العام للاخوان المسلمين وخطاب جاد الحق شيخ الازهر غير خطاب عصام العطار زعيم الاخوان في آخن بألمانيا، الا ان هذه الاختلافات لا يعتد بها ولا يؤبه لها لانها تندرج ضمن توزيع الادوار وتقسيم المهام، يذهب الشيخ الباقوري الى القول بوجود ثلاث قواعد لعمل الاخوان

أ) تغيير العرف الذي كانت الشعوب المغلوبة تحتكم اليه[8]، لو أردنا ترجمة هذا الكلام الى واقعنا التونسي لقلنا انه يشير الى تلك الصفحات الدينية التي تعج بها الدوريات والبرامج الاذاعية والتلفزية التي تعتمد التأوه والتباكي وبرامج التعليم والمجلات الدينية بدءا بجوهر الاسلام وانتهاء بـ 21/15 مرورا بالمعرفة والحبيب وغيرهما

ب) «ثاني الاقطاب الثلاثة الطريق الدستوري بمعنى يجتمع الاخوان في اية دائرة انتخابية، ثم يرشحوا من بينهم واحدا له عصبية تمكنه من الظفر

---

8) بقايا ذكريات ص 46

بمقعد في البرلمان فاذا لم يجدوا ذلك في صفوفهم فعليهم ان يؤيدوا واحدا يكون اهلا لتأييدهم حتى يظفر بهذا المقعد الخطير»[9]، وقد تكفل المستقلون لدينا بهذا الامر حيث ترشح شيخ قضى العمر في التدريس الى ان اصبح اشهر من نار على علم فضلا وعلما وتقى، كما ترشح اخر هو مضرب المثل في الفصاحة والخطابة، بجانب هذا وذاك تقدم اصحاب الاموال لخوض المعركة الانتخابية في محاولة من الجميع لطمأنة السلطة وحتى لدخول مجلس النواب ان امكن.

ج) «اما ثالث الأقطاب فليس في حاجة الى نشره في رسالة او تدوينه في كتاب ذلك ان هذا القطب لا يعني الا الاستيلاء على الحكم بالقوة القاهرة والثورة الطافرة التي يخطط لها فلاسفة مؤمنون وينفذها شجعان مخلصون ويستثمروها لخير الامة امناء صادقون»[10] يعني هذا في حالتنا التونسية تحالف الاسلام المعارض والرسمي والمستقل من احل تحقيق هذا الهدف، وقد كشفت معركة التربية الاسلامية هذا الحلف ووضحت رموزه[11] لكل هذا قلنا ولازلنا نقول ان الاختلافات التي قد نلحظها بين الاسلاميين والقول بوجود معتدل ومتطرف بينهم وما عشش في اذهان البعض منا عن امكانية الاعتماد على جزء منهم لاضعاف البقية ليست الا اوهاما في رأس قائلها لانهم هم المستفيدون من كل ذلك في نهاية الامر اذ يبقى خطابهم سائدا حتى في صورة غياب فصيل منهم.

ان من يستهدف الوصول الى الحكم دون برنامج سياسي ودون مواقف

---

9) نفسه ص 47

10) نفسه ص 47

11) انظر مقالا لنا صدر بالمغرب تحت عنوان «النهضة والاسلام الرسمي تقاسم الادوار» العدد 175 ص 19

معلنة واصحة لا شك انه يخطط لذلك في الظلام عن طريق الارهاب والعصابات والانفلات المردي.

4) الدعوة المطنة للعنف وغرس مفهوم الشهادة لدى المتسبين وتكفير المجتمع، وقد وصل الامر بعضهم الى الدعوة للهجرة ورفض ما هو قائم بحجة اننا نعيش جاهلية اشد وطأة من تلك التي واجهها الرسول ﷺ يذهب البعض من الاسلاميين الى القول بان التعذيب الذي عرفه الاخوان في سجون عبد الناصر هو الذي ولد العنف والتكفير والتطرف، يقول محمد عمارة «عندما دخل الاخوان محنتهم العامة الثانية بعد صدامهم مع ثورة يوليو 1954 اخذ الفكر الطبيعي يخلي مكانه للفكر المؤثر النابع من الازمة فكان انتقال سيد قطب بل وتخليه عن ابداعه الفكري الاول الى معالم في الطريق»[12] ويقول صلاح الدين الجورشي «ان المحيط والظروف الصعبة التي كان يحياها الرجل (سيد قطب) وحركته اثرت في المسار الذي انتهجه سيد في رسم معالمه»[13] اما عمر التلمساني القائم السابق بأعمال المرشد العام فانه يبرر العنف بقوله «ان الشباب الذي يلقى كل هذا التعذيب لم يكن يصدق ان من يفعل هذا يمكن ان يكون مؤمنا»[14] هكذا يلتقي هؤلاء الاسلاميون رغم الاختلافات المعلنة بينهم في تبرير عنف الحركات الاسلامية وارهابها ورده الى الظروف التي عاشوها، فيبعدون عنهم الارهاب ويقدمون على اساس انهم ضحايا وان ما قاموا به ليس الا رد فعل، ان صح هذا الكلام جدلا في سيد قطب وفي كتابه معالم في الطريق فما القول في الجهاز السرّي؟ وكيف سيبررون

---

12) مقال له بمجلة الهلال المصرية فيفري 1984 ص 23

13) الحركة الاسلامية في الدوامة ص 78

14) من حديث له بمجلة المصور العدد 2989 بتاريخ 22 جانفي 1982 ص 18

التفجيرات والاغتيالات التي عرفتها مصر قبل قرار الحل الاول لحركة لاخوان سنة 1948 ثم ما قولكم في ان اغتيال النقراشي ونسف محكمة الاستئناف تما بموافقة ومباركة سيد سابق صاحب التآليف التي تعج بها مكتباتنا وبرامجنا التعليمية؟ قال الباقوري : «ان الاخ الذي كلف بان يغتال النقراشي رفض ان يقدم على ما طلب منه الا اذا قابل الشيخ سيد سابق في جلسة خاصة وقد ذكرت الصحف يومئذ عن الشيخ سيد سابق انه قال لعبد المجيد احمد حسن الذي قتل النقراشي يا ايها الذين آمنوا اذا لقيتم فئة فأثبتوا واذكروا الله كثيرا لعلكم تفلحون ومن هنا اطلقوا على الشيخ الفقيه لقب مفتي الدماء ولعل الاخوة لم يستبعدوا الى جانب ذلك ان الشيخ الفقيه كان له رأي ايضا في جميع الاحداث التي اتسمت بالعنف وفي طليعتها حادث نسف محكمة الاستئناف الذي وصف الامام الشهيد مرتكبيه بانهم ليسوا اخوانا وليسوا مسلمين»[15].

وبعد كل هذا لا يجد الاسلاميون حرجا في القول ان حركتهم بعيدة عن العنف ودليلهم على ذلك ان المرشد العام الثاني حسن الهضيبي كتب كتابا سماه «دعاة لا قضاة» ردا على بدعة التكفير التي راجت في سجون عبدالناصر ونقضا لمعالم في الطريق الذي الفه سيد قطب[16] الا ان زينب الغزالي تقول في مذكراتها «وعلمت ان المرشد اطلع على ملازم هذا الكتاب وصرح للشهيد سيد قطب بطبعه .. وحين سألته قال لي على بركة الله ان هذا الكتاب حصر املي كله في سيد ربنا يحفظه لقد قرأته واعدت قراءته ان سيد قطب هو الامل المرتجى للدعوة الآن ان شاء الله واعطاني المرشد ملازم الكتاب فقرأتها فقد كانت عنده لاخذ الاذن بطبعها

15) بقايا ذكريات ص 104
16) انظر حديث التلمساني المذكور ص 18

وقد حبست نفسي في حجرة بيت المرشد حتى فرغت من قراءة معالم في الطريق»[17] الامر الذي يعني ان قادة الحركة اقتسموا الادوار فيما بينهم فحسن البنا للاستكار والهضيبي للاعتدال وسيد سابق للافتاء وعبد الرحمان السدي وصلاح شادي للاغتيال والتفجير وعمر التلمساني للمرافعة في المحكمة ومحمد العزالي للاعلام وزيسب للنسوة .

اما لدينا فان الحركة اصدرت بيانا بتاريخ 28 سبتمبر 1987 حاء فيه «ان حركة الاتجاه الاسلامي ستكون معدورة بعد ذلك امام الشعب وامام المجتمع الدولي في الدفاع عن كيانها وعن ارواح ابنائها وابناء هذا الشعب الابي بما تراه صالحا ومناسبا كما انها لن تكون مسؤولة ابدا عما سيفرزه هذا التصرف الانتحاري الارعن من اعمال وتحركات وردود افعال شعبية للدفاع عن النفس والدين والهوية الحضارية لتونس»[18]. لم يكن هذا البيان الا دعوة للارهاب وافتاء بمشروعيته فقذف بماء الفرق من قذف وكادت الامور تنتهي الى ما لا تحمد عقباه لولا تحول السابع من نوفمبر

في الثاني من اكتوبر 1989 اصدرت الحركة بيان السخرية دعت فيه الى العصيان المدني حاء في النقطة الخامسة منه ندعو العلماء والمربين الى آداء دورهم ومن كانت له اذنان فليسمع



«الصحافة» في 12 ديسمبر 1989

17) ايام من حياتي، دار الشروق ط 11 القاهرة 1989 ص 36
18) الاتجاه الاسلامي وبورقيبة محاكمة من لمن؟ وثيقة وليد المنصوري ص 141 و142

الخطاب والجهاز
في مذكرات الإخوان

«احذركم من الاتجاه الرامي الى اعتبار الايديولوجية الفاشية شيئا منتهيا متجانسا ومكونا بصلابة، فلا شيء يشبه الحرباء كالايديولوجية الفاشية، لا تبحثوا في الايديولوجية الفاشية بدون رؤية الهدف الذي تكون الفاشية قد آلت على نفسها ان تبلغه في وقت محدد وبايديولوجية محددة»

بالميروتولياي

اثر وفاة عبد الناصر وخروج الاخوان المسلمين من السجون هاجمتنا مطابعهم بسيل من المذكرات لا عد لها ولا حصر استهدفت :

أ) الاخذ بالثأر من ذلك الرجل الذي حطم جهازهم السري ودفعهم الى الانطواء على انفسهم واجترار المرارة لانه سحب بساط تاييد الجماهير من تحت اقدامهم وكشفهم على حقيقتهم : **تنظيما ارهابيا فاشيا لا علاقة له بوطنه او شعبه همه الاساسي هو الوصول الى السلطة باي ثمن.**

ب) محاولة تلميع صورة الاخوان المسلمين وتجربتهم التاريخية باعتبارهم تعرضوا للاضطهاد والتعذيب ولم يمكنوا من الدفاع عن انفسهم

ج) تقديم الاخوان المسلمين على انهم اهون الشرين بالتركيز على ان التطرف الذي عليه الحركات الاسلامية المعاصرة ليس الا وليد التعذيب والعنف الذي تعرضوا له في سجون عبد الناصر، وكأني بهم يقولون ان كبح جماح التطرف يمر حتما عبر الاعتراف بهم شريكا في هذا الاطار تتنزل مذكرات قادة الاخوان المسلمين، وقد انتقينا من بينها مذكرات كل من

1) محمود عبد الحليم وهو عضو الهيئة التأسيسية لحركة الاخوان المسلمين واحد قادة الجهاز السري الذين على اكتافهم قام التنظيم وربي افراده، في تقديرنا تحتل هذه المذكرات مكانة مهمة لانها تكشف عن طبيعة تفكير قادة الاخوان المسلمين في القضايا والمشاكل التي تعترضهم وهو ما سيتضح لاحقا

نشر الجزء الاول من هذه المذكرات سنة 1983 تحت عنوان «الاخوان المسلمون، احداث صنعت التاريخ، رؤية من الداخل»؟ عن دار الدعوة بمصر في حوالي 500 صفحة تناول ما جد من احداث بدءا من عام 1928 وهو عام التأسيس الى سنة 1948 وهي سنة حل الجماعة

2) احمد رائف وهو احد مساجين الاخوان المسلمين ابان الفترة الناصرية اعتقل سنة 1965 واطلق سراحه بعد وفاة عبد الناصر باشهر، والذي يبدو لنا من خلال مذكرات الرجل انه من الكوادر الوسطى للحركة له اهتمامات ادبية وتاريخية، بعيد كل البعد عن تناول المسائل تناولا سياسيا اذ اكد لنا فيما كتب ودون قصد منه الكثير من النتائج التي توصلنا اليها من خلال دراستنا للحركات الاسلامية يختلف عن سابقه في عجزه عن تزوير المعاني وقلب المفاهيم وتلبيس الحقائق وتدليسها، وتبدو اهمية هذه المذكرات في سرد المؤلف لكل ماوقع و علم في السجن

فيسجل لنا احاديثه مع الهضيبي وشكري مصطفى وردود افعال قادة الجهاز السري وغير ذلك من التفاصيل التي تمكننا من تصور ما عليه قادة الحركة وكوادرها نشر احمد رائف كتابين عن دار الزهراء للاعلام الاول سنة 1988 في طبعة رابعة عنوانه «البوابة السوداء» والثاني سنة 1989 في طبعة أولى عنوانه «سراديب الشيطان» هذه الصفحات من تاريخ الاخوان المسلمين كما يسميها احمد رائف تمسح حوالي 1200 صفحة ثرية بالمعاني والوقائع والاسرار التي تمكننا من تصور اشمل ومعرفة افضل لهذه الحركة الام ولمشتقاتها وفروعها المثوثة في ارجاء المعمورة

ملف الحركات الاسلامية في تقديرنا من اعقد الملفات المطروحة اذ لم تقع معالجته الا معالجة وحيدة الجانب لم تتناول سوى جانب التنظيم واغفلت في ذات الوقت الارضية الفكرية والاصول النظرية التي تمد التنظيم باحتياطي لا ينضب من المنتسبين ويمكن الهيكل من العودة الى الوجود كلما سنحت الفرصة محملا بنفس الادوات والاليات والمنهج . لكل هذا نرى ان تناول هذا الملف بالمعالجة الجدية يجب ان يشمل بعدين اساسيين مترابطين لا غنى لاحدهما عن الآخر ولا فكاك بينهما وهما الخطاب والجهاز.

الخطاب

يلحظ الدارس ان الفكر الاسلامي الذي ابتدأ بقمة لا تضاهى مثلها الافغاني في خاطراته اخذ يتهاوى الى الاسفل شيئا فشيئا الى ان وصل الى السفح والى منتهى الهوان على ايدي الشكريين واضرابهم فالخطاب الذي اشاعه الافغاني يقع التراجع عنه، يقول جمال الدين : «يا سبحان الله ان

القاضي عياض قال ما قاله على قدر ما وسعه عقله وتناوله فهمه وناسب زمانه فهل لا يحق لغيره ان يقول ما هو اقرب للحق واوحه واصح من قول القاضي عياض وغيره من الائمة؟ وهل يجب الجمود عند اقوال اناس هم انفسهم لم يقفوا عند حد اقوال من تقدمهم، قد اطلقوا لعقولهم سراحها فاستنبطوا وقالوا وادلوا دلوهم في الدلاء في ذلك البحر المحيط من العلم واتوا بما ناسب زمانهم وتقارب مع عقول جيلهم **وتتبدل الاحكام بتبدل الزمان**»[1].

اما امير آخر الزمان كما يسمي نفسه طه المصطفى شكري فانه يقول :

«لا اجماع ولا قياس ولا مصالح مرسلة ولا رأي صحابي ولا.. ولا . قال الله وقال الرسول وحسب.. هكذا كانت جماعة محمد ﷺ تنهل نهلا مباشرا من كلام الله وكلام الرسول ﷺ وجماعة آخر الزمان لا بد ان تسلك نفس الطريق... جماعة محمد ﷺ كانت لا تتعلم لمجرد العلم ولا تتعلمه للدنيا ولكن للعبادة.. العلم وسيلة لعبادة الله وكل علم يتعلمه الانسان لغير العبادة فقد تعلمه لنفسه وتعلمه لغير الله وهذا شرك، وكان رسول الله ﷺ يتعوذ من علم لا ينفع (اللهم اني اعوذ بك من علم لا ينفع) اي علم لا اعبدك به. لقد مكث رسول الله ﷺ في مكة ثلاثة عشرة سنة لا يعلم المسلمين الا الكتاب والحكمة ولم يعلم نفسه وكان رسول الله اقل الناس علما بشؤون الدنيا، النبي ﷺ لا يقرأ ولا يحسب وكان في قدرته ان يقرأ ويحسب، بل امته كلها امة امية لا تكتب ولا تحسب ولقد تخرجت كما هو معلوم من الامة الامية خير امة اخرجت للناس او بمعنى آخر خير امة اخرجت للناس **امة امية** والذي

---

1) خاطرات جمال الدين الافغاني - دار الحقيقة ط2 بيروت 1980 ص 165

نعنيه من ذلك ان جماعة الحق في آخر الزمان خير امة سوف تخرج للناس مرة ثانية سمتها وعمومها انها امة امية لانها تدخل في قول الرسول ﷺ نحن امة امية»[2]

لو اردنا تسويد الاوراق وايراد الاستشهادات التي تثبت ان الفكر الاسلامي المعاصر يركض نحو المزيد من الارتداد لما انتهى بنا امر ولكننا نتوقف لنتساءل ما الذي يجعل خطاب هذه الحركات رغم انه متخلف حتى بالنسبة لما كان يروّج رواده الأوائل يلقى القبول لدى الناس ويكتسح الساحة الاجتماعية اكتساح النار الهشيم؟ ولماذا تجد المصطلحات التي تستعملها هذه الحركات رغم غبائها وجهلها كل هذا الانتشار في حين يبقى خطاب عقلاني عصراني آخر اسير النخبة او الكتب؟ لماذا لا يروج الخطاب الذي يعبر عن مصالح الجماعة في الانعتاق وتوقها للتحرر ويمكنها بالتالي من الادوات الموصلة لذلك؟ ولماذا نجد انفسنا ونحن على مشارف القرن الحادي والعشرين نتحدث عن اللحى والحيض في حين كان اسلافنا في بداية القرن يتحدثون عن الحكم والدين والدولة والناتج الوطني وكيفية اقتسامه ومفهوم المواطنة وغير ذلك؟ ولماذا يكتسب خطاب الحركات الاسلامية كل هذه القدرة على التعبئة والتجييد رغم تهافته عند عرضه على النقد العلمي الصارم؟.

ما العمل اليوم لمواجهة الارتداد والركض نحو الجهالة اللذين يهددان مكتسبات هذا الوطن وهذا القدر من التسامح والتعدد والعقلانية بالضياع؟

بعد حصولنا على الاستقلال وبعد بناء الدولة وقيام المؤسسات وبعد ان

---

2) مقال «الحركات الاسلامية من الارتداد الى المزيد من الارتداد» د. رفعت السعيد منشور بمجلة دراسات عربية، العدد 1 نوفمبر 1977 ص 13

عرف وطننا الاستقرار على مستوى السلطة السياسية، علينا اليوم ان نبحث وان نفتش عن المضمون الفكري والموجه النظري الذي يضبط خط سير المؤسسات القائمة ونجهد من اجل صياغة الخطاب الذي سندخل به القرن الحادي والعشرين

في تقديرنا ان بيان السابع من نوفمبر تكفل بذلك حيث حدد مرتكزات ثلاثة اجمعت عليها كل القوى الوطنية الديمقراطية بصرف النظر عن مواقفها السياسية الآنية التي تتغير لاعتبارات ظرفية يحكمها التنافس فيما بينها، العقلانية والتعدد والتسامح كلمات ثلاث رفعت شعارا صبيحة السابع من نوفمبر واكدت السلطة في اعلى مستوياتها التزامها بها باعتبارها برنامجا قابلا للتنفيذ فمن اجل دوام التغيير واستمراريته لا مندوحة لنا عن بذل الجهد حتى يقتنع به اصحاب المصلحة فيه لانهم حماته والضامن لبقائه وتطويره. البداية لن تكون الا بمواجهة هذا الخطاب السلفي الذي يختزل كل مشاكلنا وقضايانا في شعارات تمتلك شحنة عاطفية قادرة على تحريك مخزون نفسي قد يرضي السامع لفترة لكنه يتركه عاجزا عن مواجهة ما يعترضه من كوابح وموانع للتقدم من اجل حل معضلاته، الخطاب السلفي خطاب سهل مصطلحاته مفهومة او هكذا يبدو، تنزع عن السامع اي مسؤولية عما هو فيه من تخلف وهوان وقهر وتبعث فيه شعورا بالراحة فعدل عمر كفيل بزوال الفقر وتطبيق الحدود يقضي في عرفهم على الجريمة والعودة الى سيرة السلف الصالح تحل المشاكل جميعها وكفى الله المؤمنين شر القتال. وعبثا يفتش المرء في خطاب الحركة السلفية عن قضاياه ومشاكله بدءا بصندوق التعويض وانتهاء بالمديونية او البطالة، خطاب لا علاقة له بمجتمعه صالح لكل زمان ومكان مصطلحاته غامضة قادرة على التلون والهروب والالتواء، يقول مورو «ان مجلة الشغل لم

توصع لتكون في صف العمال او في صف اصحاب رؤوس الاموال واعتقد ان مثل هذا الطرح يدخلنا في متاهات الصراع الاجتماعي، انا ارى انه ينبغي ان ترتقي المحلة بواقع الشغل في البلاد فيتحول الى ابداع وانتاجية مع اعطاء كل ذي حق حقه»[3] قبل هذا وفي نفس الحديث قال «لقد بين الاسلاميون المنتمون للنهضة اثناء الحملة الانتخابية ان بحوزتهم برنامج» بهذا الاسلوب يتعاملون مع كبرى قضايا الوطن ومشاكله ولا يجدون في انفسهم الحرج في التلاعب بالالفاظ والتخفي وراءها، لم يكن الجماعة بدعا فيما يأتون، فأسلافهم كانوا مثلهم تماما يمارسون سياسة بلا برنامج ويعتمدون لانهائية التركيبات اللغوية في خطابهم قال احمد رائف في مذكراته لما كان يناقش الشيوعيين في السجن «وكانوا يحبون استخدام الكلمات الفخمة الضخمة وينطقون كلمات اوروبية في عظمة وتجد نصف كلامه مصطلحات اقتصادية واجتماعية وسياسية وعندما يضيق ذرعا بهم نقول يا جماعة تكلموا معنا بالعربية فلعلكم تفهمون ما تقولون»[4] مضيفا و«كانوا يوجعون رؤوسنا بكلام كثير لا معنى له ويسألوننا عن البرنامج برنامج ايه»؟[5]

هكذا يلتزم الخلف بعد الارتداد عن كل ما هو تقدم خط المعاداة لكل ما هو انساني نسبي ولكل ما ابدع الفكر البشري بدءا بالاطر النظرية وانتهاء بالمناهج رائدهم في ذلك قول ابن الصلاح (ت 634هـ/1245م).

«الفلسفة رأس السفه والانحلال ومادة الحيرة والضلال ومثار الزيغ

---

3) المغرب، العدد 168 في 15 سبتمبر 1989 ص 10

4) البوابة السوداء ص 489

5) سراديب الشيطان ص 35

والزندقة ومن تفلسف عميت بصيرته عن محاسن الشريعة المؤيدة بالحجج الظاهرة والبراهين الباهرة من تلبس بها تعليما وتعلما قارنه الخذلان والحرمان، واستحوذ عليه الشيطان...

واما المنطق فهو مدخل الفلسفة ومدخل الشر شر وليس الاشتغال بتعليمه وتعلمه مما اباحه الشارع ولا استباحه احد من الصحابة والتابعين والائمة المجتهدين والسلف الصالحين وسائر من يقتدى بهم من اعلام الائمة وسادتها واركان الامة وقادتها، قد برأ الله الجميع من معرة ذلك وادناسه وطهرهم من اوضاره واما استعمال الاصطلاحات المنطقية في مباحث الاحكام الشرعية فمن المنكرات المستبشعة والرقاعات المستحدثة وليس بالاحكام الشرعية.. ولقد تمت الشريعة وعلومها وخاض في بحار الحقائق والدقائق علماؤها حيث لا منطق ولا فلسفة ولا فلاسفة ومن زعم انه يشتغل مع نفسه بالمنطق والفلسفة لفائدة يزعمها فقد خدعه الشيطان ومكر به، فالواجب على السلطان اعزه الله واعز به الاسلام واهله ان يدفع عن المسلمين شر هؤلاء المشائيم ويخرجهم من المدارس ويبعدهم ويعاقب على الاشتغال بفنهم ويعرض من ظهر منه اعتقاد عقائد الفلاسفة على السيف والاسلام لتخمد نارهم وتمحي اثارها وآثارهم يسر الله ذلك وعجله ومن اوجب هذا الواجب عزل من كان مدرس مدرسة من اهل الفلسفة والتصنيف فيها والاقرار لها ثم سجنه وإلزامه منزله ومن زعم انه غير معتقد لعقائدهم فان حاله يكذبه والطريق في قلع الشر قلع اصوله»[6].

---

6) فتاوي ابن الصلاح، الناشر دار الوعي حلب ط 1 سنة 1983 ص 70 و71 و72 لاحظ جدا ان ابن الصلاح يستعمل مناهج المنطق كقوله المنطق مدخل الفلسفة ومدخل الشر.

اما امام آخر الزمان طه المصطفى شكري فانه يقول . «ان ابن حزم لا نقيم له وزنا فتقول انت ديكارت؟ وما ديكارت؟ حمار كافر من حمر الغرب المسيحي الملحد»[7].

داك هو السفح الذي يرتع فيه دعاة الفكر السلفي حيث يغيب عامل الزمن ولا تلحظ له اثرا، ثمانية قرون تفصلنا عن فتوى اس الصلاح وكأن شيئا لم يحدث لتجد نفس الكلام يعيده شكري ويعيده كذلك راشد الغنوشي مؤسس وزعيم الحركة الاسلامية لديبا يقول «وحلال ذلك كنت كثيرا ما اختار بعض الكتب واوزعها على هؤلاء الطلبة ليعدوا من خلالها بحوثا لعرضها في تلك الحلقة لمناقشتها من قبل الجميع. كنت الاحظ ان الطلبة يندفعون في التنافس لنقد تلك الكتب، فكنت اغتنم تلك الفرص السانحة لاحراء مزيد من الحوار وتوجيه هذا الحوار باتجاه زلزلة الفكر الغربي وتقويضه وتثبيت الفكرة الاسلامية مكانه من غير الحاح كبير ولا توسع ودون ان اشترط على هؤلاء الطلبة حتى ان يصلوا»[8].

بهذا الشكل تسد الحركات السلفية كل منافذ الاستفادة من الاخر وتقضي على كل الامكانيات المتاحة للنهوض بمجتمعنا اعتمادا على ما ابدع الفكر البشري وتمنعنا من النهل من العصر ومعارفه لتدوم سيادتها على المجتمع ويبقى اطارها الفكري الاطار الوحيد المتاح لانتاج التخلف والتبعية والجهالة. قال احمد رائف «كان فكرهم واضحا وبسيطا لا يعتريه تعقيد او تركيب ولا يدخلون في متاهات النظريات والتفصيلات وغاية ما يعرفونه ان تستمر الجماعة قائمة»[9] وحتى تبقى كذلك عادوا

---

7) سراديب الشيطان ص 101 ابن حزم احد اشهر تلامذة داود الظاهري اكثر الداعين لمذهبه ترك عددا من التاليف من اهمها المحلى والفصل والاحكام

8) المجلة، العدد 443 ص 35 و36

9) سراديب الشيطان ص 68

الكل ووسموا عصرهم بالجاهلية التي يجب ان تزول وباتهم الافضل و «جماعة المؤمنين يجب ان تتميز عن المجتمع وتستعلي عليه بما انعم الله عليها من الايمان»[10]

الجاهلية والاستعلاء بالايمان هما خلاصة الفكر الاسلامي المعاصر ان اظهرها سيد قطب ونظر لها فان البقية يضمروها ولا يصرحون بها فالصب تفصحه عيونه وما ارادوا اخفاءه يظهر في ثنايا خطابهم، هذا يكفر وذاك يتحدث عن الداخل الثقافي والخارج الثقافي[11] والآخر يعلنها حربا شعواء على كل من لا يرى رايه في وجوب الخلافة ورفض العمل النقابي

الكل واحد وان بدا الاختلاف ففي الدرجة لا غير وما معركة التربية الاسلامية الا الدليل القاطع على صحة ما قلنا، لكل هذا نرى ان مواجهة المد السلفي الذي يقصم مكتسبات الاستقلال ومكتسباته يجب ان يعتمد اساسا مواجهة الخطاب الذي يعمل على ترويجه وذلك عبر دفع القوى السياسية والفعاليات الفكري في وطنا الى الانخراط في المعركة التي نخوض من اجل عقلنة التاول والتصرف ومن اجل علمية اكثر على مستوى الشكل والمضمون يتطلب ذلك في تقديرنا

1) اصلاح البرامج التعليمية في اتجاه تركيز القيم التي بشّر بها السابع من نوفمبر وعلى راسها العقلانية التي يجب ان تسود وتصبح القاسم المشترك بين مختلف السنوات والبرامج

2) تنشيط الحياة الثقافية بالبلاد والخروج بالمهرجانات عن اطارها الاحتفالي الكروي الى مجال ارحب وميدان افسح وفضاء اوسع بحيث تلامس اكبر عدد من الناس خصوصا منهم الشباب مع تحديد استراتيجية واضحة للهدف منها بجانب العمل على تحريك فكرنا الراكد الآسن عن

10) سراديب الشيطان ص 72

11) انظر في الموضوع مقالا لاحميدة النيفر عنوانه «بين الوفاء التاريخي والاختيار الصفر» منشور بمجلة 21/15 العدد 3

طريق النشر الذي يجب ان يتجه الى القطاعات العريضة من الناس ممن لم يتعودوا بعد اقتناء الكتاب ولا تصفحه، شيء جميل ان يكون لدينا بيت للحكمة لكن لمن تتوجه هذه الاكاديمية باصداراتها ليس في هذا اي تهوين من اهمية العمل الذي تقوم به غير اننا نتساءل ومن واجبنا ان نفعل ذلك لماذا لا تتحه هذه المؤسسة الى نشر المبسطات العلمية وعيون الادب العالمي في طبعات شعبية بدل نشرها كتبا وان كانت هامة فانها تبقى محدودة التأثير.

3) اعادة النظر في الدور الذي قامت وتقوم به الجامعة، اليوم وبعد ثلاثين سنة من تأسيسها ما هو حصاد الجامعة لدينا، من الحقائق التي تفقأ العين القول بانها غائبة عن مجتمعها وعن قضاياه ومشاكله لكل هذه نقترح عقد استشارة وطنية حول المهام التي يجب ان تقوم بها الجامعة وحول الدور الذي يجب ان تضطلع به فهل تبقى كما هي الآن مؤسسة لتفريخ صغار الموظفين او تصبح مؤسسة حاملة لهموم مجتمعها ومساهمة في حلها ومؤثرة في محيطها عن طريق نشر المعرفة وقيم العصر[12].

اخيرا وليس آخرا لا مندوحة لنا عن الاشارة الى تلك القوى التي تدافع عن المجتمع المدني وعن مؤسساته قدرما وسع الجهد والوقت والطاقة وهي في واجبها الذي تضطلع به لا تجد الاطار الذي ينظمها بعيدا عن الالتزام بموقف سياسي آني ظرفي فتشتت جهودها وتضيع في صخب الحياة اليومية فحتى يحصن المجتمع المدني نفسه لا نرى بدا من اقتراح انشاء مركز للدراسات العلمية تموله الدولة ويجمع شتات هذه القوى والفعاليات من اجل تركيز قيم العقلانية والتعدد والتسامح . وهل ذلك بعزيز.

---

12) انظر حديثا لهشام جعيط في المغرب ع 97

الجهاز

تحدثنا في مقال سابق عن العنف لدى النهضة[13] وتساءلنا هل لهذه الحركة جهاز سري او تنظيم خاص على شاكلة ما كان ولازال موجودا لدى الاخوان المسلمين في مصر او جماعة عباس مدني في الجزائر وغيرهما؟ وقد قدمنا بعض الافتراضات التي تؤكد هذا الذي ذهبنا اليه رغم ان الموضوع يعد من المغلقات حتى بالنسبة للمنتسبين للحركة فضلا عن غيرهم. ان المتتبع لعمل الحركة وخطابها يستطيع الجزم بوجود هذا الجهاز الذي لم يظهر بعد كما ظهر صنوه في مصر لما اغتال الخازندار او النقراشي باشا ولما فجر القنابل في وجوه المواطنين ولما حاول اغتيال عبد الناصر. ان لم نتحدث في المقال المشار اليه الا عن المجموعة الامنية التي تبرأ منها قائد الحركة كما تبرأ البنا من اعضاء جهازه الذين كان يسميهم رهبان بالليل وفرسان بالنهار قائلا بانهم ليسوا اخوانا وليسوا مسلمين فان كل الدلائل تشير بما لا يدع مجالا للشك ان للحركة لدينا جهازها الخاص وذراعها التي ستضرب بها يوم تقرر ذلك.

وقبل ان نورد الحجج التي رجحت لدينا فرضية وجود تنظيم خاص تابع للنهضة لا نرى بدا من العودة الى التجربة المصرية، فما هو الجهاز السري او التنظيم الخاص؟ ما هو دوره؟ ما هي علاقته بالقيادة العلنية للحركة؟.

الجهاز السري تنظيم داخل التنظيم الهدف من بعثه ان «تواجه الدعوة به مسؤولياتها في المستقبل على اساس من العسكرية الاسلامية القومية النظيفة وعلى ان يحاط بالسرية المطلقة بحيث لا يعرف عنها احد شيئا الا اعضاؤه وعلى ان يكون تمويله من جيوب اعضائه لان علامة الحد فيمن تقدم للتضحية بروحه ان يضحي بماله. والطلبة هم نواة العنصر

13) انظر الباب الأول هذا الكتاب

الاساسي في جميع التكوينات . لذا كانوا هم نواه هذا النظام. . وكان برنامج المنطوين تحت لواء ها النظام يقوم على الاسس الآتية :

1) تقسيمهم الى اسر خاصة بهم مع تسلسل القيادة مع اشتراكهم في جميع اوجه النشاط العامة للدعوة.

2) دراسة عميقة مستفيضة للجهاد في الاسلام وما جاء بشأنه في القرآن الكريم من سور وآيات وما جاء بشأنه في السنة النبوية والتاريخ الاسلامي القديم والحديث مع احذ العضو نفسه بانواع من العبادات والصيام.

3) التدريب على الاعمال الشاقة.

4) التدريب على توزيع المنشورات.

5) التدريب على التخاطب والتراسل بالشفرة.

6) المبالغة على السمع والطاعة في المنشط والمكره وكتمان السر؟»

ويواصل محمود عبد الحليم كلامه بالقول. «كنا نطبع مشورات بكلام غير ذي هدف معين غير انه كلام يلفت النظر ويثير الاستغراب وكان اخوان النظام يوزعونها على المنازل والمكاتب والمتاجر والمدارس والملاهي بطريقة لا يحس بها احد مع تخصيص شارع لكل واحد منهم ثم يصبح في اليوم التالي كل الى عمله فاذا سمعنا من زملائنا في المصالح الحكومية وفي غيرها من اماكن التجمع استغرابهم لماجاء في منشور وصل اليهم يقول كذا وكذا علمنا ان التدريب قد نجح»[14].

وقد كان قسم البيعة يتم وفق مراسم خاصة في حجرة شبه مظلمة مفروشة بالحصير ويتم القسم على مصحف ومسدس وكان يكتسب مذاقا خاصا اذ كان يتم عادة بين يدي البنا نفسه، ويتباهى هنداوي دوير احد قادة الجهاز واحد الذين اعدموا سنة 1965 لاشتراكهم في محاولة اغتيال

---

14) الاخوان المسلمون، احداث صنعت التاريخ ص 258

جمال عبدالناصر بقوله امام محكمة الشعب : «انا أقسمت لحسن البنا شخصيا»[15].

هذا الجهاز يربي افراده ويتشربون فكرة الجهاد والموت، ففي سنة 1937 نشر البنا مقالا عن الجهاد اعاد نشره في اوج نشاط الجهاز السري وقوّته سنة 1946 تحت عنوان غريب «فن الموت»[16]. هذا المقال تعيد دار الراية التابعة لحركة الاتجاه الاسلامي (النهضة حاليا) نشره سنة 1981 وترّوجه تحت عنوان «رسالة الجاهد» جاء في خاتمته «ان الامة التي تحسن صناعة الموت وتعرف كيف تموت الموتة الشريفة يهب لها الله الحياة العزيزة في الدنيا والنعيم الخالد في الآخرة. فاعدوا انفسكم لعمل عظيم واحرصوا على الموت توهب لكم الحياة... فاحملوا للموتة الكريمة تظفروا بالسعادة الكاملة».

هذا الجهاز ارتكب من الجرائم ما تشيب له الولدان اذ لم يسلم منه لا القاضي ولا رئيس الوزراء ولا المار في الشارع

لما سقطت سيارة الجيب الشهيرة في قبضة رجال الامن وانكشف المستور حيث عثروا على قوائم باسماء اعضاء الجهاز السري والكثير من الوثائق والحجج استولت الدهشة على الناس «وفي مقدمة الذين استولت الدهشة عليهم بعض الاعضاء في مكتب الارشاد والهيئة التأسيسية فراحوا يناقشون امر النظام ويتساءلون عن قيامه في حركة الجماعة فيقولون هل تحتاج الحركة في تحقيق اهدافها الى قنبلة ومسدس؟ او تحتاج الى علم وثقافة؟ ثم هل هي في حاجة الى من يحميها من خصومها واعدائها؟»[17].

---

15) حسن البنا متى كيف ولماذا، رفعت السعيد، مكتبة مدبولي ص 131

16) حسن البنا ص 132

17) بقايا ذكريات، احمد حسن الباقوري، مركز الاهرام للترجمة والنشر ط 1 مصر 1988 ص 75

وغاب عن هؤلاء ان التنظيمات التي لا يساهم مناضلوها في صياغة برنامجها لا يمكن ان تكون الا تنظيمات استبدادية هي اشبه بالعصابات منها لشيء آحر فالجهاز السري كان اداة البنا واليد التي يضرب بها مخالفيه من الاخوان وغيرهم. وهي لهذا السبب لم تكن تدين بالولاء لغيره، وما ان اختير الهضيبي مرشدا عاما للاخوان حتى بادر بحل الجهاز القديم الذي كان يتراسه عبد الرحمان السندي وكوّن جهازا آخر يدين له بالولاء والطاعة وضع على راسه احد اخلص خلصائه حلمي عبد المجيد[18].

غير ان الجهاز الجديد لم يختلف عن القديم في شيء الا في الولاء. وقد ورد في محاكمة ابراهيم الطيب احد المتهمين في محاولة اغتيال جمال عبد الناصر فيما سمي بحادث المنشية الحوار التالي

الدفاع : قلت ان الجهاز السري خاضع لمجلس اعلى سميت اعضاءه هل هذا الجهاز الاعلى خاضع لتوجيه معين ام مستقل في توجيهه؟

ابراهيم الطيب لا اعتقد انه يخضع لاي توجيه اخر

الدفاع بعبارة اصرح ..

وهنا تدخل جمال سالم رئيس المحكمة : وكيف كان ذلك؟

ابراهيم الطيب : باعتبار انه المهيمن ليس هناك سلطة اخرى.

جمال سالم . ولا مكتب الارشاد؟

ابراهيم الطيب مكتب الارشاد لم يكن يتعرض لمثل هذه المسائل لانها كانت تفهم على اساس المعمول به من ايام الشيخ حسن البنا فكان ليس له ان يتدخل في المسائل التي تعتبر مش من اختصاصه

جمال سالم : ولو ان هذا الجهاز السري جزء من جماعة الاخوان ؟

ابراهيم : ايوه صح

جمال سالم . وكان برئاسة حسن البنا؟

ابراهيم الطيب : وظل برياسته بعدين الاستاذ الهضيبي.

18) سراديب الشيطان ص 248

جمال سالم : امره هو النافذ ؟
ابراهيم الطيب : مع اعصاء اللجنة
جمال سالم · اللحنة الحماسية واللي يمكن تكون سداسية ؟
ابراهيم الطيب : ايوه
جمال سالم · دول مستقلين تمام الاستقلال عن مكتب الارشاد؟
ابراهيم الطيب . ايوه
جمال سالم . كيف يكون ذلك مع انه جزء من حماعة الاخوان؟
ابراهيم الطيب · مكتب الارشاد لم يكن يعلم تفاصيل هذا الجهاز من ايام حسن البنا
جمال سالم · هل هذا هو النظام الاسلامي الذي تريد تنفيذه في البلاد؟
ابراهيم الطيب : لذلك راى انه يجب ان يتم تعديل القانون لكي يكون الارشاد المهيمن على كل شيء
جمال سالم : وهل عدل هذا القانون؟
ابراهيم الطيب : عدل ولكن لم ينفذ[19].

هذا الجهاز الرهيب لا رقيب عليه ولا يدين بالطاعة الا للمرشد، يعد التقارير ويراقب كل من هب ودب بدءا برجال الحكم وانتهاء بالفنانين والفنانات مرورا بنشاط السفارات والشخصيات العامة وكان يهتم اهتماما خاصا برجال الشرطة ومن اطرف ما روي ان الشيخ عبد المعم النمر وزير الاوقاف السابق بمصر «تعجب لالقاء القبض عليه في ذلك الوقت في اواخر الاربعينات واودعوه سجن الاجانب وكان الرجل وطنيا يتعاطى الارهاب ضد الانقليز واعوانهم كسائر الاحرار من رجال الازهر في ذلك العهد، وكان الشيخ النمر يتلطف في نشاطه هذا ويفعل ما يشاء ولا يشعر به احد. ثم جاء المرحوم اسعد السيد مسؤول المخابرات في النظام

19) سراديب الشيطان ص 450 و451

الخاص واعد التقارير الخاصة به بعد وقت غير قليل من رقابته وتتبع خطاه، واودع التقرير ارشيف النظام ثم عثر عليه ضمن ما عثر عند ضبط السيارة الجيب. واعتقل الشيخ النمر وكان يتعجب لماذا كتب اسعد هذه التقارير؟.

وفي سجن الاجانب التقى به وسأله:

ـ لحساب من كل هذه التقارير؟

ـ لحساب الاخوان يا مولانا

وفي دهشة سأل الشيخ النمر:

ـ وما الفائدة منها؟

وسكت اسعد قليلا ثم قال.

ـ التاريخ

وفي انفعال قال الشيخ النمر:

ـ وانت تظن نفسك الجبرتي؟[20].

هذا الجهاز كان موغلا في الصرامة والسرية ولا يجوز لمن وقع عليه الاختيار ثم انظم اليه طائعا ان يتركه او يستقيل فليس هذا واردا باي حال وليس من المتوقع او المنتظر ان يخون واحد من اعضائه بان يفشي اسرار النظام ومن يفعل يخلى سبيله وهي عبارة غامضة لا يخطىء احد دلالتها[21].

وقد برر هنداوي دوير مشاركته في محاولة اغتيال عبدالناصر ان هذا الاخير كان عضوا بالنظام الخاص ونقض بيعته ومن ثم فلا بد ان يخلى سبيله ومعناه الموت[22].

---

(20) سراديب الشيطان ص 217

(21) سراديب الشيطان ص 214

(22) سراديب الشيطان ص 326

هذا عن مصر فماذا عن تونس وعن حركتها، بجانب الاسباب الاربعة التي ذكرناها في المقال المشار اليه آنفا والتي ترجح لدينا وجود جهاز كالذي ذكرنا نورد فيما يلي سببين آخرين يؤكدان هذا الذي نقول .

1) ذكرت مجلة «المغرب» في تغطيتها للمؤتمر الثالث لاتحاد الطلبة التابع لحركة الاتجاه ان لجنة الحماية مكونة من حوالي 200 طالب «كان تسييرها وكأنه طبق بعض التعليمات العسكرية حيث يصطف اعضاؤها ويسيرون حسب اشارات من نوع استرح استعد»[23]. ترى هل تدرب هؤلاء على اساليب الحماية وكيفيتها او ان الامر لا يتجاوز الاستعراض؟ .

2) في الاضرابات الجامعية الاخيرة ظهرت الاحزمة البشرية التي منعت الطلبة من ممارسة حقهم في الدراسة وواجهت قوات امن عن طريق تخزين الحجارة والعصي فهل ان وجود هذه الاحزمة كان عفويا ام ان هنالك تنظيما وتدريبا وتوزيعا للادوار ؟ .

تحدث راشد الغنوشي في مقال له عن الجهاز السري فقال : «ويبدو ان ما يطلق عليه اليوم بلجنة الحميني وهي القائمة على حراسة النظام السابق هي صورة من صور الجهاز السري للامام وكما كان للخميني تنظيمه السري كان للبنا كذلك وسواء كان هذا التنظيم سريا او علنيا فهو على كل حال - اذ يعمل ضمن مبادىء الاسلام وقيمه - يتسلح بضمانه اساسية تجنبه التورط في عمل الاجهزة السرية الاجرامية في العالم من سطو واعتداء وترهيب. . .»[24]

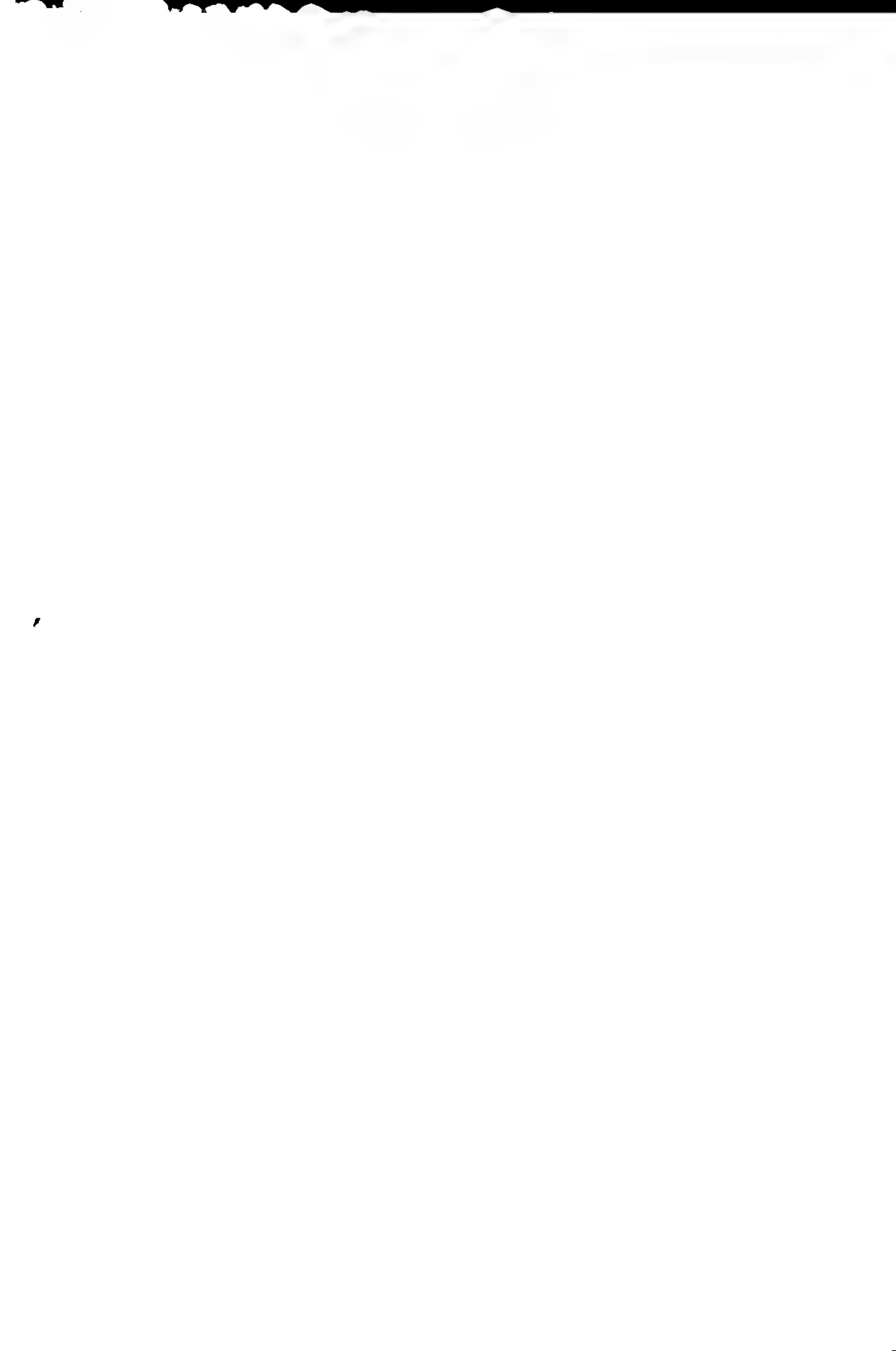
«الصحافة» في 11 مارس 1990

---

23) مجلة المغرب، العدد 136 - 27 جلنفي 1989 ص 9
24) مقالات راشد الغنوشي دار الكروان بلريس ص 98

الباب الثالث

بيانات ومواقف



المسكوت عنه في خطاب
الحركة الإسلامية بتونس

« لا للسخرية من الإسلام » بيان صدر عن قيادة حركة الإتجاه الإسلامية في 2 أكتوبر 1989 طالبت فيه بإقالة السيد وزير التربية ودعت الى العصيان مهدّدة في ذات الوقت بدفع التلامذة والطلبة الى الاضراب والتشويش في محاولة منها لاستعراض عضلاتها، ردّا ودحضا كتبنا ما يلي :

أصدرت حركة الاتجاه الاسلامي (النهضة حاليا) بيانا شديد اللهجة في الثاني من أكتوبر 1989 تحدثت فيه عن قضايا تهم ملف التعليم متهمة الوزير بعدم الامانة ومطالبة في نفس الوقت بإقالته مهما يكن من أمر هذا البيان ومدى حدّته فان الدارس المتتبع لما يصدر عن الحركة من بيانات وأحاديث مع قيادييها لن يفاجأ بهذا التصعيد اللفظي لانها تعودت وعودتنا على تغيير خطابها ومضامينه المرة تلو الاخرى، فلا يقرّ لها قرار على موقف بعينه، وما انتخابات 2 أفريل وما تلاها الا الدليل البيّن على الازدواجية

التي تمارسها الحركه، اثر بيان 8 جوان 1989 الذي صدر عقب قرار وزير الداخلية القاضي برفض منح الحركة التأشيرة قال عبدالفتاح مورو في تصريح له « نحن كحركة لا يمكن أن يحكم علينا بموجب موقف ظرفي، موقف اقتضته ظروف معينة ـ المنشور مثلا ـ اقتضاه ظرف معين وهو قرار الرفض الذي انفعلنا من خلاله ولكن انفعالا حضاريا اكتفى بمجرد التصريح بمنشور بموقف معين لم نخفه أعلناه ولكن لم يترتب عن ذلك سحب الثقة من المسار الديمقراطي ولا اختيارات جديدة استراتيجية في حركتنا حيال الادارة [1] الأمر الذي يعني أن الحركة تصدر في عملها السياسي عن ثوابت ومتغيرات فما هي الثوابت والاختيارات الاستراتيجية التي تحدّد مسار الحركة ؟ وما هو المسكوت عنه الذي يحكم عملها ويوجهه ؟ وأيها ملزم المصرح به أو المسكوت عنه ؟

في ظرف تاريخي اتسم بتراجع القوى العقلانية ظهرت الحركات الاسلامية واكتسحت الساحة السياسية والاجتماعية عمدتها في ذلك ثوابت وقناعات مجنحة تتمثل في :

١ ـ عداء مستحكم لفكر النهضة ولكل التجارب الاصلاحية التي عرفتها البلاد الاسلامية فالفكر النهضوي الذي ابتدأ بقمة لا تبارى مثلها الأفغاني تهاوى على أيدي إسلاميي آخر الزمان الى التكفير والهجرة ونعت الآخر بالجاهلية والكفر، هذا العداء لم يكن قصرا على حركة دون اخرى بل كان السمة المشتركة بينها جميعا، وهو ما نستطيع تلمسه في أدبياتها ودون استثناء

لم تشذ الحركة الاسلامية في تونس عن اجماع صنواتها اذ وقفت موقف

---

(1) حقائق عدد 207 ص 8

الرافض للمدرسة الاصلاحية لذيتا حملة وتفصيلا فالمتبع لمجلة المعرفة مثلا يلحظ بجلاء ان المرات القليلة التي تحدثت فيها عن رواد المدرسة لم تكن الاّ لتشويههم واتهامهم بالضعف تجاه الغرب والارتماء في أحضانه.

كتب ابن محمد عن خير الدين باشا ما يلي « يبدو أن اقامة خير الدين بأوروبا انتهت بانه شاطر الأوروبيين في رأي أساسي وخطير الا وهو ان الدين كظاهرة ماورائية يجب ان يهتم بالناحية الماورائية فقط، وهو لا يصرح بذلك بل نحن نلمس عكس ذلك في كلامه... ومن ناحية اخرى هل ان الدي شاهده الجنرال الوزير كان حضارة فعلا حتى نضطر لسحبها، نحن لا نطالب الجنرال خيرالدين بان يتوقع في أواسط القرن التاسع عشر ميلادي المعادلة التالية الغرب = تلوث + انتحار + جريمة + تضخم مالي + جنون + بطالة + مخدرات +.. ولان الله يعلم وانتم لا تعلمون سار العرب والعالم وراءه الى حيث هو الآن ومازال هناك من يردد كلام خيرالدين حتى بعد ان تبيّن ان الماء مجرد سراب »[2] هكذا بجرة قلم واحدة تلغى فترة كاملة من تاريخنا ويسفه رجالها، فالأربع سنوات التي قضاها خيرالدين وزيرا أكبر (1873ـ1877) والاعمال التي قام بها بدءا بتأسيس المدرسة الصادقية وانتهاء بمحاولاته تطهير الحالة المتعفنة آنذاك وانشاء ادارة نزيهة والقيام باصلاح فلاحي تمثل في توزيع الأراضي على من يغرسها .. تصبح جميعها سرابا.

أمّا الطاهر الحداد ذاك المصلح المغبون فانه هو الآخر لم يسلم من اتهامهم الذي لا نستغرب لانه تناول ميدانا احتكروه ولا زالوا من خلاله يحكمون سيطرتهم على المجتمع.

---

(2) المعرفة العدد 10 السنة 2، جوان 1975 ص 48 و50

اذا قبل الاسلاميون على مضض التنازل عن الاقتصاد والسياسة والثقافة فانهم رانوا بكلكلهم على المرأة لانها تمثل المدخل للتحكم في الاسرة المؤسسة المحورية لبناء أجيال الغد بعد هذا لا غرابة ان وجدنا ان المرأة وحجابها يحتلان موقعا مركزيا لدى الحركات السلفية ولا بدع كذلك ان ابطن الاسلاميون على اختلاف تنويعاتهم معاداة مجلة الاحوال الشخصية رغم اظهارهم خلاف ذلك.

فالطاهر الحداد الذي لا ينازع في أهمية موقعه وأثره الذي لا يمحى في الفكر التونسي الحديث يصبح مارقا وصنيعة للقساوسة، جاء في نص كتبه الشيخ محمد الصالح النيفر كتعليق على جملة من المقالات للاستاد أحمد خالد قوله « وأذكر بهذه المناسبة ان صاحب المطبعة التونسية بسوق البلاط المرحوم علي الصنادلي ذكر لي أنّ الحداد جاءه بشيء من الكتاب لطبعه عنده فامتنع لانه لا يثق في مقدرته المالية فقال له صاحب الكتاب لا أحمل كراسا حتى اعطيك ثمنه قال فأجبته فان لم تأتني بثمنه أبيعه لبائع الحمص ؟ قال صاحب المطبعة فجاءني القس سلام وقال لي أنا أتحمل ثمن الطبع، ثم لم يطبع عنده لاختلاف آخر لا أعلمه وطبع بمطبعة التليلي نهج الكنيسة »[3].

لم يكن التهجم على الحداد ظرفيا أو غير مقصود بل كان هاجسا لدى الحركة وقضية مركزية يقوم عليها تصورها للمرأة ودورها فـ « التهجم على العراء والاختلاط بين الجنسين وعلى عمل المرأة (حارج البيت) وعلى كتابات الطاهر الحداد كانت تلك أهم القضايا التي شعلت الادبيات الاسلامية في المسألة النسائية »[4] بهذه الطريقة يربي الانناء على احترام

(3) المعرفة العدد 4 السنة 5، افريل 1979 ص 9
(4) المراة بين القرآن وواقع المسلمين، راشد الغنوشي ص 35

السلف وبهذا الشكل يقدمون تاريخ الوطن ويصوغون احداثه. اما عن الرئيس السابق الحبيب بورقيبة فحدث ولا حرج، مهما يكن موقفنا من الرجل والمرحلة ليس امام الدارس الا الاعتراف بجملة من الحقائق اولها ان هذا الوطن عرف تجربة حداثة اثر الاستقلال تمثلت في توحيد التعليم والقضاء وبناء نظام جمهوري مؤسساتي على نمط عصري يكمل المساهمة الشعبية واصدار مجلة الاحوال الشخصية ودفع المرأة الى العمل خارج البيت. . وثانيتها ان هذا الوطن عرف تحت قيادته الكارزمية استقرارا سياسيا حفظَ مجتمعنا من الارتماء نحو المجهول.

هذه الفترة التي بنيت فيها دولة الاستقلال بكل ما تحمل من ايجابيات وسلبيات تصبح «مشروعا للالحاق الحضاري مشروع للتبعية ولتدمير القيم»[5] ومجلبة لنقمة زعيم الحركة الاسلامية على بورقيبة و« الجرائم التي ارتكبها بحق هذا البلد»[6] هكذا بجرة قلم واحدة تلغى عقود ثلاثة من تاريخنا بحلوها ومرها لتقيّم تقييما اخلاقويا أداته النقمة والكراهية وما شابهها من الألفاظ ويقع تتبع الرجل حتى بعد ان خرج من السلطة فتصبح ممارسته لحقه في الانتخاب « مؤشر تراجع ومصالحة مع قوى الردة ورسالة تهديد موجهة للمشروع الديمقراطي وانصار العروبة والاسلام

---

(5) من حديث لراشد الغنوشي في الوطن العربي بتاريخ 5 ماي 1989 ص 20

(6) من اوراق رئيس الحركة الاسلامية بتونس، سلسلة نشرت بالمجلة عدد 43 بتاريخ 10 اوت 1988 ص 35

وتحد سافر للاحياء والاموات ممن ناضلوا من أجل تونس ديمقراطية عربية اسلامية »[7]

هذا العداء الذي يقطر سما للرئيس السابق ولمشروعه الحداثي ليس الا وجها من أوجه رفض أي فكر اصلاحي من شأنه خلخلة البنى الاجتماعية ودفعها نحو المزيد من الحيوية والعقلانية والاتصال بالآخر والعصر ومن الجدير بالملاحظة ان شحنة النقمة تزداد حدة تجاه بورقيبة لانه الخصم العنيد الذي قرر استئصال شأفة الحركة الاسلامية السياسية مهما كان الثمن، لم يكن قرار الرئيس السابق وليد ساعته او نتيجة خاطرة عابرة بل كان مندرجا ضمن استراتيجية محددة المعالم احد اهدافها المحافظة على نمط المجتمع المدني الذي صاغه هذا من ناحية ومن ناحية اخرى عرف الرجل حركة الاخوان المسلمين ابان انتقاله الى مصر حيث مكث هناك ثلاث سنوات (1945ـ1948) وهي سنوات الصدام[8] التي انتهجت نحل حركة الاخوان التي لم تتورع عن ممارسة الاغتيال الفردي فقتلت احد القضاة وهو أحمد بك الخازندار في 22 مارس 1948 لأنه أصدر حكما على عضو بالجماعة وفي 28 ديسمبر من نفس السنة اغتالت

---

(7) من حديث لراشد الغنوشي منشور في الموقف بتاريخ 13 افريل 1989 ص 6، نفس الموقف اتخذته حركة منهارة تنسب نفسها للتقدم وهو براء منها، اكلت من كل الموائد أخرها مائدة النهضة، عقدت هذه الحركة قبل صدور بيان 2 اكتوبر بيومين ندوة في نفس الاطار والاتجاه حضرهاعدد لا يتجاوز اصابع اليد الواحدة، سئل الامين العام لهذه المجموعة عن رايه في البيان فادعى انه لم يطلع عليه رغم مرور ثلاثة ايام على صدوره "!! عجبي

(8) انظر في المسالة بتفصيل كامل حسن البنا متى، كيف، ولماذا رفعت السعيد، نشر مكتبة مدبولي، القاهرة 1977 والاخوان المسلمون لريتشارد ميتشل، دار القلم بيروت 1978.

رئيس الوزراء محمود فهمي النقراشي وفي 20 جوان اشعلت النيران في منازل بعض اليهود وفي 19 جويلية تم تفجير محلي شيكوريل واركو وهما مملوكان لتجار يهود، كل هذا بجانب حيازة الاسلحة والمفرقعات والمتفجرات والاعتداء على رجال الامن اثناء تأديتهم وظيفتهم وارهاب أصحاب المنشآت التجارية وتهديدهم بهدف الحصول على تبرعات واشتراكات مدفوعة مقدما لصحيفة الجماعة.

فبقاء بورقيبة في القاهرة طيلة هذه الفترة واقامته في دار الاخوان المسلمين بالحلمية[9] مكناه من تصور واضح وموقف سليم للخطر الذي تمثله الاحزاب الدينية على المجتمع المدني ومؤسساته وامكانية انزلاقها بسهولة ويسر الى العنف مع ما يحمل كل هذا من تهديد جدي للنمط المجتمعي الذي صاغه، غير ان صحة الموقف تاهت وسلامة الرؤية غابت لانه اخطأ الاداة والاسلوب.

2 ـ عداء الغرب وقيمه وتسفيه علمائه، اذ لا يخلو عدد من مجلة المعرفة من موضوع يؤكد على انحلال الاسرة وانتشار المخدرات واعتبار العلماء الذين تركوا بصمتهم مجرد كفرة وملاحدة.. كل هذا بجانب اشاعة الوهم ان اليهود هم الذين يخططون ويصنعون احداث التاريخ فـ « اليهود عنصر هام في الثورات وتوجيهها وتحريشها وكان ذلك بصفة خاصة في ثورة فرنسا... ففي مدينة ألمانيا اجتمع البارون روتشيلد بقرابة اثنى عشر من أثرياء يهود أوروبا وبسط لهم برنامجا للسيطرة على الثروات والموارد الطبيعية واليد العاملة في العالم بأجمعه وتم هذا الاجتماع في سنة 1773 وقد اختيرت فرنسا نقطة انطلاق لتحقيق هذا البرنامج... ومن

(9) بقايا ذكريات، احمد حسن الباقوري، نشر مركز الاهرام للترجمة والنشر ط 1 القاهرة 1988 ص 56

الشخصيات الخبيثة التي استعان بها اليهود لتحقيق مخططهم الخبيث (والخبيثات للخبيثين) هي شخصية ميرابو . وهناك شخصيات هامة لعبت دورا كبيرا لانجاح المخطط اليهودي منهم « روبسبير ودانتون ومورا . » ليستنتج كاتب هذا النص وهو أستاذ تاريخ « ان الحرية التي نادت بها فرنسا لم تكن في حقيقة الامر سوى تزييف ومغالطة »[10]

لم يكن رفض الآخر الا ثابتا من ثوابت السياق العام لفكر الحركة استعملت مختلف الوسائل والطرق لتثبيته بدء بترويج الوقائع وانتهاء بـ « اجراء مزيد من الحوار وتوجيهه وتوجيه هذا الحوار باتجاه زلزلة الفكر العربي وتقويضه »[11] كما ورد على لسان راشد الغنوشي

في نفس الوقت الذي يشاع فيه عداءالغرب يتهافت الجميع على سلعه ومنتجاته بدء بالمرسيديس وانتهاء بالحملات الانتخابية على الطريقة الامريكية، وواضح ان الرفض لا ينصب الا على الاطار الفكري الذي ضمنه ابدع الانسان وتمكن من السيطرة على الكون، اعتمادا على هذا النسق المغلق تروج المفاهيم التي لا يمكن ان تؤدي الا الى التعصب واليبس، ورفعهم شعار جاهلية القرن العشرين أدى بسيد قطب الى القول بانه « يدخل في اطار المجتمع الجاهلي تلك المجتمعات التي تزعم لنفسها انها مسلمة »[12] و« وظيفة الاسلام اذن هي اقصاء الجاهلية من قيادة البشر »[13] الا ان الكاتب لم يحدد لنا ما نصنع بعد القضاء على

---

(10) حقائق حول الثورة الفرنسية الحبيب ريحان، مجلة المعرفة العدد 8، السنة 3 1976 ص 29 و30 و31

(11) المجلة العدد 443 ص 35

(12) معالم في الطريق دار الشروق ط8 القاهرة 1980 ص 101

(13) المصدر السابق ص 165

جاهلية الغرب والشرق التي يعرفها بقوله « كل ما حولنا جاهلية تصورات الناس وعقائدهم، عاداتهم وتقاليدهم، موارد ثقافتهم، فنونهم وآدابهم، شرائعهم وقوانينهم حتى الكثير مما نحسبه ثقافة اسلامية، ومراجع اسلامية، وفلسفة اسلامية وتفكيرا اسلاميا .. هو كذلك من صنع الجاهلية !! »[14] هكذا بكامل البساطة يدعونا منظرو الجاهلية الى رفض الآخر مقترحين « اما التدمير على الكافرين الذين يملأون بجاهليتهم الارض واما هدايتهم الى الله او هداية جيل جديد من البشرية ينبع من هذا الفساد بارادة الله »[15]، بعد كل هذا من حقنا ان نسأل هؤلاء الذين دعوا ويدعون غيرهم الى معاداة الغرب ما هو برنامجكم البديل ؟ هل نرفض المرسديس لان الغرب صنعها ؟ هل نرفض التكنولوجيا المتقدمة لانها نبتت ونمت في اطار فكري غربي ؟ هل نرفض قيم الحرية والديمقراطية والمؤسسات ؟ يجيب سيد قطب و« حين يقوم هذا المجتمع تكون له حياة واقعية تحتاج الى تنظيم والى تشريع .. وعندئذ فقط يبدأ هذا الدين في تقرير النظم وفي سن الشرائع لقوم مستسلمين اصلا للنظم والشرائع، رافضين أصلا لغيرها من النظم والشرائع.. »[16] بكامل السهولة والبساطة يدعونا منظر الجاهلية الى الانقلاب ورفض الآخر وتحطيمه ثم يتركنا لنتساءل بعدها لِمَ انقلبنا ؟ وما هو برنامجنا ؟ وما العمل

في هذا المعنى وفي لفظ قريب منه يقول حمادي الجبالي « وليس من حق أي كان ان يطالبنا بتوضيح موقفنا من عدة مسائل كتعدد الزوجات

(14) المصدر السابق ص 21

(15) جاهلية القرن العشرين محمد قطب، دار الشروق القاهرة 1974 ص 342

(16) معالم في الطريق ص 38

وتطبيق الحدود وغيرها من القضايا قبل ان تعطى لنا التاشيرة»[17] عجيب أمر السلف والخلف:

3 ـ غموض المصطلحات والشعارات التي ترفعها الحركة بجانب غياب البرنامج الاقتصادي والسياسي في طرحها، ففي العلاقة بين الدين والسياسة نجد ان قادة الحركة تتراوح مواقفهم وتختلف الى حد التناقض، فهذا عبدالفتاح مورو يقول في حديث له « ان الاتجاه الاسلامي يتعامل ببرامج سياسية ويحكم له او عليه من خلالها ولا يدعو الناس للانضمام الى منظومة فكرية او عقلية او عقائدية معينة، لا انه يدعو الناس للانضمام الى برنامج احتماعي اقتصادي وهذا البرنامج يمكن ان يشارك فيه من يؤمن بالاسلام كعقيدة كما يمكن ان يشارك فيه من لا يؤمن »[18] اما الاستاذ راشد الغنوشي فانه يأتي بنقيض سابقه في اجابته عن سؤال يتعلق بالربط بين الدين والسياسية يقول « ما أحسب ان السلطة نفسها اليوم ما تزال محتفظة بهذه الدعوة للاسلاميين ليتخلوا عن مقولة أساسية ومبدأ رئيسي من مبادئهم وهو مبدأ شمول الاسلام والذي ينطلق من مبدأ التوحيد. . . اننا متمسكون بمبادئنا ونطالب ممن يريد ان يتعامل معنا على أساس هذه المبادىء ونحن لا نرضى حمل الآخرين على ان يتخلوا عن مبادئهم فنرجوا ان يبادلونا نفس المعاملة »[19]

هذا التضارب يجد جذوره في غياب البرنامج وهو ما صرح به قادة الحركة غير مرة يقول عبدالوهاب الكافي رئيس القائمة البنفسجية بدائرة القيروان في انتخابات 2 أفريل « البلاد ليست في حاجة الى البديل

---

(17) حديث له نشر في جريدة الايام بتاريخ 27 جويلية 1989 ص 3
(18)حقائق العدد 62 بتاريخ 12 افريل 1985 ص 13
(19) الراي عدد 281 بتاريخ 10 اوت 1984 ص 8 لاحظ ان مبدا الشمول درس

الاقتصادي فقط بل هي في حاجة الى بديل ثقافي واجتماعي وسياسي شامل، وحركتنا ليس لها الآن بديل وهي نقطة ضعف فيها ولكن هذا لا يعني انها غير قادرة على ايجاده »[20]. نفس المعنى يؤكده الهاشمي حمدي في قوله « نحن في تونس لا ندعي امتلاك البرنامج الاسلامي الواضح »[21] ليس من قبيل الصدفة ان لا تعمل الحركة رغم مرور عقدين من الزمن وهي بيننا على صياغة برنامجها وتوضيح شعارتها فالغموض مقصود لانه السبيل لتجميع اكبر عدد من المنتسبين الذين يقع ايهامهم بانهم الفاتحون الجدد ودعاة آخر الزمان بعد حقنهم بشحنات من المفاهيم الدينية التي تثور في هستيرية عجيبة وتشنج أعجب كلّما عنّ ذلك للمرشد ولنتذكر جيدا الحملة الانتخابية الاخيرة للقائمة البنفسجية.

لا تنكر هذه الجماعة انها تمارس عملا سياسيا بغير برنامج سياسي مثلها مثل حركة الاخوان في مصر قديما وحديثا حجتهم في ذلك قول امامهم حسن البنا « اذا دخلنا في التفاصيل فسنختلف ونتفرع ولا ننتهي الى خير كثير»[22]

من حقنا بعد كل هذا ان نتساءل ما الذي يجمع بين المتسبين للحركة الاسلامية (النهضة حاليا)؟ وما الذي يفرق بينها وبين غيرها من التنويعات الاسلامية الموجودة على الساحة ؟ ولأي شيء تصلح التأشيرة عند غياب البرنامج حتى في خطوطه العريضة ؟ في كلمة واحدة ماذا تريدون ان تصنعوا بهذا المجتمع والوطن ؟.

ولازال يدرس في مدارسنا لانه مقرر في برامج التربية الاسلامية.
(20) حقائق العدد 37 بتاريخ 13 جويلية 1984 ص58
(21) المغرب العربي العدد 81 بتاريخ 10 ديسمبر 1983 ص55
(22) حسن البنا، متى، كيف، ولماذا، د. رفعت السيد ص89.

ليس لنا ان نختم مقالنا هذا الا بنصيحة للحركة وهي بصدد اعداد تقرير سمته كما جاء على لسان حمادي الجبالي « تجفيف المنابع وضرب الاطراف »[23] انتبهوا جيدا لما يمكن ان يتضمن هذا التقرير من خلط وخبط فحتى لا تتصوّروا أن ذاكرتنا قصيرة نذكركم بان عبدالفتاح مورو علق على القانون الذي منع بمقتضاه العمل السياسي في المساجد بقوله « كحزب سياسي نعتبر النشاط السياسي له مؤسسات مؤهلة لاحتوائه ولا نعتبر المسجد مؤسسة مؤهلة لان تمارس فيها السياسية ولا الدعاية السياسية ولا الخلاف السياسي نحن نعتبر ان المسجد ليس مؤسسة تخدم سياسة حزب معين من الاحزاب سواء كان حزب الاتجاه الاسلامي او غيره فالمسجد هو مؤسسة للعبادة وتعليم الاسلام ولا يمكن ان يكون حلبة للخصومات والمزايدات السياسية »[24] فانتبهوا مجددا.

« الصحافة » في 10 أكتوبر 1989

(23) حقائق العدد 215 بتاريخ 29 سبتمبر 1989 ص 7
(24) المغرب العربي، العدد 119 بتاريخ 23 سبتمبر 1988 ص 7

بعد بيان قادة «النهضة»

كلمات هادئة
الى قواعد الحركة

بيان صدر في 18 ديسمبر 1989 أمضاه علي العريض اللسان الثاني للحركة ساند فيه طلبة معهد الشريعة في اضرابهم عن الدروس وأعلن رفضه لقانون المساجد الذي سبق للحركة ان امتدحته كما أشاد بهرج التلامذة ومرجهم في الثانويات مساعدة منا في وضع النقاط على الحروف توجّهنا بهذا النص الى قاعدة الحركة منبهين الى مواطن الجهل والتدليس في بيان القيادة.

قبل يومين من دخول عطلة الشتاء وانتهاء مسلسل التحرّكات والاضرابات التي طالت المدارس والمعاهد والكليات أصدرت حركة الاتجاه الاسلامي (النهضة حاليا) بيانا أمضاه لسانها الجديد قدمت فيه تصورا وتحليلا وتقييما لما حدث.

بعد دراستنا لهذا البيان تبيّن لنا ان الحركة :

1) لازالت تمارس الازدواجية اذ تنقض في هذا البيان ما سبق ان وافقت عليه.
2) تعتبر نفسها وصيا على بيوت الله وعلى المجموعة الوطنية في حتياراتها
3) تصدر عن جهل فاضح بالموروث الديني الذي تدّعي الاستناد اليه.
4) تركض حثيثا مس أجل التصعيد ومن أجل افتعال الازمات.

يعلم العام والخاص ان حركة الاتجاه الاسلامي لما ظهرت استغلت المساجد أيّما استغلال للتجنيد، فطاف مؤسسوها البلاد طولا وعرضا تحت ستار الدعوة الى الاتصاف بالخلق الحميد وعملوا على تجنيد المنتسبين واكسابهم الى صف الحركة التي تضخمت تضخما أدى بقياداتها في ذلك الوقت الى العمل على تنظيم هذا العدد المهول مس المتعاطفين ليدخلوا بهم الساحة السياسية فتكون جهاز أنشأه وأمسك به راشد الغنوشي لإنه الوحيد الذي كانت له تجربة تنظيمية اكتسبها لما سافر الى سوريا للدراسة وانخرط هناك في حزب البعث، نشأ الجهاز على هامش المسجد واستغل فضاؤه مدرسة حزبية فأصبح لكلّ مسحد منتسب يلقي الدروس في اوقات محددة ومواصيع مضبوطة وبقي الحال على ما هو عليه وتوسع نشاط الحركة ليشمل بيع الكتب والكاسات وغيرهما في مكتبات حاصة او حذو المساحد والجوامع خصوصا أيّام الجمعة. لم تكن السلطة قادرة في ذلك الوقت على مواجهة هؤلاء الذين تحصنوا بأقدس الامكنة لذا بقي المسجد تحت سيطرتهم فصالوا وجالوا فيه واستطاعوا عن طريقه ان يعملوا دون حسيب او رقيب، سنة 1981 قدموا ملفا للحصول على تأشيرة جاء في البيان التأسيسي للحركة ان تحقيق أهدافها يتم عبر وسائل أوّلها « اعادة الحياة الى المسجد كمركز للتعبد والتعبئة الجماهيرية الشاملة » بقي الحال

على ما هو عليه من استغلال للمسجد وللامكانيات التي يوفرها وتكثف نشاطها حتى في أقسى الظروف التي مرّت بها باعتبار ان المسجد هو المكان الوحيد الذي لن تتجرأ السلطة على اقتحامه او اغلاقه مهما بلغ بها الحمق، الى ان حدث تغيير السابع من نوفمبر الذي عمل على توضيح الحدود بين ما هو دين وما هو سياسة، في هذا الاطار صدر قانون المساجد الذي قضى على الفوضى التي كانت عليها هذه المؤسسات ونظمها بشكل حيّدها وأكسبها استقلالا عن الارتباط بأيّ اتجاه سياسي ومحضها للعبادة او القاء الدروس التي يقصد بها التعليم والتربية حسبة لله بشرط ان لا تكون صادرة عن خلفية سياسية او فكرية لنحلة او اتجاه ما، وواضح ان هذا القانون وان تناول المساجد فانه يندرج ضمن تصوّر عام يستهدف الفصل بين ما هو مشترك عام اي مؤسسات الدولة واداراتها التي يجب ان تحيد وتبتعد عن كل توظيف سياسي وغيرها من الفضاءات التي يسمح فيها بالدعاية والممارسة السياسية، والقصد من كل هذا بطبيعة الحال يتمثل في التسوية بين مختلف العائلات الحزبية والتوجهات الفكرية من ناحية والنأي بكل ما هو مشترك عن اي حلاف سياسي، عن هذا القانون يقول مورو في حديث له « **كحزب سياسي نعتبر ان النشاط السياسي له مؤسسة مؤهلة لان تمارس فيها السياسة ولا الدعاية السياسية ولا الخلاف السياسي نحن نعتبر ان المسجد ليس مؤسسة تخدم سياسة حزب من الاحزاب سواء كان الاتجاه الاسلامي او غيره فالمسجد هو مؤسسة للعبادة وتعليم الاسلام ولا يمكن ان يكون حلبة للخصومات والمزايدات السياسية** ».

في الثامن من فيفري الماضي قدمت الحركة ملفا آخر طلبا للتأشيرة ضمنته وثيقة حدّدت فيها جملة من الاهداف التي تعمل على تحقيقها ليس

من بينها أي اشارة للمسجد أو د.ر.د الأمر الذي يعني انها قبلت في ذلك الوقت ما اتفق عليه الحميع من وجو، تحييد المساجد، هذا الموقف الذي قبلته قيادة الحركة على مضض اكدته مرة ثانية بامضائها الميثاق الوطني الذي نص على انه « من اوكد الواجبات وقاية بيوت الله من الصراع السياسي وإثارة الفتن حتى تبقى المساجد لله وحده » هذا الموقف لم يبن لدى الحركة على قناعة او صدق انما كان ماورة للمغالطة وتقية للحصول على التأشيرة، ولانها تضمر غير ما تبطن وتعتقد ان ذاكرتنا قصيرة ها هي اليوم في بيانها الاخير تقول عن قانون المساجد الذي وافقت عليه بانه « قيد ولا دستوري ومناف للحريات ». هكذا بكامل اليسر والسهولة لا تجد هذه القيادة اي حرج في ممارسة ازدواجية مقيتة لتؤكد لدينا مرة اخرى انها ليست اهلا لعمل سياسي عماده الوضوح والصراحة فتزداد ريبتنا وخشيتنا من هذا الذي لا يقر له قرار ولا يثبت على موقف الا لينتقل الى نقيضه. قد نفهم ان التكتيك يقتضي في احيان كثيرة اخماء الهدف ومواراة التحرك والتصرف بحذر، كل هذا امر مشروع ومقبول ولا يسلم منه اي فعل سياسي اما ان ينقلب حزب من النقيض الى النقيض ونفس القيادة على راسه فذاك ما يثير الدهشة والتساؤل، ترى ما الذي يبرر هذا الذي يصدر عن نفس القيادة من متناقضات؟ وما الذي يجمع بين المنتسبين للحركة؟ برنامج متفق عليه لا محيد عنه الا عبر الحوار والنقاش او ولاء شخصي صوفي؟

نعلم جيدا أن قيادة الحركة تمارس سياسة بدون برنامج ونعلم جيدا انها لا ترغب في الخروج من العموميات التي دأبت على ترويجها وحشوها في الادمغة، ونعلم جيدا انها تنظر بعين العداء لكل من يخالفها الراي رغم ادعائها غير ذلك، ونعلم جيدا انها تمارس التقية بتفوق بزت به

الشيعة قديما وحديثا، الا اننا رغم كل هذا لم تقطع راجلمنا في قواعد الحركة التي لا ننتظر منها الا ان تقول رايها وان تتصرف لا من منطلق التبعية بل من منطلق المشاركة والمساهمة معنا في العثور على افضل السبل التي تكفل الوضوح بين مختلف العائلات الفكرية والسياسية ليس من غاياتنا ان ننتصر او نهزم غيرنا في معركة عنترية قد ترضي غرور البعض لكنها لن تتقدم بنا خطوة الى الامام، غايتنا أن نلتقي من أجل خير هذه التربة المعطاء، غايتنا أن يتعلم منا الاخرون والاجيال القادمة معاني الاختلاف والتسامح والوضوح والقدرة على الحسم. غايتنا ان ننتصر جميعا وان نقضي على كل ما من شانه ان يلوث او يسمم هذه التجربة التي يجب ان نحميها من كل ردة او انتكاسة، غايتنا أن نلتقي من أجل خطوة الى الأمام من أجل التعدد والتسامح والعقلانية فهل من مجيب.

عملت قيادة العهد الجديد منذ السابع من نوفمبر على اعادة الاعتبار لكلية الشريعة واصول الدين سابقا فحولتها الى جامعة بمقتضى امر رئاسي عدد 96 مؤرخ في 31 ديسمبر 1987 تضم ثلاثة معاهد الاول لاصول الدين والثاني للشريعة والثالث للحضارة والاسلامية، ووفرت لها من الاعتمادات الشيء الكثير يكفي ان نذكر انه تقرر انشاء مركز بحث تابع لهذه الجامعة قدرت تكاليفه بـ 26.700.000 دينار بجانب هذا وجه في السنة الماضية للدراسة بمختلف هذه المعاهد حوالي 1200 طالب. الأمر الذي يعني ان الزيتونة وجدت السند المالي والبشري من طرف قيادة العهد الجديد ولم يبق أمامها الا أن تشمر عن ساعد الجد اساتذة وطلبة لاثبات ما علق عليها من آمال، غير ان ما حدث خالف المأمول، فهذه الاعداد المهولة التي كان من المفروض ان تتفانى في الدراسة وتبذل كل ما في الوسع انحرفت تحت تاثير عوامل متعددة الى الاضراب الذي استغلته حركة

الاتجاه الاسلامي (النهضة حاليا) ودعا اليه فرعها الطالبي ونفخ في اسبابه الى ان وصل الامر الى اعلان اضراب الجوع في وصاية عحيبة حيث خصصت الحركة حيزا هاما في بيانها لتبرير ما وقع واتهام السلطة بالتراجع عن دعم الزيتونة مشيرة في نفس الوقت لذلك الرحل الذي لم تتورع حتى بعد احالته على التقاعد على الإساءة اليه كلما سنحت الفرصة، تردّ الحركة ما وقع الى .

- تشتيت المعاهد.
- تهميش خريجيها.
- توفير المقر اللائق.

كاتب هذه السطور تخرج في كلية الشريعة سابقا وكان نائبا عن الطلبة بمجلسها العلمي الامر الذي مكنه من تصور واضح لاسباب الخلل وطرق معالجتها، في تقديرنا ان قيادة الحركة تصدر عن جهل فيما تتكلم لان قصية المقر او نقل معهد ليست بالامور التي تمثل مطلبا لحركة سياسية تعلم اكثر من غيرها ان الامكانيات المالية محدودة رعم ضخامة القدر المخصص، فسيادة هذا المطق يؤدي الى صرورة اعلان الاضراب في كل المؤسسات والادارات والمعاهد لانها جميعها تشكو نواقص معينة، ثم مد متى كان الاشعاع مرتبطا بالمحل او المقر، فحامعات الدنيا تذكر بدكر اسماء اساتدتها لا بصحامة المحل وفخامته، واشعاعها يتم عن طريق الانتاج العلمي الذي انجر في رحابها لا بحسن بنائها، وتدكروا جيدا ان حامع الزيتونة إن ذكر اليوم فانه لا يدكر الا لان اعلاما من درجة ابن عرفة الورغمي او الطاهر بن عاشور او محمد العزيز جعيط درست فيه وتركت من الآثار العلمية الشيء الكثير رغم ان حامع الزيتونة متواضع في بنائه وفرشه ادا قارناه بتاج محل في الهند او مسجد السيدة فاطمة الزهراء

بقم او الجامع الاموي بدمشق، لكل هذا نقول ان ربط قيادة الحركة الاتجاه قضية المقر باشعاع الجامعة الزيتونية مغالطة كبرى تستهدف من ورائها تمرير اضراب سياسي استعدت له عن طريق اسباب واهية حتى ليصح فيها قوله تعالى « مثل الذين اتخذوا من دون الله اولياء كمثل العنكبوت اتخذت بيتا وانّ اوهن البيوت لبيت العنكبوت لو كانوا يعلمون » (العنكبوت 41)

أما عن تهميش الخريجين فاننا نتعجب صدوره عن قيادة تعلم اكثر من غيرها ان خريجي كلية الشريعة ليس أمامهم سوى التدريس بالمعاهد الثانوية او ممارسة الوعظ والارشاد، والحال على ما هو عليه ليس في مقدور الادارة ان تستوعب الا عددا محدودا، بالنسبة لوزارة التربية لا يتجاوز العدد 150 مجازا اما بالنسبة للوعظ والارشاد فانه يجد نفورا من قبل الخريجين ففي السنة الماضية رفض طلبة معهد الحضارة التسجيل لان هذا العهد كان يحمل اسم الوعظ والارشاد فاضطرت الادارة الى ابدال اسمه وتطمين الطلبة الى ان آفاق التدريس مفتوحة بالنسبة لهم كغيرهم من زملائهم في المعاهد الاخرى ولم تستقر احوال هذا المعهد الا بعد لاي، بعد كل هذا هل يجوز الحديث عن التهميش؟

في تقديرنا ان الخطأ يجب ان يعالج من الاساس لان توجيه اعداد مهولة تفوق الحاجة من الطلبة لهذه الجامعة يجب ان يعاد النظر فيه على اساس القدرة على الاستيعاب، فتوجيه 500 طالب هذه السنة يمثل قنبلة موقوتة ستنفجر بعد اربع سنوات خصوصا اذا علمنا ان خريجي هذه المعاهد لا تخولهم شهائدهم اي عمل آخر سوى التدريس او الوعظ، لكل هذا نرى ان يقع حصر عدد طلبة هذه الجامعة في حدود معقولة تمكنها من اداء دورها من ناحية وتمكن خريجيها من العمل بعد ذلك لانه

لا يعقل ان تصرف الدولة مئات الملايين ليبقى الخريجون بعد ذلك ويتكاثر عددهم سنة بعد سنة دون عمل او شغل، ما معنى ان يوجه لهذه الجامعة في السنة الماضية وهذه السنة 1700 طالب سوف يطالبون بعد اربع سنوات بحقهم في الشغل؟ ترى هل وضع الموجّه في حسابه قدرة المجموعة الوطنية على تحمل مصاريف دراسة هذا العدد المهول وطاقة استيعابها؟ وسوف تبقى مشكلة هذه الجامعة وخريجيها قائمة الى يوم الدين تعلكها قيادة الحركة صباحا مساء طالما لم تعمل السلطة على اعادة النظر في هيكلة هذه الجامعة ومدى مساهمتها في مجهود التنمية وحدوده.

القضية الثانية التي احتلت حيزا مهما في البيان تتعلق باحداث وقعت في مسجد بمنوبة وقد سبق للسيد صلاح الدين الجورشي ان تحدث عن المسألة بمجلة «حقائق» العدد 226 ص 13.

خلط أصحاب البيان وخبطوا في الموضوع مثيرين العواطف ومقدمين المسالة بطريقة مأساوية حتى ليخال المرء ان المسجد هوجم من قبل التتار او المغول، ودون الدخول في المهاترات التي لا فائدة منها نقول ان ما حدث بهذا المسجد يدل على ان الذين انخرطوا في العملية اقتناعا او دفعا من الحركة صدروا عن خطأين احدهما الجهل باحكام الدين وهو ما سنتحدّث عنه لاحقا والآخر عدم احترام القانون وخرقه وتوهم الوصاية على المؤسسات الدينية.

المساجد مؤسسات تشرف عليها الدولة كباقي المؤسسات العامة فتبنيها اوتساهم في ذلك ثم تتعهدها بالعناية والرعاية عن طريق ادارة الشعائر الدينية بدءا بما هو مادي كالفرش والماء.. وانتهاء بما هو بشري كالامام والمؤذن.. على هذا الاساس تمارس الدولة الحق الذي خوله لها القانون في التعيين والعزل وفق ما تراه صالحا واعتمادا على ما تملك من معطيات

وليس لاحد ان يتدخل في مثل هذه المسائل الا في حدود ما يسمح به القانون، الا ان منطق الوصاية الذي يحكم تصرف قيادة الحركة ادى بها الى التدحل فيما لا دخل لها فيه فقامت في بيان السخرية بالمطالبة بعزل وزير عينه رئيس الجمهورية وكلفه بمقتضى الفصل 58 من الدستور بالسهر على تنفيذ سياسة الدولة في مجال معين طبقا للتوجهات والاختيارات التي يضبطها رئيس الجمهورية، وها هي للمرة الثانية تتحاوز صلوحياتها وتبدي صفاقة عجيبة في الاعتراض على تنحية امام وتعيين آخر بدلا عنه

في تقديرنا ان سيادة هذا المنطق ورواجه سيؤدي بنا الي تعطيل المصالح جميعها اذ لكل واحد منا اعتراصاته على كل واحد يقع تعيينه في اي منصب ان حركة سياسية تحصر اهتماماتها فيما ذكر او في وجوب اللحية والحجاب وغيرهما ولا تساهم مع غيرها في تقديم البدائل السياسية والدراسات الاقتصادية والبحوث التربوية حركة مفلسة لا محالة

بحانب خروج قيادة الحركة عن حدود ما يسمح به القانون نحده تتقدم للدفاع عن شخص خطب في المسجد دون رخصة مسبقة فارتكب بذلك جريمة مخالفة للقوانين والتراتيب الجاري بها العمل، لم نفهم لحد الآن كيف تسمح قيادة حركة لنفسها بتبرير التحايل على القانون وتدعو الى تجاوزه، من موقع الشعور بالمسؤولية نقول ان احترام القانون من قبل الجميع والعمل على تنفيذه ضرورة حتمية لانه الكفيل بتحديد الحقوق والواجبات اما التحايل عليه وخرقه فلا يمكن ان يؤدي الا الى الفوضى وخطر الانتكاس بالتجربة الديمقراطية التي نعيش لكل هذا نعلنها صريحة لا لبس فيها ان تطبيق القانون كفيل بتنظيم الحياة السياسية من ناحية كما انه المدخل لبناء المجتمع المدني المنشود من ناحية اخرى.

ان منطق الوصاية الذي تمارسه قيادة الحركة تجاه المؤسسات الدينية بالبلاد يجب ان ينتهي الى عير رجعة لانها ليست الا طرفا في هذا المجتمع لها نفس الحقوق التي لغيرها وعليهانفس الواجبات التي على غيرها في حدود ما يسمح به القانون، فالعقلية الكسيَّة التي تجعل قادة الحركة يتوهمون انهم اوصياء على الفكر الاسلامي ومؤسساته مثلا ليست الا فرية يجب فضحها بفضح ما عليه قادة هذه الحركة من جهل بالدين وأصوله وفقهه الذي يدعون الاستناد اليه، فالتصاق هؤلاء بالاسلام كذبة كبرى يقصد منها ترويج سلعتهم تحت ستار الدين، ومن حقنا ان نسأل هذه الحركة التي مضى على تكوينها عشرون سنة عن مدى مساهمتها في اثراء المكر الاسلامي؟ وهل لديها فقيه واحد قادر على ابداء الراي في القضايا والمسائل الدييية ولا نقول الافتاء؟ بعلم حيدا ان من بين اعصاء القيادة من لا يفرق بين الفقه واصوله وبين احكام الجهاد ومقتضيات الارهاب وبين اضراب الجوع والصيام. رعم كل هدا فانهم يقدمون انفسهم اوصياء على صمير الامة والمؤسسات الدينية، ولله في خلقه شؤون، ولنا نحن الشحون.

من نافلة القول ان الاسلام دعا الى العلم والتعلم دعوة حثيثة اد دكر لفظ العلم في ثمانين آية وذكرت مشتقات الثلاثي علم 855 مرة كما نحد الرسول ﷺ يدعو في العديد من الاحاديث الى التعلم قال ﷺ « من يرد الله به حيرا يفقهه في الدين »[1]

وقال كدلك ﷺ « فقيه واحد اشد على الشيطان من الف عابد »[2]

---

1) رواه احمد عن ابي هريرة في مسنده واسناده صحيح كما رواه البخاري في مواطن متعددة من صحيحه

2) رواه ابن ماجه

بالاصافة الى مىع الرسول ﷺ [3] كتمان العلم من ذلك قوله ﷺ مں كتم سئل عں علم فكتمه ألجم بلجام من نار يوم القيامة»[4]، هذا الحض على التعلم ادى بفقهائنا الى القول بان طلبه :

1) فرض عين فيما يحتاج المسلم للقيام بأمور دينه قال الرسول ﷺ «طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة»

2) فرض كفاية في بقية العلوم التي تحتاجها المجموعة فاذا طلبه البعض ارتفع الحكم وان امتنع الكل عں دلك فالكل آثم هدا هو موقف الاسلام من العلم ولكں قيادة الحركة واتحاد طلابها اللذين يدعيان الانتساب له ويوهمان الناس بانهما يصدران عنه يخالفانه تماما بالدعوة الى الاضراب والامتناع عں تلقي العلم بل ومنع كل مں يلتحق بالقسم او يفكر في ذلك، هكدا تفهم قيادة الحركة الاسلام وهكذا تظهر قيم الاسلام في سلوكها. في نفس الوقت الذي تدعو فيه الى الاضراب تتوهم انها بذلك تدعم الريتونة وتساعدها على اداء دورها في الاشعاع على المحيط، ترى كيف يمكن ان تنهض الزيتونة بطلبة لازالت عطلتهم الصيفية متواصلة لحد كتابه هذه السطور؟ واي سنة دراسية هذه ولم يبق منها سوى اربعة اشهر وايام معدودات؟.

ألا تعلم هذه القيادة ان الضرر لا يزال بالضرر قاعدة شرعية من المتحتم احدها بعين الاعتبار او انها لم تسمع بها ولا تعرفها، ثم حتى ان وافقنا جدلا ان الطلبة تضرروا بنقل معهد الشريعة الى التوفيقية فان هدا الضرر لا يجوز دفعه بضرر أشد يتمثل في اهدار مال المجموعة وضياع وقتها وخسران الدروس وتردي المستوى، لكل هذا قلنا ولازلنا نقول ان

---

3) رواه احمد

4) رواه ابن ماجه

ادعاء قيادة الحركة الانتساب الى الاسلام ادعاء لا سند له لانه يصدر عن جهالة فاضحة، يقول ابن تيمية في هذا المعنى «لا يجوز دفع الفساد القليل بالفساد الكثير ولا دفع اخف الضررين بتحصيل اعظم الضررين، فان الشريعة جاءت بتحصيل المصالح وتكميلها وتعطيل المفاسد وتقليلها بحسب الامكان ومطلوبها ترجيح خير الخيرين اذا لم يجتمعا جميعا ودفع شر الشرين اذا لم يندفعا جميعا»[5]

وتكتمل حلقة الجهل بتبرير اضراب الجوع الذي شنه بعض الطلبة الذين لا يكتفون بالتوقف عن الدرس بل يتجاوزون ذلك الى ممارسة الضغط ومحاولة اكراه السلطة على الاستجابة لرغباتهم، وقد قامت «الصحافة» مشكورة بنشر فتوى الامام محمد العزيز جعيط في الموضوع يوم الاربعاء 20 ديسمبر 1989 على صدر صفحتها الاولى ردا على اولئك المتفقهة المتمشيخين ممن قفزوا الى الساحة بعد ان خلت من ائمتها الذين لا يشق لهم غبار وانتصبوا للافتاء زورا وبهتانا فخانوا الامانة وطوعوا الشرع لنزواتهم ورغبات العامة، ولا شك ان هذه الفتوى التي نشرت هذه المرة في ابانها رغم مرور ما يفوق 33 سنة على كتابتها كفيلة باعادة الامور الى نصابها وكما يقول اسلافنا عاش من عرف قدره ووقف دونه.

ثاني المسائل التي تظهر جهالة قيادة الحركة بالشرع واحكامه تبدو من خلال حديثها عن الامامة حيث اشترطت في اختيار الامام «الكفاءة والتقوى»

رغم عشرتنا لكتب الفقه فاننا لم نعثر ان واحدا منها ورد فيه ما نص عليه البيان، اذ يتفق العام والخاص على ان الكفاءة من « الكفء وهو

5) مجموعة فتاوي ابن تيمية ج 23 ص 343

النظير والمساوي ومنه الكفاءة في النكاح وهو ان يكون الزوج مساويا للمراة في حسبها ودينها ونسبها وغير ذلك»[6] ورد في التعريفات للجرجاني «هو كون الزوج نظيرا للزوجة» [7] هكذا تمحض لفظ الكفاءة شرطا لصحة عقد الزواج وحصر حده اصطلاحا بحيث لم يعد يطلق بعدئذ الا للدلالة على ما ذكر[8] ان جاز اليوم الحديث عن الكفاءة في اداء عمل ما فان الحديث عن الامامة يجب ان يلتزم حدود ما اصطلح عليه فقهاؤنا.

قال ابن أبي زيد القيرواني «يؤم الناس أفضلهم وأفقههم»[9] وقال خاتمة المحققين ابن عابدين « وشروط الامامة للرجال الاصحاء ستة اشياء الاسلام والبلوغ والعقل والذكورة والقراءة والسلامة من الاعذار كالرعاف والفأفأة والتمتمة واللثغ وفقد شرط كطهارة وستر عورة »[10] وجاء في الفتاوى الهندية «ويجتنب الفواحش وان كان غيره اورع منه»[11] اما ابن تيمية فانه يرى حواز ان يصلي الرجل «الصلوات الخمس والجمعة وغير دلك حلف من لم يعلم منه بدعة ولا فسقا باتفاق الائمة الاربعة وغيرهم من ائمة المسلمين وليس من شرط الائتمام ان يعلم المأموم اعتقاد امامه

---

6) لسان العرب لابن منظور، دار صادر ج 1 ص 139

7) طبعة الدار التونسية للنشر 1971 ص 98

8) الاحوال الشخصية، محمد ابو زهرة، دار الفكر العربي ص 3 مصر 1957 ص 156 وما بعدها

9) الرسالة، طبعة التيجاني المحمدي تونس ص 147

10) رد المحتار على الدر المختار، دار احياء التراث العربي، ج 1 ص 369. الرعاف . الدم الذي يخرج من الانف. الفافاة حبسة في اللسان وغلبة الفاء على الكلام، التمتمة عجلة في الكلام لا تفهمه. اللثغ ثقل اللسان بالكلام حيث تحول السين الى ثاء والراء الى غين.

11) الفتاوى الهندية، دار التراث احياء العربي ج 1 ص 83.

ولا ان يمتحنه فيقول ماذا تعتقد؟ بل يصلي خلف مستور الحال»[12] مضيفا لذلك «ولو علم المأموم ان الامام مبتدع يدعو الى بدعته او فاسق ظاهر الفسق وهو الامام الراتب الذي لا تمكن الصلاة الا خلفه كامام الجمعة والعيدين والامام في صلاة الحج بعرفة ونحو ذلك فان المأموم يصلي خلفه عند عامة السلف والخلف وهو مذهب احمد والشافعي وابي حنيفة وغيرهم . كان الصحابة يصلون الجمعة والجماعة خلف الائمة الفجار ولا يعيدون كما كان ابن عمر يصلي خلف الحجاج وابن مسعود وغيره يصلون خلف الوليد بن عقبة وكان يشرب الخمر حتى انه صلى بهم مرة الصبح اربعا ثم قال أزيدكم؟»[13] بعد كل هذا يتبين ان الامامة تصح وتجوز لكل من توفرت فيه هذه الشروط وهي شروط هينة لا نعتقد ان الامام الجديد لمسجد سانية بن عبد الله خلو منها كما لا نعتقد ان ادارة الشعائر الدينية يمكن ان تعين إماما لا تتوفر فيه هذه الشروط علما وان كل الائمة اما من خريجي جامع الزيتونة او كلية الشريعة او من الذين عرفوا بالدعوة كبعض القضاة او المحامين. .

لكل هذا نعتبر ان ما جد في المسجد المذكور والنفخ في الحدث من قبل قيادة الحركة يستهدف خدمة اغراض سياسية سنأتي عليها فيما يلي، يقول ابن عابدين ان المصلين «اذا اجتمعوا فالسلطان مقدم ثم الامير ثم القاضي ثم صاحب المنزل ولو مستأجرا وكذا يقدم القاضي على إمام المسجد» [14] إن جهل قيادة الحركة بشروط الامامة واستهدافها تحقيق

12) مجموعة فتاوي ابن تيمية ج 23 ص 351

13) نفسه ج 23 ص 352 و353 حادثة صلاة الوليد سكرانا وردت كذلك في تاريخ الخلفاء للسيوطي ص 155

14) رد المحتار ج 1 ص 376

اغراض سياسية حتى على حساب حرمة المسجد آدى بها الى دفع العموم للتصرف بغير ما يليق وبغير ما تقتضي آداب الصلاة، قال ابن تيمية « ان تفويت الجمعة والجماعة أعظم فسادا من الاقتداء فيهما بإمام فاجر. . . ولهذا كان التاركون للجمعة والجماعات خلف أئمة الجور مطلقا معدودين عند السلف والأئمة من أهل البدع [15].

ابان محاكمات 1987 التي تعرضت لها حركة الاتجاه لاسلامي (النهضة حاليا) وقفت القوى الوطنية الديمقراطية من داخل السلطة ومن خارجها في وجه آلة العنف التي كانت تطحن القانون والعباد وتدور باقصى سرعتها تفكيكا للحركة وتهشيما لاوصالها، ومن ألطاف الله ان العنف في ذلك الوقت-لم يصل-حد اعدام وقتل قادة الحركة رغم ان العزم على ذلك كان واضحا وباديا، في تلك الصائفة المشؤومة وعندما كان الجميع يعمل جاهدا قدر الوسع على تهدئة الوضع ومحاولة التحكم فيه وتوجيهه للحد من الخسائر وحقن الدماء حدث ما لم يكن في الحسبان، قنبلة تنفجر في نزل ساحل البلاد وتتضرر سائحة انقليزية، عندها تساءلنا لماذا تلجأ الحركة الى التصعيد رغم علمها انها الخاسر الاول منه؟ وما الداعي لتعقيد القضية بهذا الشكل المحرج؟ وهل ان ما وقع كان انفلاتا من القواعد او تخطيطا من القيادة؟ ثم هل ان حياة الانسان مهما كان موقعه في الجهاز لا تمثل رقما في حسابات الحركة؟ جملة من الاسئلة لم نجد لها اجابة لحد الآن، افتراض واحد قد يصدق ويتمثل في ان الحركة يومها كانت بحاجة الى شهيد او شهداء ان امكن حتى تدخل التاريخ من باب المضطهد وهي كذلك يومئذ وحتى تجد لمسها المبرّر والمسوغ للتحول الى

15) مجموع فتاوي ابن تيمية ج 23 ص 343 و344

العنف الظاهر والمباشر الذي طال بعض الافراد بتشويه ما خلق الله ومن قال في حقه تعالى «لقد خلقنا الانسان في احسن تقويم» (التين 4)، هذه الاستراتيجية التي تستهدف التصعيد الدائم خفتت لفترة ولكنها بدات تظهر منذ شهر اكتوبر بصدور بيان السخرية وها هي اليوم تتأكد بهذا البيان الاخير وما ورد فيه من مغالطات. وواضح ان قيادة الحركة تركض حثيثا من اجل جر السلطة الى منطق العنف واسلوب المحاكمات لانها افلست ولم يعد لديها ما تقدم اذ افتضح امر الازدواجية في خطابها واصبح قناعة لدى الجميع، فنقضها لما وافقت عليه واعلنت عن قبوله واضح وجلي والامثلة على ذلك لا عد لها ولا حصر وهكذا وجدت نفسها في مخنق تحاول اليوم الخروج منه عن طريق استغلال جزء من التلامذة والطلبة علها تربك السلطة لتختلط الاوراق فتعود من جديد الى صدارة الاحداث مضطهدة مقموعة، حسابات مغلوطة لا شك لان حركة سياسية تعتمد التلامذة والطلبة في عملها وتظهر غير ما تبطن متوهمة اذ ذاكرتنا قصيرة تعلن بذلك افلاسها، فمن يمارس سياسة دون برنامج سينتهي لا محالة الى زوال عاجلا او آجلا.

«الصحافة» في 26 و27 ديسمبر 1989

وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون

« القمع والاختيار المتكرر » بيان صدر عن الحركة ساندت فيه اتحادها الطالبي في ركضه من أجل أن تكون السنة الجامعية سنة بيضاء، كشفا لما فيه من تزوير وقلب للمعاني والمفاهيم كتبنا ما يلي .

اثر الاحداث التي جدت بالجامعة، أصدرت حركة الاتجاه الاسلامي (النهضة حاليا) بيانا عبرت فيه عن مساندتها اللامشروطة للخطة التي تكفل اتحادها الطالبي بتنفيذها في مؤسساتنا التعليمية بدء بالاضرابات وانتهاء بالاعتصامات

اثر تغيير السابع من نوفمبر عدلت الحركة خطتها السياسية واصدرت بيانات وتصريحات متعددة تستهدف طمأنة السلطة والنخبة الى اعتدالها والتزامها بالشرعية للحصول على تأشيرة تمكنها من الحضور القانوني

والشرعي على الساحة السياسية، يومها شاع الوهم باعتدالها فتطوع النعض للتأكيد على خصوصيتها واختلافها عن غيرها من الحركات الاسلامية المنتشرة في ارجاء المعمورة هذا الوهم لم يعمر طويلا اذ سرعان ما فغرت الافواه لذاك الخطاب الحديدي المنغلق الذي روجته قائمات بنفسجية ساندتها الحركة تحت شعار الاستقلالية

فانكشف المستور وظهر ما عملت الحركة طويلا على اخفائه، ساعتئذ شعرت بالورطة التي اوقعت فيها نفسها بدخولها الانتخابات بذلك الشكل والمضمون فحاول قادتها التملص والتنكر للقائمات التي ساندوها ولكن هيهات فقد سبق السيف العذل وتيقن الجميع انهم يظهرون غير ما يبطنون ويعلنون غير ما يسرون، يومها نهضت ولازالت القوى الوطنية والديمقراطية من مختلف الحساسيات السياسية بواجبها في فضح ومواجهة هذه الحركة حماية لمجتمعها ومكتسباته التي اصبحت مهددة بمقدم تتار اواخر القرن العشرين هؤلاء الذين فضلوا الهروب والتخفي وامتنعوا عن المواجهة الفكرية والسياسية لخصومهم وتلافوا كل ما من شأنه ان يعكر الاجواء ضدهم ويفضحهم فلزموا الصمت لفقدان الحجة من ناحية وجريا للحصول على التأشيرة من ناحية ثانية ولما لم يحصلوا على هذه الاخيرة التجؤوا الى خيار التصعيد وشمروا على سواعدهم وانتدؤوا في افتعال اسباب التوتر تارة عن طريق البيانات والتصريحات داخل الوطن وخارجه واخرى عن طريق الدفع بأبنائنا في المدارس الثانوية والجامعة الى الاضراب وغيره. كل ذلك حتى توهم السلطة بانعدام الاستقرار وحتى تضع في اعتبارنا ان الاعتراف بها شرط ضروري لنجاح التجربة الديمقراطية التي يعيشها الوطن، ضمن هذه الخطة تتنزل تصرفات الاتحاد العام التونسي للطلبة ويتنزل كذلك بيان الحركة. فالتنسيق بين الطرفين

جلي وبيّن يستهدف دفع السلطة الى استعمال ما هو مخول لها طبق القانون للمحافظة على النظام العام والضرب بعد ذلك على وتيرة عدم الاستجابة لمطالب الطلبة وتعنيفهم وغير ذلك من المعزوفة التي مجتها الآذان حتى ترتبك السلطة وتحاصر بسيل من الاوهام والاشاعات ليسهل بعد ذلك اتهامها بالتحلي عما تعهدت به والزمت به نفسها من قبول للتعدد والتسامح.

ان تناول البيان بالدراسة والنقد كفيل بتقييم ما عليه الحركة اليوم من هوان وضعف ادى بها الى الالتجاء الى العنف اللفظي ممهدة السبيل لما هو اسوأ حتى ليصح فيها قوله تعالى « **وهم يحملون أوزارهم على ظهورهم الا ساء ما يزرون** » (المائدة 31)

أكدت الحركة في بيانها مساندتها للمطالب المشروعة للطلبة دون ان تحدد ماهية هذه المطالب فالمتتبع يلحظ بجلاء ان مطالب اتحاد الاتجاه واهية ولا يمكن ان تكون مبررا للتوقف عن الدرس ولا الاعتصام.

- فنقل معهد الشريعة من محل الى آخر اقتضته صرورة تضخم عدد الدارسين وكاتب هده السطور تخرج في الكلية سنة 78/77[1] يومها كان عدد الطلبة من مختلف السنوات والحلقات 791 نفرا وقد كان المحل الذي تشغله الكلية كافيا اذ يحتوي على اربعة عشرة قاعة ومدرج واحد يتسع لحوالي ثلاثمائة مستمع، اما اليوم وقد قفز العدد الى آلاف الدارسين فكيف يمكن ان يتسع لهم محل كالذي ذكر.

- طرد طالبين من طرف مجلس التأديب لا يمكن ان يسوّغ كل هدا الذي يحدث لاننا عندها سوف نطالب كل من هب ودب بالاضراب عن

(1) النشرة العلمية للكلية الزيتونية للشريعة واصول الدين العدد 5 سنة 1978 ص 6

العمل كلّما احيل زميل في اي قطاع على مجلس التأديب.

- اما حراس الجامعات فقد احدثوا سنة 1986 في شكل مراكز أمن، والغريب في الامر ان اتحاد الاتجاه الذي أقام الدنيا ولم يقعدها بسببهم هذه السنة فلم يتفطن لوجودهم في العام الماضي ولا اثار موضوعهم بمثل هذه الحدة فهل كانوا يلبسون طاقية الخفاء او ان الاتحاد أعمى لا يرى الا بعيون الاتجاه اطرش لا يسمع الا بآذانه واخرس لا يتكلم الا بلسانه ؟

فأي مطالب هذه التي يساندها الاتجاه ؟ واي شرعية هذه التي تؤدي الى التوقف عن الدراسة سنة كاملة كما هو الحال في الجامعة الزيتونية ؟ واي مسؤولية سياسية هذه التي يشعر بها من يدعو الى اهدار مال المجموعة وتخريب التجهيزات ؟ واي اخلاق لدى من يشعل حماسة الشباب حتى يحقق مكاسب سياسية هينة بكل المقاييس ؟

جاء في البيان ان الحركة تندد بالحملة التصفوية التي يتعرض لها قادة اتحاد الاتجاه، في تقديرنا ان مثل هذا الكلام انما يقال للاستهلاك المحلي فحركة الاتجاه ادرى بمثل هذه الاساليب الاجرامية التي تقع بواسطتها تصفية الافراد لانها مارستها ولازالت تمارسها ضد مناضليها وكوادرها وحتى مؤسسيها فحسن الغضباني اكثر خطباء الحركة تأثيرا واحد الذين قامت على اكتافهم يحارب ويصفى بأساليب بدأت بالاتهام وانتهت بالدعوة لمقاطعة دروسه وبأساليب قال عنها : « ولعل عين الداء في علاقتي براشد الغنوشي انني لم أكن سهلا وليّنا لأكون تابعا له واذن ليس هناك خلاف الا معه وليست لي اي مشكلة مع اي كان فيما يسمى بحركة الاتجاه الاسلامي فقط هناك خلاف زعامي أثاره راشد الغنوشي بأساليب اربأ بنفسي عن استعمالها »[2]

---

(2) حقائق العدد 113 في 11 افريل 1986 ص 25

هل نسي قادة الحركة انهم المبرزون باجماع في التصفية والطرد وانهم فرسان الميدان الذين لا يشق لهم غبار، كتب اثنان من الاسلاميين في مجلة الموقف مقالا جاء فيه « ان قواعد أربعة حكمت تعامل القيادة مع الاطراف المخالفة.

1) محاولة الاحتواء وتمكين المخالف من مركز قيادي أفضل وتقريبه من القيادة العليا وخصّه بعناية غير عادية
2) اذا لم تجد الطريقة الاولى فانهم يسعون الى تهميش الخلاف وجعله خلافا شخصيا وحساسيات بين افراد
3) الحسم التنظيمي والسق الاعلامي اذا لم تجد الجلسات الصلحية بين الافراد باعتبار الخلاف شخصيا
4) تمييع التناقض بتبني نقاط الخلاف مع الاستمرار في ادانة الشخص ورميه بمختلف النعوت والاتهامات[3] بعد كل هذا هل تعتبر الحركة ان التصفية تعني ممارسة السلطة للصلاحيات التي خولها لها القانون وفرض احترامه واخلاء الجامعة من المعتصمين والاحزمة البشرية وايقاف المحرضين والجناة ؟
اذا كان هنالك تصفية فانها تتمثل في تصفية الجريمة المنظمة وتفكيك جهاز الحركة والعمود الفقري لتنظيمها وفيما تصنع
في نفس الوقت الذي تصف فيه الحركة السلطة بالتصفويّة لانّها صفت الجريمة المنظمة ولانها منعت جريمة الاعتداء على حق الاخرين في الدرس، لا تجد هذه الحركة الحرج في نعت اليسار بالانتهازية لانه التقى مع السلطة في الدفاع عن مكاسب المجتمع المدني وتعميقها ليس في التقائنا

(3) الموقف العدد 27 في 17 نوفمبر 1984 ص 10

مع سلطة تحترم الذات البشرية وتتعهد بحمايتها وتفتح لمحتمعها امكانيات المساهمة الواعية للمشاركة في اتخاد القرار اي حرج، التقينا ونتمى ان يتوثق اللقاء بسلطة السابع من نوفمبر من اجل حماية المؤسسات وحقوق العباد، ان جمعنا بيان السابع من نوفمبر وما تلاه من مكتسبات تتعلق بحقوق الانسان فما الذي جمعكم وجمع اخوانكم بطغاة العصر وجباريه بدء باسماعيل صدقي وانتهاء بالنميري مرورا بضياء الحق وغيره؟ هل نذكركم يا هؤلاء بمعلميكم وحلفائهم لتعلموا اي منقلب انقلبوا وستنقلبون؟

* في مصر: اجمعت القوى الوطنية على رفض ومحاربة معاهدة صدقي ـ بيفن التي ادانتها كل الاحزاب السياسية عدى الاخوان المسلمين الذين تحالفوا مع الطاغية صدقي اسماعيل باشا وسيّروا المظاهرات المساندة له رافعين الآية. **«واذكر في الكتاب اسماعيل انه كان صادق الوعد»** (مريم 54).

يقول المؤرخ الاسلامي طارق البشري: «يبقى تأييد الاخوان لاسماعيل صدقي عصيًا على التبرير من وجهة نظر الحركة الوطنية وصالح الاخوان معا وصدقي بأي معيار من المعايير هو رجل المصالح الاجنبية في مصر، من الناحية الوطنية لم يؤثر عنه الا العداء لكل فصائلها ومن الناحية الديمقراطية هو من هو عداء لها ومن الناحية الاقتصادية هو ذو العلاقة العصوية الوثيقة برؤوس الاموال الاجنبية وبالجاليات الاجنبية واليهودية المهيمنة على الاقتصاد وقتها ولم تكن تنقصه شجاعة الجهر بكل ذلك ولا تنقصه شجاعة الجهر وحيدا بمعارضته لحرب فلسطين في 1948

ومن ناحية الاسلام والتغريب لم يؤثر عنه انه تحلى او تجمل بأي من آثار الاسلام في اي من المحالات »[4]

فمن يا ترى يصحّ وصفه بالانتهارية ؟ اليسار والقوى الوطنية التي وقفت تدافع عن استقلال مصر وتحملت ضريبة دلك سجنا وتشريدا او اولئك الذين ساندوا حكومة اقلية استبدادية مقابل ثمن بخس تمثل في تمكينهم من حرية العمل لتخريب الحركة الوطنية على من أراد ان يتيقن من هذا الذي نقول العودة الى مؤلفات طارق البشري المؤرخ الثبت الذي لا يمكن اتهامه بالعداء للاخوان المسلمين لانه منهم وان لم يكن انتسابه صريحا

● في السودان : تحالفت جبهة الترابي مع النميري في احريات أيامه وطبقت شريعتها جلدا وقتلا وربما طال معارضيها ومنافسيها، سنة 1985 أعدم النميري خصما عنيدا للترابي هو زعيم الاخوان الجمهوريين محمود محمد طه، هذه الجريمة النكراء هللت لها الحركة لديبا وفتشت عن المسوغات التي تبرّر اضطهاد الرجل وقتله بسبب رأي ابداه وموقف اتخذه يقول راشد الغنوشي متحدثا عن فكر الامام طه : « نقطع بعدم اية امكانية لاندراج هذا الفكر ضمن دائرة الاجتهاد الاسلامي .. قد يكون الرجل مفكرا كبيرا ومضطهدا من أجل فكره اما ان يكون مفكرا اسلاميا ومجددا فهو محض الافتراء والترويج للزيف والانحراف والتضليل للجماهير الاسلامية »[5]

---

(4) الحركة السياسية في مصر (1952/1945) طارق البشري دار الشروق ط 2 القاهرة 1983 المقدمة ص 58 و59 انظر في الموضوع كدلك كتابات الدكتور رفعت السعيد وريتشارد ميتشل ومذكرات الاخوان المسلمين كالبنا والباقوري ومحمود عبدالحليم

(5) حقائق العدد 54 في 15 فيفري 1985 ص 6 و7

أما مورو فانه يقول عن اعدام الرجل : « بان المعطيات غير متوفرة حول هذه القضية » وعن تحالف الترابي مع النميري الذي شبهه البعض بالتحاء معاوية الى رفع المصاحف يقول مورو « هذا أمر ممكن وهو عائد الى ماضي النميري وعلاقاته مع القوميين او الاشتراكيين او الاخوان المسلمين والواقع انه لا بد من التحري في هذه القضية وهذا كله لا يحول دون التوجه نحو تطبيق الشريعة ولا بد من الاشارةالى ان هناك حملة صحفية مقصودة ضد السودان لا لشيء الا لانه طبق الاسلام وقد بلغني ان تطبيق الشريعة اوجد شيئا من الطمأنينة والامن »[6]

ترى من هو الانتهازي ؟ ومن الذي يقف باستمرار ضد التاريخ وضد التقدم وضد حقوق الانسان ؟ قال الترابي فيما نقل عنه عبدالله ابو عزة العضو السابق بالمكتب التنفيذي للاخوان في البلاد العربية : « والله يا اخوانا احنا لوصح لينا نص وزير او ربع وزير مش حنرفض »[7].

● **في الباكستان** : هللت الحركة لدينا وفرحت لما اعدم ضياء الحق رئيسه ذو الفقار علي بوتو بمباركة المودودي وجماعته نشرت المعرفة مقالا عنوانه « واخيرا شنق بوتو » يقطر حقدا وكراهية تشفت فيه لاعدام الرجل[8].

ان التقاء القوى الوطنية والديمقراطية مع السلطة في الاهداف التي اعلنها السابع من نوفمبر هو التقاء من اجل خير الوطن ومصلحته من اجل حماية المؤسسات وتدعيمها من اجل المحافظة على المكاسب التي تحققت قبل الاستقلال وبعده ولتصرخ الحركة ما شاء لها الصراخ لان

---

(6) حقائق العدد 51 في 25 جانفي 1985 ص 7

(7) مع الحركة الاسلامية في الدول العربية عبدالله ابو عزة دار القلم ط 1 الكويت 1986 ص 185

(8) المعرفة العدد 5 السنة 5

سلطة اليوم هي غير سلطة البارحة وما كان محرجا البارحة ليس كذلك اليوم.

ليس لنا ان نختم هذا المقال الا بكلمة نتوجه بها الى اولئك الذين يطلبون ود الحركة ويتوهمون صدق ايمانها بالديمقراطية انهم يحرثون البحر لانها تظهر لهم عبر ما تبطن وليعلموا جيدا انها ان قبلت اليوم الجلوس معهم فلكسر الطوق الذي يلف عنقها ويكاد يخنقها وانها ان اعلنت التزامها بالديمقراطية فمن موقع المحاصر الذي يفتش عن مخرج لما هو فيه من ضيق لا غير، وانها ان دخلت الانتخابات فليس ذلك منها لايمان بسنة التداول على السلطة وهي عصب الديمقراطية بل لاستعراض عضلاتها وبث الرعب والرهبة لدى خصومها ومنافسيها. وتذكروا جيدا حملتها الانتخابية الاخيرة التي تمت على الطريقة الامريكية المهرجانية المبهرة شكلا حاملة خطابا متخلفا لا علاقة له بالعصر او الواقع مضمونه لا يخرج عن حيض النساء واعفاء اللحى والشوارب.

تلك هي الحركة وداك هو خطابها ومن كانت له عينان فليتأمل ومن كانت له اذنان فليسمع.

« الصحافة » في 1 مارس 1990



الباب الرابع

دفاعا عن مجلة الأحوال الشخصية



الراكضون الى الوراء

مثلت المسألة السويّة محالا للخصومة بين السلفيين والمحددين مند بدايات القرن الحال، فألفت في دلك الكتب ونشرت المقالات وحدثت الصراعات التي وصلت حدّ الدعوة الى الهجرة والتكفير، اليوم ونحن على ابواب قرن حديد لارلنا نلوك المسائل نفسها والقصايا داتها، المرأة، الححات، الجنس، العفة . وعير دلك مما لا يمكن ان يتقدم بنا حطوة الى الامام، والمتأمل اليوم فيما يصدر من كتب يجد ان نسبة كبيرة منها تتاول المرأة ولباسها وزينتها، رعم كل هذا تحاشينا الكتابة في المسألة لاعتبارات متعددة من اهمها ان وضع المرأة وليد ما عليه المحتمع من مستوى اقتصادي وثقافي وحصاري، فحروجها للعمل اقتضته الحاجة وليس وليد المهاترات اللفظية، وحصولها على بعض حقوقها كالتعلم والسفر استلزمته صرورة الرفع من الحودة وتحسين مردودية العمل.

اليوم يقف عضو بمحلس النواب بعد ثلاثين سنة من الاستقلال وبعد صدور مجلة الاحوال الشخصية التي صيغت الاسرة التونسية وفقها وبعد ان دخلت المرأة مختلف الميادين الحياتية واثبتت قدرتها على الاصطلاع بكل ما يمكن ان تطالب به، اليوم يقف عضو بمجلس النواب ونائب عن

التجمّع الدستوري الديمقراطي وريث بورقيبة والبورقيبية وينادي بالعودة الى تعدد الزوجات

مند سنوات وقف وزير تربية سابق وتحدث في التلفزة عن غيابات الاساتدة والمعلمات مقدما احصائيات عن ولادات هذا الصنف من الموظفات والعطل التي يتحصلن عليها واثر دلك على مستوى التلاميذ، هدا الكلام يعاد اليوم ويلاك في رحاب مجلس النواب كذلك.

في السنة الماضية نشر احد القضاة مجموعة من المقالات ضمن كتاب سماه « من احكام العائلة » تحدث في بابه الثاني عن تعدد الزوجات وخلص في النهاية الى القول بأنه « ان قامت ضرورة للزواج باخرى وثبتت المصلحة المشروعة من ذلك وكان ذلك الفرد قادرا على توفير اسباب العدل بين زوجتيه او زوجاته استأذن القاضي المختص في ذلك وهذا من واجبه ان توفرت تلك الشروط وفقا لما يوجبه القانون. هذا هو الرأي الذي اقتنعت به وهداني اليه البحث واوصلني اليه الغوص فاثبته وهنا وبكل امانة وصدق » [1] كل هذا بعد ان تحدث بتفصيل عن دواعي التعدد خارقا بذلك الفصل 18 من مجلة الاحوال الشخصية بصفته قاضيا ومكلفا بتنفيذ القانون وتطبيقه وحانثا في يمين أداه على احترامه وحسن تفسيره وحمايته من كل عدوان او امتهان

في تقديرنا ان الفكر السلفي الذي واجه العصر وهو عار عن كل سلاح سلم بالامر الواقع فانحسر تأثيره ولم يعد كما كان سابقا مشرفا على الحياة الفردية والاجتماعية، كان سقوط الدولة العثمانية ودخول

1) علي حسين القطناسي نشر التعاضدية العمالية للطباعة والنشر ط 1 صفاقس 1988 ص 92

الاستعمار بلداننا الحد الفاصل بين الانا المتخثر الذي تكلست اعضاؤه وتخشت والهو الحيّ الذي اقبل على الحياة متوثبا ومستهدفا افتراس الاسواق وكل ما هو ملتصق بالارض سواء كان على سطحها او في باطنها

انحسر الفكر السلفي وحدثت تلك الارتعاشة التي يسميها البعض فكر النهضة او التجديد الديني لكن سرعان ما عاد « الدر الى معدنه » فانتهى فكر النهضة الذي بدأ بقمة لا تبارى حتى بمقاييس عصرنا البائسة مثلها جمال الدين الافغاني وتهاوى على ايدي الحركات الاسلامية المعاصرة الى تحجر ما بعده تحجر وتزمت ما بعده ترمت وضيق افق ما بعده ضيق افق، في بدايات القرن تحدث الافغاني عن وجوب فتح باب الاجتهاد وفي اواخره يتحدث اسلاميوا عن وجوب التبول قاعدا « تجنّب البول قائما ما امكن لئلا يصيبك رشاشه »[2]، في بداياته تحدث أسلافنا عن العلم واهمية الاخذ بناصيته وفي اواخره يهجر شبابنا وابناؤنا مجتمعاتهم فرارا بدينهم كما يوهمهم البعض، في بداياته تحدث اسلافنا عن الحكم وافضل الاساليب للقضاء على الاستبداد وفي أواخره يساق الناس سوق البهائم من قبل من سموا انفسهم امراء وشيوخ

انحسر الفكر السلفي وانعدم تأثيره في كل مجالات الحياة دون استثناء الا انه بقي متشبثا باخر القلاع والحصون اي المرأة والاسرة، رغم ان القانون الوضعي تناول كل جوانب الحياة الاجتماعية بالتغيير فان السلفيين من مختلف المدارس والكتاتيب قبلوا الامر الواقع وانخرطوا فيه

---

2) 400 نصيحة اسلامية احمد عزالدين البيانوني نشر الزيتونة للاعلام والنشر، باتنة الجزائر 1988 ص 6

دون اي اعتراض فتتبدل ويلغى بعصها ولا اعتراض، وحده ميدان الاحوال الشحصية تمسكوا به ورفضوا التفريط فيه باصرار عحيب لانه المدحل للتحكم في المحتمع وصياغة افراده، يقول الاستاد راشد الغنوشي «او ليس صحيحا ان المحتمع نصفه نساء وعلى ايديهن يتربّى النصف الآخر؟ اليس صحيحا ان المرأة التي تحرك السرير بياها تحرك العالم بيسراها ؟ »[3] لكل هدا نفهم حدة المعارصة والاستماتة في التهحم على محلة الاحوال الشحصية، يدكر الحميع انه اثر تحول السابع من نوفمبر هاحمتنا وسائل الاعلام سيل من الكتابات التي استهدفت تصفية الحساب مع الرئيس السابق عن طريق التهحم على ما كان يعتبره ابرز اعماله وافصلها اي محلة الاحوال الشحصية داعين الى تنقيح بعض فصولها في انتطار الغائها تماما، من دلك مثلا ان السيد المحتار السلامي نشر مقالا في مجلة الهداية التي تصدر عن الورارة الاولى دعا فيه الى الغاء التبني وهو قانون من قوانين الدولة الحاري بها العمل[4]، **لن يقرّ قرار القوى السلفية ان لم نلجم مهما كان موقعها الا بعد الغاء مجلة الاحوال الشخصية جملة ان امكن او تفصيلا عن طريق الدعوة الى تنقيح بعض الفصول التي تتناول التبني او تعدد الزوجات او الولاية**

ولنتذكر حيدا ان العراق اصدر عقب ثورة 1959 قانونا للاحوال الشحصية يحرم الرواح باكثر من روحة واحدة الا في طروف حاصة وبعد موافقة القاصي كما وحّد بين التشريعين السني والشيعي بشأن الارث ونص على ان للاناث في الارث حقوقا مساوية لحقوق الدكر، هدا القانون

3) المراة بين القرآن وواقع المسلمين مطبعة تونس قرطاج ص 32
4) الهداية العدد 2 السنة 1988/14

قاومه السلفيون بعنف وعناد ووصل الامر ببعضهم الى حدود تجاهله عند التنفيذ، بعد القضاء على النظام القاسمي سنة 1963 عمد حزب البعث الى الغاء البنود التي تحظر تعدد الزوجات وتساوي بين الذكور والاناث بحجة مخالفتها للنصوص القرآنية[5].

التعدد

يذهب السلفيون جميعا الى الدعوة للعودة الى نظام تعدد الزوجات مقدمين في ذلك من الادلة حتى ما ينقض دعواهم.

في تقديرنا ان التعدد من الامور المباحة شرعا اي التي لم يحددها الشارع حكما بالوجوب او الحرمة وترك امر اتيانها او الامتناع عنها للمسلم ان شاء فعل وان شاءترك بحسب امكان تحقق المصلحة في جانبيها الخاص والعام. الامر الذي يعنى ان ما اباح الشارع فعله او تركه للحاكم ان يقضي فيه بالمنع او الوجوب بحسب ما تقتضي المصلحة التي يعرّفها الغزالي كالتالي « نعني بالمصلحة المحافظة على مقصود الشارع ومقصود الشرع من الخلق خمسة وهو ان يحفظ عليهم دينهم ونفسهم وعقلهم ونسلهم ومالهم فكل ما يتضمن حفظ هذه الاصول الخمسة فهو مصلحة وكل ما يُفوت هذه الاصول فهو مفسدة ودفعها مصلحة » مضيفا لما ذكر قوله « واذا فسرنا المصلحة بالمحافظة على مقصود الشرع فلا وجه للخلاف في اتباعها بل يجب القطع بكونها حُجة »[6].

---

5) بحوث في الثقافة الاسلامية، مجيد خدوري الدار المتحدة للنشر ط 1 بيروت 1979 ص 100 و101

6) المستصفى ج.1 ص 286 و287 و311

ترى اي مصلحة تتحقق اليوم اذا فتحنا باب تعدد الزوجات ؟ وأي مفسدة تدرأ بفتح هذا الباب ؟ يذهب الاستاذ علي حسين المطاسي في كتابه المذكور الى تعداد الحالات الملحئة للتعدد « التي امكن الكشف عنها في حدود ما توفر لنا من مصادر ومن خلال تجربتنا في الحياة القضائية نيفا وعشرين سنة نعرضها للعبرة والاعتبار »[7] وها نحن ننقلها كما هي :

1) زيادة النساء على الرجال
2) اذا كانت المرأة عاقرا
3) اذا نزل بالزوجة مرض مزمن او عاهة مستديمة
4) اذا اصيبت الزوجة بداءاستعصى علاجه
5) اذا كانت للامة رغبة في تكثير النسل[8]

هذا ما قيل عن الانثى، ترى ما الذي يحدث لوقلبنا المسائل واصبح ما ذكر متعلقا بالذكر، فهل تجد الدعوة الى تعدد الازواج مبرّرها؟ نعوذ بالله ونطلب السلامة من كل مذهب باطل وبرهان فاسد قالت عائشة في حديث لها عن انواع الانكحة التي كانت معروفة قبل الاسلام « ان النكاح في الجاهلية كان على اربع انحاء فنكاح منها نكاح الناس اليوم يخطب الرجل الى الرجل وليته وابنته فيصدقها ثم ينكحها ونكاح اخر كان الرجل يقول لامرأته اذا طهرت من طمثها ارسلي الى فلان فاستبضعي منه ويعتزلها زوجها ولا يمسها ابدا حتى يتبين حملها من ذلك الرجل الذي تستبضع منه فاذا تبين الولد فكان هذا النكاح نكاح الاستبضاع ونكاح اخر يجتمع الرهط ما دون العشرة فيدخلون على المرأة

7) من احكام العائلة ص 79
8) المصدر السابق ص 75 ما بعدها

كلهم يصيبها فاذا حملت ووصعت ومرت ليالي بعد ان تضع حملها ارسلت اليهم فلم يستطع رجل منهم ان يمتنع حتى يجتمعوا عندها تقول لهم قد عرفتم الذي كان من امركم وقد ولدت فهو ابنك يا فلان تسمي من احبت باسمه فيلحق به ولدها لا يستطيع ان يمتنع به الرجل ونكاح رابع يجتمع الناس الكثير فيدخلون على المرأة لا تمتنع ممن جاءها وهن البغايا كنّ ينصبن على ابوابهن رايات تكون علما فمن ارادهن دخل عليهن فاذا حملت احداهن ووصعت حملها جمعوا لها ودعوا لهم القافة ثم الحقوا ولدها بالذي يرون فالتاط به ودعي ابنه لا يمتنع من ذلك فلما بعث محمد ﷺ بالحق هدم نكاح الجاهلية كله الا نكاح الناس اليوم»[9] حملة هذه الانكحة الغاها الاسلام وحدّد العدد باربع نساء لا يقع تجاوزهن بأي حال من الاحوال، هذا القيد الذي وضعه الاسلام قصد به اثبات الحقوق الشرعية لما يترتب على هذا النوع من النكاح من انتساب وتوارث وحرمة.   اما ارضاء الرغبة الحسية فقد ترك الشارع امرها مطلقا، اذ يجوز التسري بأي عدد يرغب المرء دون شرط او قيد ومما يروى ان عليا اتقى الصحابة توفي عن ثلاث وستين سنة وترك من ورائه تسع عشرة سرية[10] كما ان الخليفة العبّاسي المتوكل على الله جعفر بن المعتصم بن الرشيد كان له اربعة الاف سرية ووطىء الجميع [11] اما الحسن بن علي فقد كان مطلاقا اذا أحصن تسعين امرأة ومما اثر عن علي انه قال «يا أهل الكوفة لا تزوّجوا الحسن فانه رجل مطلاق»[12] ظاهرة التسري هذه

---

9) صحيح البخاري ج 3 ص 178 القائف وهو الذي يعرف النسب بفراسته ونظره الى اعضاء المولود

10) تاريخ الخلفاء للسيوطي ص 176

11) المصدر السابق ص 349

12) المصدر السابق ص 191

وضع لها الفقهاء أحكامها وتحدثوا عما يترتب عنها من نفقة وحقوق ابناء واعتاق والحاق. . . وعقدوا الفصول المتعددة عن ام الولد وما عليها من واجبات وما لها من حقوق، من ذلك ان نسب الولد في هذه الحالة لا يثبت الا بعد استلحاقه من قبل الاب فـ « من باع أمة وهي حامل - بحسب دعوى البائع - وليس ظاهرة الحمل فولدت عند المشتري فاستلحق البائع الولد فإنه يلحق به، وهذا حيث لم يكن قد استبراها بحيضة ولم يطاها المشتري وولدت بعد البيع ولو لاقصى مدة الحمل. . . ومن باع عبدا ولد عنده وحده او مع امه فاعتقه المشتري ثم استلحقه البائع فإنه يلحق به ويصدق ان لم يقم دليل على كذبه »[13] وورد في الفتاوي الهندية « ام الولد والحكم فيها ان نسب ولدها يثبت بدون الدعوة اذا كانت بحال يحل للمولى وطؤها اما اذا كانت بحال لا يحل للمولى فيها وطؤها لا يثبت نسب ولدها بدون الدعوة»[14].

بجانب كل هذا يذهب البعض من الفقهاء الى جواز نكاح المتعة، قال الشيخ الطاهر بن عاشور في تفسيره « والذي يستخلص من مختلف الاخبار ان المتعة اذن فيها رسول الله ﷺ مرتين ونهى عنها مرتين والذي يفهم من ذلك ان ليس ذلك بنسخ مكرر ولكنه اناطة اباحاتها بحال الاضطرار، فاشتبه على الرواة تحقيق عذر الرخصة بأنه نسخ. وقد ثبت ان الناس قد استمتعوا في زمن ابي بكر وعمر ثم نهى عنها عمر في اخر خلافته. والذي استخلصناه في حكم نكاح المتعة انه جائز عند الضرورة الداعية الى تأجيل مدة العصمة. مثل الغربة في سفر او غزو اذا لم تكن

---

13) موسوعة جمال عبد الناصر الفقهية ج.7 ص 374
14) الفتاوي الهندية، دار احياء التراث العربي ج.4 ص 113

مع الرجل زوجه ويشترط فيه ما يشترط في النكاح من صداق واشهاد وولي حيث يشترط وانها تبين منه عند انتهاء الاحل وانها لا ميراث فيها بين الرجل والمرأة اذا مات احدهما في مدة الاستمتاع وان عدتها حيضة واحدة وان الاولاد لاحقون بابيهم المستمتع »[15] **بعد كل هذا من حقنا ان نسأل لماذا يتوقف السلفيون عند حدود الدعوة الى تعدد الزوجات ؟ ولماذا لا يتجاوزون ذلك الى الدعوة لاباحة التسري وهو من المباح شرعا ؟ ثم لماذا لا يدعون الى الاسترقاق وهو مباح كذلك ولم يات ما يفيد منعه في النصوص ؟ وما الداعي للانتقاء والاختيار فتأخذون ملا يلائم مقالكم وترفضون البقية ؟**

كلمة نقولها لهؤلاء الذين لم يعرفوا من ابعاد الزمن سوى الماضي والتصقوا بالنصوص التصاقا فوّت المقصود منها وتوهموا ان بعضها المتعلق بالمعاملات صالح لكل زمان ومكان بانهم مخطئون او مغالطون لغيرهم لان مناط الشرع في المعاملات هو تحقيق المصلحة التي تتغير ولا تثبت على حال وهو ما تفطن له فقهاؤنا الدين ساهموا بحس فهمهم وتحرّرهم وبعدهم عن الانغلاق في التقدم بالفكر الانساني قدر الوسع والجهد والطاقة.

المصلحة

الامام نجم الدين الطوفي احد ائمة الحنابلة واحد المغمورين من ذوي النظر الدقيق والشجاعة النادرة شرح حديث الرسول ﷺ «لا ضرر ولا ضرار» وخلص الى نتائج نجملها في :

15) التحرير والتنوير ج 5 ص 11

1) ـ ان ادلة الشرع تسعة عشر بابا بالاستقراء لا يوجد بين العلماء غيرها، اولها الكتاب وثانيها السنة وثالثها الاجماع ورابعها اجماع اهل المدينة وخامسها القياس وسادسها قول الصحابي وسابعها المصلحة المرسلة وثامنها الاستصحاب وتاسعها البراءة الاصلية وعاشرها العوائد، الحادي عشر الاستقراء، الثاني عشر سد الذرائع، الثالث عشر الاستدلال، الرابع عشر العصمة، السابع عشر اجماع اهل الكوفة، الثامن عشر اجماع العترة، التاسع عشر اجماع الخلفاء الاربعة وبعضها متفق عليه وبعضها مختلف فيه ومعرفة حدودها ورسومها والكشف عن حقائقها وتفاصيل احكامها مذكور في اصول الفقه [16]

2) ـ وهذه الادلة التسعة عشر اقواها النص والاجماع ثم هما اما ان يوافقا رعاية المصلحة او يخالفاها، فإن وافقاها فبها ونعمت ولا نزاع اذ قد اتفقت الادلة الثلاثة على الحكم وهي النص والاجماع ورعاية المصلحة المستفادة من قوله عليه السلام « لا ضرر ولا ضرار »، وان خالفاها وجب تقديم رعاية المصلحة عليها بطريق التخصيص والبيان لهما لا بطريق الافتئات عليهما والتعطيل لهما كما تقدم السنة على القرآن بطريق البيان. [17]

3) ـ فإن قيل لم لا يجوز ان يكون من جملة ما راعاه من مصالحهم نصب النص والاجماع دليلا لهم على معرفة الاحكام قلنا هو كذلك ونقول به في العبادات وحيث وافقا المصلحة في غير العبادات، ونحن نرجح رعاية المصالح في العادات والمعاملات ونحوها لان رعايتها في ذلك هي

16) المصلحة في التشريع الاسلامي ونجم الدين الطوفي، مصطفى زيد، دار الفكر العربي ط1 القاهرة 1954 الملحق ص 16 و17
17) المصدر السابق ص 17

قطب مقصود الشرع منها بخلاف العبادات فانها حق الشرع ولا يعرف كيمية ايقاعها الا من جهته نصا واجماعا.[18]

4) ـ وان احتمع في الحكم كتاب وسنة فان اتفقا عمل بها واحدهما بيان للاخر او مؤكد له، وان اختلفا فإن امكن الحمع بينهما جمع وان لم يمكن فان اتجه نسح احدهما بالاخر نسخ به وان لم يتجه فهو محل نظر وتفصيل والاشبه تقديم الكتاب لانه الاصل الاعظم فلا يترك بفرعه، هذا تفصيل القول في احكام العبادات [19]

5) ـ اما المعاملات ونحوها فالمتبع فيها مصلحة الناس كما تقرر، فالمصلحة وباقي ادلة الشرع اما ان يتفقا او يختلفا فإن اتفقا فبها ونعمت كما اتفق النص والاجماع والمصلحة على اثبات الاحكام الخمسة الكلية الصرورية وهي قتل القاتل والمرتد وقطع يد السارق وحد القاذف والشارب ونحو ذلك من الاحكام التي وافقت فيها ادلة الشرع المصلحة، وان اختلفا فإن امكن الجمع فاجمع بينهما مثل ان يحمل بعض الادلة على بعض الاحكام والاحوال دون بعض على وجه لا يخل بالمصلحة ولا يفضي الى التلاعب بالادلة او بعضها. وان تعذر الحمع بينهما قدمت المصلحة على غيرها لقوله ﷺ « لا ضرر ولا ضرار » وهو خاص في نفي الضرر المستلرم لرعاية المصلحة فيجب تقديمه ولان المصلحة هي المقصودة من سياسة المكلفين باثبات الاحكام وباقي الادلة كالوسائل، والمقاصد واجبة التقديم على الوسائل [20]

---

18) المصدر السابق ص 20 و21
19) المصدر السابق ص 45 و46
20) المصدر السابق ص 46

ليخلص في النهاية الى القول انما اعتبرنا المصلحة في المعاملات ونحوها دون العادات وشبهها لان العادات حق للشرع خاص به ولا يمكن معرفة حقه كما وكيفا وزمانا ومكانا الا من جهته فيأتي به العبد على ما رسم له... ولا يقال ان الشرع اعلم بمصالحهم فلتؤخذ من ادلته، لاننا قد قررنا ان رعاية المصلحة من ادلة الشرع وهي اقواها واخصها فلنقدمها في تحصيل المصالح ثم هذا انما يقال في العادات التي تخفى مصالحها عن مجاري العقول والعادات، **اما مصلحة سياسية المكلفين في حقوقهم فهي معلومة لهم بحكم العادة والعقل فاذا رأينا دليل الشرع متقاعدا عن افادتها علمنا انا احلنا في تحصيلها على رعايتها كما ان النصوص لما كانت لا تفي بالاحكام علمنا أنّا أحلنا بتمامها على القياس وهو الحاق المسكوت عنه بالمنصوص عليه بجامع بينهما** [21]

الامر الذي يعني وجوب الاحتكام الى النص في العادات لانه المصدر الوحيد للعلم بها ولمعرفة كيفيتها والمصلحة من القيام بها، اما المعاملات فاعتبارا لارتباطها بالمصلحة وبالزمان والمكان وبكل ما هو من المتغيرات فإن النص لا يهيمن عليها ولا يتكفل الا بتحديد ما هو عام منها وما لا يختلف حوله اثنان كالعدالة والصدق وغيرهما، لا غرابة بعد كل هذا ان وجدنا ان احكام المعاملات في القرآن وهو المصدر الاول للتشريع لا تتناول سوى 288 آية[22] من بين 6116 آية حسب رواية ابن عباس[23]

---

21) المصدر السابق ص 48

22) علم اصول الفقه، عبد الوهاب خلاف، دار القلم ط10 الكويت 1972 ص 32 و33

23) الاتقان في علوم القرآن لجلال الدين السيوطي، طبعة مصطفى البابي الحلبي ط3 مصر 1951 ج 1 ص 67

وهل يعقل ان نطالب بتطبيق الشريعة والحدود؟ وهل يستقيم القول بأن هذا العدد القليل من الايات يستوعب الحياة الانسانية على ثرائها؟ وهل يمكن ان يستجيب هذا العدد المحدود من الايات لمتطلبات التطور والتغيير؟ وكيف يمكن ان تكون عشر ايات متعلقة بالاحكام الاقتصادية والمالية كالزكاة وغيرها كافية للحديث عن اقتصاد اسلامي ؟ وهل ان عشر ايات كفيلة بتنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكوم ؟ لذا قال الشهرستاني « وبالجملة نعلم قطعا ويقينا أن الحوادث والوقائع في العادات والتصرفات مما لا يقبل الحصر والعدّ ونعلم قطعا ايضا انه لم يرد في كل حادثة نص ولا يتصور ذلك ايضا والنصوص اذا كانت متناهية والوقائع غير متناهية وما لا يتناهى لا يضبطه ما يتناهى علم قطعا ان الاجتهاد والقياس واجب الاعتبار حتى يكون بصدد كل حادثة اجتهاد »[24] وقال ابن عابدين احد كبار الفقهاء الاحناف في القرن الماضي متحدثا عن شروط الاجتهاد « انه لا بد فيه من معرفة عادات الناس فكثير من الاحكام تختلف باختلاف الزمان لتغير عرف اهله او لحدوث ضرورة او فساد اهل الزمان بحيث لو بقي الحكم على ما كان عليه أوّلا للزم منه المشقة والضرر بالناس ولخالف قواعد الشريعة المبنية على التخفيف والتيسير ودفع الضرر والفساد لبقاء العالم على اتم نظام واحسن احكام »[25] اما ابن نجيم فانه يعقد في الاشباه والنظائر فصلا عن تعارض العرف مع الشرع يخلص فيه الى القول بانهما « اذا تعارضا قدم عرف الاستعمال خصوصا في الايمان »[26].

---

24) الملل والنحل، ج 2 ص 4

25) مجموعة رسائل ابن عابدين ج 2 ص 123

26) الاشباه والنظائر ص 105

هكذا كان فقهاؤنا يتعاملون مع واقعهم في وعي حضاري نفتقده الان لدى من ينصبون انفسهم اوصياء على شرع صاغوه في شكل شبكة من النواهي والتحريمات لا سد لها، وشتان بين سلف تعامل مع النص وفق مصلحته فقدمها على النص والاجماع واعتمد الدين وسيلة للتجميع والنهوض وبين خلف لم يعرف من الدين سوى اللحية وقطعة قماش سماها حجابا ونسبها زورا لاسلام واعتمده وسيلة لضرب الوحدة الوطنية وللمزيد من الاغتراب عن العصر

قيدما قال المتنبي ·

اغاية الدين ان تحفوا شواربكم

يا أمة ضحكت من جهلها الامم

الصحافة في 4 جانفي 1990

حقوق المرأة أو الفرية الكبرى

«وأدركت فيما بعد انها امراة مستقيمة متدينة وانها تحسن القيام بالشؤون المنزلية».

الحبيب بورقيبة

قلنا في مقال سابق . «ان أي تغيير لا يمكن ان يكتب له الدوام ولا ان يكتسب استمراريته وديمومته الا ادا كان مقترنا بثورة في الاذهان والفكر والسلوك والقيم.. لان أي تغيير لا يعتمد بالدرجة الاولى على اقتناع ووعي اصحاب المصلحة فيه لا يمكن ان يبقى الا ما بقيت السلطة التي تسنده»[1]

اليوم وبعد ان اثير اللغط حول مجلة الإحوال الشخصية وامكانية التراجع فيها او في بعض فصولها، انقسم الناس الى قسمين مؤيد باطلاق ورافص كذلك باطلاق، دون ان يتبين لا هؤلاء ولا اولئك ان المسألة ليست في وجود نص قانوني او غيابه قدرما هي في تحديد قسمات الذهنية التي وضعت او ستضع القاعدة القانونية الضابطة للسلوك الانساني في

1) «عن ماركسيينا وماركسية ماركس» نص نشر بمجلة الموقف ع 51

شتّى المجالات، وهي ذهنية تندرج ضمن الحركيّة الاجتماعية التي تحد روافدها في مستوى التطور الاقتصادي، والصراع الاحتماعي، والحيوية الفكرية.. وعلى هدا الاساس فان القاعدة القانونية لا تكتسب ديمومتها الا بمدى قدرتها على تلبية حاجة مجتمعية معينة من ناحية ومدى قبولها واقتناع الناس بها من ناحية احرى، فأين يمكن ان نضع مجلة الاحوال الشخصية في هذا الاطار؟

المرأة في المشروع البورقيبي

طبعت شخصية الحبيب بورقيبة البلاد بطابعها وتركت بصمتها واضحة على الدولة والمؤسسات والدستور والقوانين. وقد كان التأثير واضحا في كل ما يتعلق بالمرأة، فمجلة الاحوال الشخصية في شكلها الذي صدرت به سنة 1956 وفي التحويرات التي عرفتها خصوصا سنة 1981 حملت بشكل كامل رؤية وتصور الرئيس السابق وشعوره تجاه المرأة، اذ كنا نعتقد انّ التفسير النفسي للتاريخ لا يؤدّي الى معرفة علمية بالحدث الا انه من غير المعقول ان نتجاهله لانه يساهم بشكل او بآخر في توضيح ما اشكل وفتح ما اغلق خصوصا في المجتمعات التي يلعب فيها الفرد دورا ما في توجيه الأحداث وهي المجتمعات التي لم تَعرف بعد تشكلا وتبلورا واضحين للقوى المكونة لها ولم تصل بعد الى مستوى الفرز الحاسم في المواقف والمصالح فانمحت التخوم واصبح الصراع الاجتماعي مسخا شعاره اهون الشرّين[2].

2) انظر مثلا المسيرة التاريخية للاتحاد العام التونسي للشغل في علاقته بالسلطة وبالعمال على حد سواء (المفاضلة بين عاشور وبوراوي او ما يسمى بالشرفاء والشرعيين)

إنّ احتلال مسألة المرأة سلّم الاولويات من بين اهتمامات الرئيس السابق ومسارعته اثر تسلمه الحكم باصدار مجلة الاحوال الشخصية رغم ان؛ «الجيش الفرنسي مازال قائما في البلاد ومشاكلنا مع فرنسا لم تنته بعد وصوت العرب يناوشنا من بعيد والفتنة اليوسفية تشاغبنا من الداخل»[3] يدل دلالة واضحة على مركزية هذه المسألة في تفكيره ونشاطه السياسي ولعل الاهتمام المفرط بدفع المرأة الى سوق الشغل وتشريع القوانين لتحريرها اقتصاديا وادبيا من القيود التي كبلتها طيلة قرون يجد تفسيره بالغوص في السنوات الاولى لحياة الحبيب بورقيبة حيث تشكلت علاقته بالانثى وصيغت النواة المحورية التي سيرتكز عليها موقفه من المسألة النسوية ومعالجتها.

ففي محاضراته التي ألقاها امام طلبة معهد الصحافة وعلوم الاخبار سنة 1973 يتحدث الرئيس السابق عن والدته التي ذاقت الامرين تعاسة وبؤسا وشقاء عرف الابن البعض منه نقلا وعاين البعض الاخر وتلمسه بنفسه من ذلك :

أ) طلاق الجدة للام وانتقالها مع ابنتها للعيش بعيدا عن الجد الذي انشأ أسرة اخرى دون ان يكون هناك سبب معقول يبرّر ما وقع[4].

ب) ولادة الحبيب الذي حل بعد ستة اخوة واثر سبع سنوات كاملة من التوقف عن الحمل وهو الامر الذي حدى بالام الى كتمان صوتها ليلة الوضع بدافع الحياء والخجل وقد اعتبر محمد احد الاخوة ان قدوم

3) خطب الحبيب بورقيبة، نشريات وزارة الاعلام 1982. ج 28 ص 191

4) محاضرات في تاريخ الحركة الوطنية، الحبيب بورقيبة نشر كتابة الدولة للاخبار 1973. المحاضرة الثانية ص 9.

الضيف الجديد اهون الشرين لانه لو كان انثى لكانت النكبة ادهى وأمر[5]

ج) وفاة أم لم تبلغ بعد الاربعين سنة وهو الحدث الذي هز كيان ابن بلغ من العمر عشر سنين لم يعاشر فيها والدته الا لمدة وجيزة فاليتم الذي عرفه وهو طريّ العود وافتقاده لحنان الام وعطفها سيستمر حاضرا في نفسه وسيبقى «مشتاقا لها طوال حياته» وهو يرجو الله بعد وفاته ان يجمعه بها حتى يذهب ما به من شوق الى لقياها[6]. والاهم من كل هذا هو معرفة اسباب هذه الوفاة المبكرة التي يحددها ويرجعها الرئيس السابق الى. «الزواج المبكر . وتوالي انجاب الابناء. . والرضاعة والاشغال المنزلية من طحن للدقيق وتهيئة الحبز وغزل للصوف وحبك للخيوط وتطريز وغسيل وغيرها فقد كانت المرأة بسبب كل هذه الاعمال الشاقة المتلاحقة تنهار قواها في بضع سنين»[7].

ضمن هذا الاطار تتحدد الاسباب والدوافع التي جعلت بورقيبة يعمل لاحقا على ترجمة عاطفته الجياشة نحو والدته واحساسه بانه لم يكن قادرا في ذلك الوقت على حمايتها ورعايتها الى فصول وقوانين تحمي الانثى (التي هي والدته) مما يمكن ان يلحقها من تعسف من قبل الذكر سواء بالطلاق او بكثرة الانجاب او الاغتصاب. .

وهكذا تتالت التنقيحات والتحويرات القانونية التي لا ينظمها ناظم لانها لم تكن صادرة عن رؤية واضحة لما يجب ان يكون عليه دور المرأة ولا المكانة التي يجب ان تحتلها في الاسرة والمجتمع بل كانت عبارة عن ردود

5) المحاضرة الاولى ص 9
6) المحاضرة الثانية ص 9
7) المحاضرة الثانية ص 7

افعال متشنجة وان استهدفت «حماية» المرأة الا انها من ناحية اخرى هيأت وساعدت على خلق جو من الاستياء والغيض المكبوت الذي استغله البعض لترويج الدعوة الى التراجع عما تحقق من مكتسبات كالتبني ومنع تعدد الزوجات، فاعدام المغتصب او الخراية العمرية وغير ذلك من القوانين التي استحدثت في السنوات الاخيرة اضرت في نظرنا بقضية المراة ووضعتها في صدام مفتعل مع الرجل حيث قلبت المسائل رأسا على عقب واصبحت المضطهدة سابقا اداة للاضطهاد لاحقا، ليحرف الوعي بالمسألة النسوية من قهر يطال المجتمع ذكورا واناثا الى قضية ثنائية يلعب فيها الاول دور الجلاد والثاني الضحية.

أنثى مجلّة احوال الشخصية

عرفت مجلة الاحوال الشخصية الصادرة في 13 اوت 1956 العديد من التنقيحات كان آخرها واخطرها القانون عدد 7 لسنة 1981 المؤرّخ في 18 فيفري 1981. ومن نافلة القول ان هذه المجلة في عمومها مستمدة من الفقه الاسلامي دون التقيد بمذهب معيّن الامر الذي مكن من فسحة صغيرة أتاحت للمشرّع ان يحقق في ثناياها البعض من المكاسب القانونية للاسرة التونسية كمنع التعدد والتبني.

ولا شك ان القوانين مهما علا شانها انما تصدر وتلغى بجرة قلم، اما العرف والتقليد فانهما يستنفدان ويستهلكان جهود وكفاح أجيال متتالية ليحدث التغيير ويستديم بقاؤه.

فما هو الموقع الذي تحتله المرأة في طرفي هذه المعادلة؟

عمل الرئيس السابق حثيثا على نفض الغبار عن قضية المرأة بتمكينها من البعض من حقوقها كالتعليم والشغل والانتخاب رغم الرفض المستمر

الذي قوبل به مشروعه من قبل «حزب الحداد على امرأة الحداد» في مختلف طبعاته، وقد استطاعت السلطة الجديدة ان تفرض جملة من المكاسب مكنت المرأة من نوال العديد من حقوقها غير ان هذا المشروع التعصيري بقي أسير :

أ) ـ عاطفة مشوبة تجاه الأنثى عبّر عنها الرئيس السابق اصدق تعبير في علاقته بوالدته كما ألمعنا الى ذلك سابقا او بعمته التي يتحدث عنها باعجاب قائلا : «كانت امراة ذات مهابة يحدوها شعور بالانفة حتى انها حافظت على لقب عائلتها ولم تتقمص اسم زوجها»[8].

ب) ـ نظرة سلفية محنطة تعتبر ان المرأة كائن ضعيف يجب ان تعمل على حمايته ورعايته لأنها : «المستهدفة أكثر من غيرها للحرمان والضياع والتشرد»[9] كما قال وزير عدل سابق في منشور وجهه الى السادة رؤساء المحاكم وأعضاء النيابة العمومية[10].

فمكنت المرأة من حقوق متعددة ولكن واجباتها التي هي الضمانة لديمومة تلك الحقوق لم يقع تحديدها وبقيت اسيرة «العرف والعادة»[11]. فهذه الثنائية المختلة وهذا الاهتمام المفتعل بحقوق المرأة دون واجباتها هو

---

8) المحاضرة الاولى ص 11

9) قوانين الاحوال الشخصية والمدنية جمع وتقديم القاضي محمد الحبيب الشريف، نشر وتوزيع مكتبة الطيب قاسم، سوسة 1987، ص 307.

10) اغفلنا الحديث عن مواقف الذين يتحركون خارج السلطة للتعبير عن رفضهم لما حقق للمراة من مكاسب، فهمنا منحصر في تحليل المكونات التي تقوم عليها نظرة صانع القرار للمراة.

11) ورد في الفصل 23 من م.ا.ش. وتقوم بواجباتها الزوجية حسبما يقتضيه العرف والعادة.

الذي مكن الرجعيين والسلفيين على اختلاف رؤاهم ان يضعوا موضع التساؤل المكتسبات التي تحصلت عليها في انتظار تسفيهها والحجر عليها.

ولنتثبت من هذا الذي اوردنا عن قرب نقول :

حدد المشرع في الفصل 23 من م أ.ش. واجبات كل من الزوجين تجاه الآخر فعلى الزوج ان ينفق على زوجته نظير مساكنتها له والمساكنة تعني: «الاحتباس الذي يمكن معه استيفاء احكام الزواج»[12]. اي الخدمة والائتناس والدحول بالزوجة، وقد نحت القرارات والاحكام المتعلقة بالموضوع هذا المنحى من ذلك.

أ) ـ «المساكنة من اهم واجبات الزوجية باعتبارها تمثل الفرض الاساسي المطلوب في عقد الزواج وتشكل بالتالي المصدر الذي ينطلق مه ما يصبح يتبادله الطرفان من حقوق وواجبات»[13].

ب) ـ « الزوج مطلوب بالانفاق على زوجته المدخول بها ولو كانت خارج محل الزوجية »[14]

ج) ـ «يعتبر الدخول حاصلا بين الزوجين ادا اختلى زوج بزوجته وارخى عليها الستور وبعد ذلك تستحق الزوجة النفقة الى ان يثبت الروج نشوزها»[15]

الشيء الذي يعني ان النفقة ليست في الواقع الا المقابل الذي يدفعه الروج لقاء معاشرته للزوحة ومما يثبت ما اتجهنا اليه ان :

أ) ـ النفقة لا تستحق الا بعد الدخول

12) الاحوال الشخصية، محمد ابوزهرة، دار الفكر ط 3 مصر 1957، ص 272
13) قوانين ص 53، قرار تعقيبي مدني عدد 1165 مؤرح في 1978/5/9
14) قوانين ص 55، قرار تعقيبي مدني عدد 794 مؤرح في 1961/3/22
15) قوانين ص 57، قرار تعقيبي مدني عدد 9294 مؤرخ في 1973/2/20

ب) - « الزوجة غير مطالبة بالانفاق على البيت حيث يكتفي الفصل المشار اليه بالحديث عن مساهمتها في الانفاق على العائلة ان كان لها مال اذ : «لا تعدو ان تكون مجرد مساهمة ومساعدة منها ولا يفيذ ذلك ان تنفق على نفسها واعفاء الزوج كليا من واجب الانفاق»[16] فاذا «ثبت ان الزوجة موظفة وتتقاضى مرتبا شهريا فان ذلك لا يوجب حرمانها من النفقة الواجبة لها على زوجها قانونا»[17]

فاعتبار النفقة واجبا من واجبات الزوج تجاه زوجته في ظرفنا الحالي الذي خرجت فيه المراة للعمل لم يبق له اي مبرر لان بناء اسرة متزنة يستلزم ان يتحمل طرفاها المسؤولية كاملة في الانفاق وغيره فما كان مستساغا سابقا لما كانت المراة محروسة في بيتها لا تبرحه الا باذن زوجها لم يعد كذلك اليوم فالنفقة التي تكرس دونية المراة بوهم المحافظة على حقوقها وتشرع تبعيتها المادية للزوج هي التي مكنت اليوم من توجيه الضربات الموجعة لحقها في الشغل ما بقيت النفقة من قبل اولئك الذين يدفعون اقساما من شبابنا الى الركض الى الوراء.

من اللافت للانتباه ان الفقهاء الذين تحدثوا عن المسألة اعتبروا ان نفقة الزوجة العاملة غير واجبة على الزوج اذا منعها وعصت لان متعلقها الذي هو الاحتباس ناقص فـ « الزوجة المحترفة التي تكون خارج البيت نهارا وعند الزوج ليلا اذا منعها من الخروج وعصته وخرجت فلا نفقة لها مادامت خارجة عن طاعته»[18] وقد وقع استثناء القابلة والغاسلة (اي

---

16) قوانين ص 57، قرار تعقيبي مدني عدد 5116 مؤرخ في 1981/6/9
17) قوانين ص 121، حكم مدني ناحية تونس عدد 17227 مؤرخ في 1978/4/1
18) الاحكام الجعفرية في الاحوال الشخصية، عبد الكريم الحلّي، نشر دار الرقي والمؤسسة اللبنانية العربية، بيروت 1985، ص 62

التي تغسل الموتى) باعتبار هذه الاعمال من فروض الكفاية اي خروج بحق شرعي[19].

ومهما يكن من امر المجادلات الفقهية فلا يسعنا الا القول بان المحافظة على حق المرأة في الشغل يستلزم التاكيد على واجبها في الانفاق على البيت حتى يخرص المتقولون وحتى تستعيد المراة كرامتها فلا تبقى اسيرة : «العرف والعادة والرئاسة والطاعة والاوامر»[20].

فالمعاشرة الزوجية والمساكنة في تقديرنا شركة[21] ابدان ونفوس لا اجارة[22] أجساد.

وبـــعـــد

انّ الذهنية التي تدعي الدفاع عن حقوق المراة رافعة في ذلك شعارات العصرنة فتلجأ الى ابتداع ما لا يمكن ان تصوّره عاقل كالجراية العمرية او الإعدام في حالة الاغتصاب[24] لا تختلف في تقديرنا عن صنوتها التي تحاول نقضها اعتمادا على ادوات سلفية لانهما تشتركان في جذر واحد ارضيته اعتبار المراة كائنا قاصرا عاجزا عن المساهمة في الحركة الاجتماعية اعتمادا على قدراته الذاتية فيقع اقصاؤه اما في البيت استنادا للموروث في أسوأ صيغه او الدفع به الى الخارج بعد تسييجه بترسانة من القوانين المرعبة،

19) الاحوال ص 278 و279

20) هذه الالفاظ واردة في الفصل 23 من م ا ش

21) لغة الاختلاط واصطلاحا عقد مالكي مالين او اكثر على الاتجار او العمل والربح بينهما

22) الاجارة عقد معاوضه على تمليك منفعة بعوض

23) الفصلان الجديدان 31 و32 من م ا.ش

24) الفصل 227 جديد من المجلة الجنائية حيث تعالج المشاكل من نتائجها لا من اسبابها وهو الفصل الذي اعدم بموجبه البعض من شبابنا في الصائفة الماضية (1987)

في كلا الحالين لن نجد امرأة متحررة ومواطنة مسؤولة فهي اما مسخ نسان او عجينة من القوانين الجزائية.

فالدعوة لاعادة النظر في مجلة الاحوال الشخصية وغيرها من القوانين ضرورة في اتجاه تشذيبها مما علق بها من مظاهر الاهتمام المفتعل بالانثى وهو الاهتمام الذي انحرف بقضية المراة من قضية تهم المجتمع في اطار نضاله للتحرر من التبعية الاقتصادية والثقافية والقيمية الى معركة وهمية انحصر مبتغاها وصار هدفه الجري وراء ملاليم يعلم الجميع انها لن تغير قيد انملة من نظرة مجتمعنا وتقييمه للطالق التي فشلت في المحافظة على زوجها والعانس باعتبارها سلعة لم تجد حريفا[25].

فالدعوة لحقوق المراة كيفما ذكر آنفا ليس الا الفرية الكبرى التي تستهدف حرف النضال عن مساره لمنعنا من تغيير العرف والعادة تدهيرا لمجتمعنا وانسنته. مجلة «21/15» العدد 17 أوت 1988

---

25) لاحظ جيدا

- المراة لا تكتسب السيادة الا بعد الزواج اما قبله فهي أنسة
- المراة لا جمع لها لغة والنساء لا مفرد لها كذلك كانهما جنسان مختلفان لا علاقة بينهما وقديما قال الزمخشري

إنّ قـــومـــي تـــجـــمـــعـــوا وبـــقـــتـــلـــي تـحـــدّثـــوا
لا ابـــالـــي بـــجـــمـــعـــهـــم كـــل جـــمـــع مـــؤنـــث

الذهنية الشعبية قيمت المراة وقد قام الدكتور الطاهر الخميري بنشر «منتخبات من الامثال العامية التونسية» نقتطف منه البعض من الامثال مسبوقة بارقامها من الكتاب الذي نشر سنة 1981 عن الدار التونسية للنشر (548) البنت سلعة ذلّ، (281) اللّي عندو البنات عندو الهمّ بالحفنات، (1136) طاعةِ النساء تدخل للنار، (2201) النساء ملدواهم كان العصا.

صورة المرأة في برامج التعليم
(السنة الرابعة مثلا)

قال راشد الغنوشي في حديث له : « ان المرأة نصف المجتمع والنصف الاخر يتربى في احضانها »[1]. وقال كذلك : « فكان الدفاع على تعدد الزوجات والاجتهاد في تبريره وتبرير فوارق الميراث،وابراز فوائد اللباس الشرعي والتهجم على العراء والاختلاط بين الجنسين وعلى عمل المرأة المأجور خارج البيت وعلى كتابات الحداد كانت تلك اهم القضايا التي شغلت الادبيات الاسلامية في المسألة النسائية والتي كانت محط اهتمامنا قبل مرحلة تسيس الحركة والتي لا تزال تشغل قطاعا واسعا من الاسلاميين داخل الحركة وخارجها »[2] الامر الذي يعني ان المسألة النسوية تحتل سلم الاولوية بالنسبة لحركة لم تجد ما تقدم لمجتمعها ولم تستطع لحد الان وقد مر على تكوينها حوالي العشرين سنة ان تتقدم ببديل او رأي حول اي من القضايا هذا اذا استثنينا طبعا الكلام العام والشعارات الفضفاضة التي لا تغير من واقع الامر شيئا كقولهم العودة الى القرآن الكريم والسنة. .

---

(1) جريدة « الشروق » بتاريخ 24 افريل 1989 ص 4
(2) المرأة بين القرآن وواقع المسلمين ص 35.

لهذا السبب بالذات التجأت الحركة الى محاولة التحكم في المرأة، فعبرها يستطيعون صياغة الاجيال القادمة وعبرها كذلك يستطيعون السيطرة على المجتمع لذا صبوا اهتمامهم على كل ما يتعلق بها من لباس وحدود زينة ومصافحة وعمل وغير ذلك ولم يتركوا شاردة ولا واردة الا تحدثوا فيها محكمين الطوق على المرأة في كل آن وحين ـ بعد هذا لا عروَ أن وجدنا ان الحركة اقامت الدنيا ولم تقعدها بسبب المنشور 108 الذي منع ارتداء حجاب لم يأت به شرع ولا أمر به فقيه ورغم ان هذا الشكل من اللباس لا يمكن ان يصنف الا في اطار طائفي فان الحركة تتمسك به لان مرتدياته وصفهن الغنوشي بحاملات الراية الاسلامية اي حاملات شعار يطاف به من مكان لاخر لتسجيل الحضور.

هذا التصور الذي يحط من قدر المرأة ودورها من ناحية ويستخدمها من ناحية اخرى في الدعاية والترويج السياسيين نجده حاضرا في البرامج التعليمية في مختلف السنوات وعبر العديد من الدروس والمحاور بشكل متخف يمكن الاستاذ الملتزم سياسيا بصورة حاصة من ترويج مفاهيم تحط من قيمة المرأة وقدرها من خلال الاشارة الى آية او نص يكون مدخلا لقول ما شاء وما بدا له، هذا الاندساس نجده حاضرا بشكل يفقأ العين في برنامج السنة الرابعة ثانوي وفي كتابها المدرسي حيث يدرس التلامذة محور الاحوال الشخصية من زواج وطلاق وعدة وغير ذلك.. بجانب بعض الدروس الاخرى مستعينين في ذلك بكتاب من تأليف كل من صالح نابي واحمد جبير عضوي المجلس الاسلامي الاعلى وعلي الطرابلسي ومحمد الحبيب السلامي، صدرت طبعته الاولى سنة 1981 والثانية سنة 1989.

واللافت للانتباه ان اختلافات شتى نلحظها بين الطبعتين في النصوص

والاسئلة وتحرير المعاني.. رغم ان البرنامج لم يتغير ورغم ان المؤلفين هم انفسهم، فلماذا حدثت هذه التغييرات ؟ وفي أي اتجاه تمت ؟ وما هي المعاني التي ألغيت او أضيفت ؟

ان مقارنة بين طبعتي الكتاب تؤدي بنا الى استخلاص النتيجة التالية المتمثلة في ان الطبعة الاولى كانت أكثر تحررا حيث نجد عددا من نصوص الطاهر الحداد وفصولا من مجلة الاحوال الشخصية مع الاشارة الى ما عليه حقوق المرأة وواجباتها في دولة الاستقلال في حين اتجهت الطبعة الثانية الى المزيد من التضييق والتطرف فتغيب نصوص من ذكر وتعوض بنصوص لقادة التطرف والانغلاق كسيد قطب وغيره. وفيما يلي بعض الامثلة من الطبعة الثانية للكتاب التي وقع الغاؤها هذه السنة الا انها بقيت رغم ذلك الاداة الوحيدة التي يستعملها الاستاذ في الشرح والاملاء والاستنتاج.

عُرّف الزواج (ص. 25) بانه عقد شرعي بين الرجل والمرأة قائم على علاقة عاطفية يحفظان به عفافهما ويمكنهما من القيام معا بأعباء الحياة وتربية الابناء، اما في الطبعة الاولى فقد عرف (ص. 34) بانه عقد مدني وشتان بين الوصفين.

تحدث المؤلفون (ص 42) عن اركان الزواج فذكروا الولي من بينها دون تحديد بحيث يتصور التلميذ ان وجود الولي حتمي في كل عقد زواج وهو ما يتناقض تماما مع ما ورد في مجلة الاحوال الشخصية اي ان برنامج التعليم في واد والقوانين في واد آخر. هذه النقطة تحدث عنها المؤلفون (ص 50 و 51) في الطبعة الاولى : « اعتبرت موافقته (الولي) ركنا من اركان الزواج لكنها موافقة حتمية لغير البالغ سن الزواج الذي هو تمام السابعة عشرة بالنسبة للبنت وتمام العشرين بالنسبة للابن كما حددته مجلة

الاحوال الشخصية . اما اذا بلغا السن القانونية فان تدخل الوليّ لا يكون على سبيل الاجبار وانما على سبيل التوجيه والارشاد ».

■ عند حديثهم عن الموانع المؤقتة للزواج دكروا الطلاق ثلاثا وقالوا (ص. 47) انه « اذا طلقت المرأة ثلاثا فيمىع على زوجها ان يعقد عليها من جديد الا ادا تزوجت رجلا آحر زواجا شرعيا ثم طلقها او مات عنها ». هذا المانع يغيب تماما في الطبعة الاولى ولا نجد له اثرا ترى ما هي أسباب العودة الى الحديث عن الطلاق بالثلاث ؟ وهل ان هذه العادة السيئة اصبح لها وجود بعد عشرين سنة من الاستقلال حتى نعود للحديث عنها ؟ ولمصلحة من يتم الارتداد ؟

■ وردت في الكتاب مجموعة من الاسئلة نقتطف منها ما يلي دون تعليق (ص. 52) فهل يوافق الاسلام على الخلاف بين الكنة وحماتها ؟ (ص. 67) الزواج موجب من موجبات النفقة فمن يستحقها ؟ (ص. 68) من أرأف بالولد الرجال ام النساء ومن اكثر عطفا عليه ولماذا (ص. 85) من يشىء الطلاق الزوج او الزوجة ولماذا ؟

تحدث المؤلفون عن حق الطلاق (ص. 87) كما يلي : « ولما كان الرجل من شأنه ان يكون اقرب الى تقدير تلك النتائج وأبعد عن الانفعالات العارضة واعتبارا لما قدمه من مال وما يقوم به من انفاق للوفاء بحاجيات الاسرة جعل الطلاق حقا له ما لم يتنازل عنه او تشترطه المرأة لنفسها في عقد نكاحها ؟ لا تعليق !!

■ ومن عجائب هذا الكتاب المدرسي حديثه عن الخلع (ص. 94) كالتالي « هو بذل المرأة العوض لزوجها مقابل طلاقها ذلك ان الزوجة اذا لم تطق معاشرة زوجها ورغبت في فراقه ولم تجد خلاصا من ذلك الا بان تفتدي نفسها بشيء من المال فلها الحق في طلب الطلاق بعوض اذا رضي

الزوج بذلك ولم يكن قد أضر بها والجأها الى الافتداء الجاء فان كان منه ذلك واثبتت اذايته لها فمن حقها ان تسترجع ما اعطته من مال ويبقى الطلاق نافذا » هل يتطابق هذا مع القوانين الجاري بها العمل في بلادنا ؟ اما في الطبعة الاولى (ص. 104) فاننا نجد فقرة وقع حذفها في الطبعة الثانية للكتاب جاء فيها « هذا وان مجلة الاحوال الشخصية تبعا للظروف الاجتماعية وحماية للمرأة والابناء من سوء تصرف وتعسف بعض الازواج ضيقت الطرق العملية للطلاق وأوجبت ان يكون ايقاعه لدى المحكمة ».

اما دروس المرأة والحقوق الشخصية كالشهادة والارث وعقد الزواج والعقود المالية فقد حذفت في الطبعة الجديدة لاسباب لا علم لنا بها. ما ذكرنا ليس الا أمثلة وعينات تؤكد أن ما اصاب الكتاب والبرامج من تشويه وحذف لكل ما يمكن ان نعتبره تنويرا تم بفعل فاعل وعن سابقية قصد واضمار، هذا التشويه تم في ظرف سياسي استهدف مقاومة اليسار بادوات مهترئة والعمل على صوغ الناشئة صياغة تنأى بهم عن كل اجتهاد او تفكير او حوار في هذا الاطار ادرج ضمن المقرر في السنة الدراسية 76/75 محاور تسفه المذاهب الحديثة وتستهين بالعقل وبادوات المعرفة وتشتم رواد الفكر الانساني وقادته وقد تم هذا التحوير في عهد اتسم بالغوغائية الامر الذي ادى الى انهيار المستوى العلمي لمدارسنا وطغيان السهولة فيها فصيغ جيل هذه العشرية صياعة من أبرز مميزاتها :

- ضعف فادح في كل اللغات عربية وفرنسية. .
- غياب الروح النقدية لدى التلميذ بحيث اصبح الدرس اما خطبة واعظ او املاء.

ـ فقدان الوازع العلمي والجد في البحث والارتماء في احضان السهولة عن طريق الالتجاء الى المبسطات والملخصات

لكل هذه الاسباب لاعجب اذ وجدنا ليوم من هو مؤهل للدخول الى الجامعة يبتكر فعلا جديدا هو « شحط » ثم يصرفه

ان انهيار المستوى التعليمي ليس وليد ساعته او وليد برنامج واحد بقدر ما هو وليد العقلية العوعائية التي صاغت ووضعت المقرر ففي مادة التربية الاسلامية نلحظ في محور المرأة ان ما قدم على اساس انه من الاسلام ليس كذلك وان ما قدم على اساس انه من الثوابت ليس كذلك وان ما قدم على اساس انه من الكليات ليس كذلك، فما قدم ليس الا رايا وموقفا اقليا يستهدف مواجهة مشروع التحديث والعصر فالحركات السلفية تنازلت ان طوعا او كرها عن كل شيء في مجتمعاتها لانها لا تملك ان تقدم لها سوى الكلمات الفخمة التي لا معنى لها ان نزلناها على ارض الواقع فهي تمارس سياسة بدون برنامج، هذه الحركات ان تنازلت عن الاقتصاد والسياسة والثقافة وغير ذلك فانها بقيت متمسكة بالنواجذ بكل ما يتعلق بالاسرة والزواج والابناء لانها المدخل للتحكم في المجتمع والسيطرة عليه، ولهذا السبب فشلت جل المحاولات التجديدية التي لامست قوانين الاحوال الشخصية ووقع التراجع عنها ففي العراق اصدرت السلطة الجديدة عقب ثورة 1959 « قانونا للاحوال الشخصية يمنع الزواج باكثر من واحدة الا في ظروف خاصة وبعد موافقة القاضي. . . كما نص القانون الجديد على ان للاناث في الارث حقوقا مساوية لحقوق الذكر ولما كانت هذه التشريعات في رأي العناصر المحافظة تدابير شديدة التطرف فقد قاومتها بعنف وعناد بل انها كثيرا ما تجاهلتها عند التنفيذ وعليه عمد حزب البعث بعد القضاء على النظام القاسمي سنة 1963 الى

تعديل قانون الاحوال الشخصية والغاء البنود التي تحظر تعدد الزوجات وتساوي بين الاناث والذكور في حقوق الوراثة وذلك على اساس انها مخالفة للتشريع القرآني »[3].

ورغم ان مجلة الاحوال الشخصية لدينا لم تتناول قضايا الارث والتسوية فيه بين الذكور والاناث فان الحملات ضدها لم تتوقف منذ صدورها سنة 1956، وان خفتت الاصوات المعارضة في فترة رئاسة الحبيب بورقيبة فانها عادت بقوة بعد السابع من نوفمبر الى المطالبة بالغائها او الغاء البعض من فصولها في انتظار الاجهاز عليها ولم تكف هذه الاصوات عن النعيق الا بعد خطاب السيد رئيس الجمهورية في اختتام الحملة الانتخابية للثاني من افريل 1989 الذي اعلن فيه بصراحة ووضوح عن التزامه والتزام السلطة بالمحافظة على مجلة الاحوال الشخصية باعتبارها مكسبا من مكاسب الاستقلال التي لا يجوز التفريط فيها.

ان ما يقدم في مدرستنا باعتباره موقفا للاسلام من قضية المرأة ليس الا موقف الاتجاهات الاسلامية المتطرفة التي تمكنت من الاندساس في اللجان وساهمت في الانقضاض على عقول ابنائنا وصياغتها صياغة لا علاقة لها بالعصر او العلم او المعرفة وقدمت تصوراتها على اساس انها الاسلام وكل مخالفة لها تعني الارتداد والكفر، هذا الفهم الجامد المتحجر الذي لم يعرفه اسلافنا ادى في نهاية الامر الى سيادة التعبير والقياس. فما هي الاسباب التي ادت الى هذه الوضعية ؟ وكيف السبيل الى معالجتها ؟

(3) بحوث في الثقافة الاسلامية، مجيد خدوري، الدار المتحدة للنشر ط 1 بيروت 1979 ص 100 و101

وهل ان تعويض الدروس كاف للقضاء على هذه التصورات او ان القضية اعمق وتتناول اسلوب ومهجية الطرح والتحليل ؟

وكيف لنا ان نوفق بين ما عليه القوانين السائدة والمناهج الدراسية المتخلفة عنها ؟ في تقديرنا ان طرق موضوع المرأة يجب ان يصدر اساسا بعد ان نضع في اعتبارنا :

I ـ ان احكام المعاملات الواردة في النص على سبيل التعميم او التخصيص او الاطلاق او التقييد الهدف منها تحقيق مصلحة العباد وهي مقدمة حتى على النصوص ذاتها يدل على ذلك ما ذكر نجم الدين الطوفي اثناء شرحه لحديث الرسول (ص) لا ضرر ولا ضرار يقول . « وانما يدل على تقديم رعاية المصلحة على النصوص والاجماع على الوجه الذي ذكرناه وجوه، احدها ان منكري الاجماع قالوا برعاية المصالح فهي اذا محل وفاق والاجماع محل خلاف والتمسك بما اتفق عليه اولى من التمسك بما اختلف فيه

والوجه الثاني ان النصوص مختلفة متعارضة فهي سبب الخلاف في الاحكام المذموم شرعا ورعاية المصالح امر حقيقي في نفسه لا يختلف فيه فهو سبب الاتفاق المطلوب شرعا فكان اتباعه اولى »[4] الامر الذي يعني انه كلما تعارضت المصلحة مع نص من النصوص الا ووجب تأويل هذا الاخير واعمال النظر فيه « فالمصلحة وباقي ادلة الشرع اما ان يتفقا او يختلفا فان اتفقا فيها ونعمت كما اتفق النص والاجماع والمصلحة على اثبات الاحكام الخمسة الكلية الضرورية وهي قتل القاتل والمرتد وقطع يد السارق وحد القاذف والشارب ونحو ذلك من الاحكام التي وافقت

(4) المصلحة في التشريع الاسلامي ونجم الدين الطوفي، مصطفى زيد دار الفكر العربي ط 1 مصر 1954 الملحق ص 35

فيها ادلة الشرع المصلحة وإن احتلفا فان امكن الجمع فاجمع بينهما، مثل ان يحمل بعض الادلة على بعض الاحوال والاحكام دون بعض على وجه لا يخل بالمصلحة ولا يفضي الى التلاعب بالادلة او بعضها وان تعذر الجمع بينهما قدمت المصلحة على غيرها لقوله (ص) (لا ضرر ولا ضرار) وهو خاص في نفي الضرر المستلزم لرعاية المصلحة فيجب تقديمه لان المصلحة هي المقصودة من سياسة المكلفين باثبات الاحكام وباقي الادلة كالوسائل والمقاصد واجبة التقديم على الوسائل »[5]

ان ما ذهب اليه الطوفي لا يتناول سوى المعاملات اي ما يتغير بتغير الاحوال اما العقيدة والعبادة فغير مشمولة بما قال لانها ثوابت لا تطالها عوامل التحول فهي واقعة خارج الزمان وخارج المكان، يقول الطوفي « وانما اعتبرنا المصلحة في المعاملات ونحوها دون العبادات وشبهها لان العبادات حق للشرع خاص به ولا يمكن معرفة حقه كما وكيفا وزمانا ومكانا الا من جهته فيأتي به العبد على ما رسم له ثم هذا انما يقال في العبادات التي تخفى مصالحها عن مجاري العقول والعادات . اما مصلحة سيسة المكلفين في حقوقهم فهي معلومة لهم بحكم العادة والعقل فاذا رأينا دليل الشرع متقاعدا عن افادتها علمنا انّا احلنا في تحصيلها على رعايتها كما ان النصوص لما كانت لا تفي بالاحكام علمنا انّا احلنا بتمامها على القياس وهو الحاق المسكوت عنه بالمنصوص عليه لجامع بينهما »[6].

بوضوح كامل يتقدم الطوفي منذ بداية القرن الثامن للهجرة قائمة المجددين الذين هالهم ما عليه المسلمون من جمود وتخلف وجهالة وكانت

---

(5) المصدر السابق الملحق ص 46

(6) المصدر السابق الملحق ص 48

ضريبة شجاعته ان طورد وأوذي واتهم في دينه واهاجوا عليه العامة والدهماء، بعد ان اشاعوا عنه انه شيعي ورافضي كذلك.

هذا الاسلوب الذي يفصل ثوابت الدين عن متغيراته نجد رجعهُ لدى البعض من فقهائنا فيما بعد وان كانوا يقولون به ففي تخف واحتشام خوف هيجان الرعاع والهمج، في القرن السابع عشر قال الزرقاني في شرحه للموطأ «ولا غرو في تبعية الاحوال للاحكام»[7].

يقول ابن عابدين الفقيه الحنفي المتوفي سنة 1252هـ/ 1837م عند حديثه عن شروط الاجتهاد في رسالته «نشر العرف في بناء بعض الاحكام على العرف» «انه لا بد فيه من معرفة عادات الناس فكثير من الاحكام تختلف باختلاف الزمان لتغير عرف اهله أو لحدوث ضرورة او فساد اهل الزمان بحيث لو بقي الحكم على ما كان عليه اولا للزم منه المشقة والضرر بالناس ولخالف قواعد الشريعة المبنية على التخفيف والتيسير ودفع الضرر والفساد لبقاء العالم على أتم نظام واحسن احكام»[8].

ثم يذكر بعض الامثلة للدلالة على ان الاحكام تتغير لتغير العرف والعادة من ذلك مثلا. «منع النساء عمّا كن عليه في زمن النبي ﷺ من حضور المساجد لصلاة الجماعة وافتاؤهم بمنع الزوج من السفر بزوجته وان اوفاها المعجل لفساد الزمن.. (فان قلت) العرف يتغير ويختلف باختلاف الازمان فلو طرأ عرف جديد هل للمفتي في زماننا ان يفتي على وفقه ويخالف المنصوص في كتب المذاهب وكذا هل للحاكم الان العمل بالقرائن (قلت) مبنى على هذه الرسالة على هذه المسألة فاعلم ان

(7) الزرقاني على الموطا طبعة القاهرة ج 1 ص 360
(8) مجموعة رسائل ابن عابدين دار احياء التراث العربي لبنان ج 2 ص 123

المتأخرين الذين خالفوا المنصوص في كتب المذهب في المسائل السابقة لم يخالفوه الا لتغير الزمان والعرف وعلمهم ان صاحب المذهب لو كان في زمنهم لقال بما قالوه مما يستخرج به الحق من ظالم او يدفع دعوى امتنعت ونحوه »[9]

اما جمال الدين الافغاني المتوفى سنة 1314 هـ 1897م، تلك القمة التي لا تبارى في الفكر الاسلامي الحديث وضوحا وعقلانية وجرأة فانه يرى ان الحكم والسلطة السياسية لا يمكن ان يتركا لهوى الافراد او معتقداتهم بل يجب ان يصدرا عما هو مشترك وموضوعي نحتكم اليه عند الاختلاف يقول : **ومختصر القول أن الحكم للعقل والعلم،**[10] مضيفا لما ذكر قوله **« وتتبدل الاحكام بتبدل الزمان »**[11]

وهذا يوسف القرضاوي وان كان من دعاة السلفية النشيطين فقد تفطن الى هذه المسألة وعالجها بشكل ملفت للنظر في كتابه « الصحوة الاسلامية بين الجحود والتطرف » يقول : **« ولكن في غير العبادات المحضة خاصة ـ اي في مجال العادات والمعاملات ننظر الى العلل ونلتفت الى المصالح والمقاصد المنوطة بالاحكام فاذا اهتدينا اليها ربطنا الحكم بها اثباتا ونفيا فان الحكم كما قالوا يدور مع علته وجودا وعدما »**[12].

هذا الصوت المتحرر وان كان اقليا على مدى تاريخنا فانه كان قويا لقوة حجته وسلامة منهجه هذا الصوت يعمل جهلة آخر الزمان ومتطرفيه على

---

(9) المصدر السابق ج 2 ص 124 و 126

(10) خاطرات جمال الدين الافغاني دار الحقيقة ط 2 بيروت 1980 ص 83

(11) المصدر السابق ص 165

(12) الصحوة الاسلامية بين الجحود والتطرف كتاب الامة عدد 2 ط 3 قطر 1402 ص 65

خنقه عن طريق ترويج مفاهيم ليست من الدين في شيء ولا تترجم عن اي مقصد من مقاصده بل هي حصيلة خليط عجيب من سوء الفهم وقلة الرأي وجهل باللسان العربي وافتئات على الشرع وتجرىء على صاحبه ومعاداة للعصر والمستقبل وليّ للعنق الى الماضي وهروب من تحمل المسؤولية لكل هذا لا عجب إن وجدنا اليوم مدرستنا تعلم ابناءنا ان ضرب المرأة جائز وان مهمتها لا تخرج عن التزين للرجل والانجاب والطبخ ورد في الكتاب المدرسي للسنة الرابعة ط 1981 ص. 95 .
« والضرب يشترط فيه ان يكون خفيفا غير مؤذ كما ان اباحته تحمل على حال الضرورة وحين لا يجد الرجل مفرا من هذا التأديب.. وانما يباح الضرب لان بعض النساء يتأدبن به ولا يتأدبن بغيره ».

II ـ ابتكر الفقهاء العديد من القواعد الفقهية التي تحدد أسلوب الفهم وطريقة استنباط الحكم، هذه القواعد اتجهت في عمومها الى التقييد والحصر ومنع الانسان من اعمال النظر في النص الا في حدود لا يتجاوزها من ذلك مثلا ابتكارهم لقاعدة : « العبرة بعموم اللفظ وليس بخصوص السبب » الامر الذي يعني ان الجواب عن سؤال محدد من طرف الرسول (ص) يصبح حكما عاما ينسحب على المؤمنين جميعا يقول عبد الوهاب خلاف : « اذا ورد في النص الشرعي لفظ عام ولم يقم دليل على تخصيصه، وجب حمله على عمومه واثبات الحكم لجميع افراده قطعا فان قام دليل على تخصيصه وجب حمله على ما بقي من افراده بعد التخصيص واثبات الحكم لهذه الافراد ظنا لا قطعا ولا يخصص عام الا بدليل يساويه او يرجحه في القطعية او الظنيّة »[13]

(13) علم اصول الفقه دار القلم ط 10 الكويت 1972 ص 181

ان التعميم واعتماد الفهم اللغوي وحده دون التفات الى اسباب النزول ومناسبته ومحل الخطاب والمخاطب يؤدي حتما الى الانحراف بالنص عن مقصد الشارع من ايراده وسحب الحكم حتى على الوقائع التي لا تتوفر فيها الشروط المطلوبة لذلك، هذا التعميم ادى بالمدارس الاسلامية الحديثة وبتلامذتها الى الانغلاق الذي تترى نوادره في كتب الدعاة من ذلك ان يوسف القرضاوي كان يتحدث في ندوة عن المرأة ولباسها فقام احد الحاضرين وقال : « يجب ان يكون من زي المرأة جلباب تدني منه عليها، ويعني بالجلباب ثوبا خارجيا اضافيا كالعباءة او الملاءة ونحوها قلت (القرضاوي) له : الجلباب ليس غاية في ذاته ولكن المهم هو اللباس السابغ الساتر لكل ما أمر الله بستره أيّا كان اسمه او شكله فهذه وسيلة تختلف باختلاف البيئات والازمان. بيْدَ ان صاحبي صاح في وجهي كالجمل الهائج قائلا ولكن هذه وسيلة نص عليها القرآن في قوله تعالى (يدنين عليهن من جلابيبهن) (الاحزاب 59) فليس من حقنا ان نبدلها بغيرها، قلت له ان القرآن الكريم قد ينص على بعض الوسائل لانها هي القائمة والمعمول بها في وقت نزوله لا ليتعبدنا باتخاذها ابد الدهر فاذا وجد ما هو مثلها او خير منها فلا حرج في تركها واتخاذه »[14] كما اورد حسين أحمد أمين نوادر اخرى لهؤلاء الذين لا يعرفون من النص سوى ظاهره دون الالتفات الى المناسبة وسبب النزول والظروف الحافة بذلك يقول : « قال رابع اذا كنت تدعي الاسلام فلم لا ترتدي الزي الاسلامي ؟ رفعت حاجبي متظاهرا بالدهشة وقلت اهناك زي اسلامي ؟ قال نعم الجلباب الابيض الذي كان يرتديه الرسول (ص) قلت اما كان يرتديه ابو جهل ايضا وابو لهب وامية بن خلف وعقبة بن ابي

(14) الصحوة الاسلامية بين الجحود والتطرف ص 153

معيط وعتبة بن ربيعة وشيبة بن ربيعة ؟ انه زي جاهلي يا صاح وكذلك اللحى لحى الجاهلية اصف الى ذلك ان الله تعالى قال في سورة الانعام (وقد فصل لكم ما حرم عليكم) وليس البدلة مما فصل الله لنا تحريمه وبالتالي فليس هو بالحرام اصلا او بالذي ينفي صفة الاسلام عن مرتديها»[15] ويتناول حسين أمين قصية الحجاب من نفس المطور فيتتبع اسباب نزول الايات بعد حصرها ليخلص في النهاية الى القول بان الحجاب ليس من الاسلام وانه من مبتكرات فقهاء الفرس والاتراك ومن تبعهم من العرب الذين لجؤوا الى ترويج هذه الاوهام عن طريق ختلاق الاحاديث المكذوبة ويختتم حسين أمين دراسته القيمة بما يلي:

ولمن الشيق حقا ان نلاحظ انه في حين تمكنت الحكومات والمجالس شر. . في الدول الاسلامية بسهولة بالغة ودون ادنى حاجة الى تبرير رايضا . ن سن التشريعات والقوانين المدنية والتجارية والجنائية التي لا صلة لم بما نص القرآن عليه في هذه المجالات كان كل تعديل مهما هان شأنه في قانون الاحوال الشخصية، مما يستوجبه تطور الظروف واحوال العصر . يلقى معارضة ضارية وغضبا عارما كثيرا ما افلحا في تعطيله او الغائه والسبب في ذلك في رأينا هو ان معظم الطبقات وجدت في تطوير التشريعات المدنية والتجارية ما يخدم مصالحها، وفي تطوير الاحكام الجنائيه ما لا يمس مصالحها من بعد او قريب فدفعها ذلك الى تجاهل مناقضتها للاحكام القرآنيه ما التخلي عن المفاهيم الفارسية والتركية التي تجعل من المرأة أسيرة في قصة الرجل وفي حكم الامة له وهو ما يعني كما سبق القول تخلي الرجل في مجتمعنا عن المجال الوحيد المتبقي له لممارسة

(15) حول الدعوة الى تطبيق الشريعة الاسلامية دار النهضة العربية بيروت 1985 ص 160 و 161

سلطانه واستبداده والتنفيس عمّا يشعر به من قهر سياسيّ واجتماعي واقتصادي فقد رآه الرجال وثيق الصلة بالاسلام واعتبروا مقاومته واجبا مقدسا يحتمه الدين »[16].

هذا الاسلوب الذي يستهدف التضييق وتوسيع دائرة التحريم بسحب الحكم على الدلالات المتعددة للفظ ومعانيه دون اعتبار للحافات والقرائن يرفضه حتى بعض المشهود لهم بالتمقه في الدين واحكامه ممن لا يمكن ان يقدح فيهم قادح يقول الشيخ الطاهر بن عاشور « ومن هنا يقصر بعض العلماء ويتوحّل في حصخاص من الاغلاط حين يقتصر في استنباط احكام الشريعة على اعتصار الالفاظ ويوجه رأيه الى اللفظ مقتنعا به، فلا يزال يقلبه ويحلله ويأمل ان يستخرج لبّه ويهمل ما قدمناه من الاستعانة بما يحفّ بالكلام من حافات القرائن والاصطلاحات والسياق وان أدق مقام في لدلالة وأحوجه الى الاستعانة عليها في مقام التشريع »[17]

وفي هذا الاطار كذلك يقول محمد سعيد العشماوي في دراسة له عن الربا ان هنالك من « يعمد الى انتزاع بعض آيات القرآن من السياق الذي نزلت فيه وفصلها عن أسباب التنزيل فصلا تماما واستعمالها تبعا للتركيب اللغوي وحده او وفقا للتكوين اللفظي دون سواه ويستند اصحاب المنهج وقد كثروا الى قاعدة فقهية تقول ان العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب وهذه القاعدة قاعدة فقهية قال بها فقهاء اي بشر وليست قاعدة شرعية وردت في القرآن الكريم او جاءت في احاديث النبي (ص) ومن شأنها كما سلف ان تقتطع الايات من السياق وأن تفاصل بين

(16) المصدر السابق ص 87

(17) مقاصد الشريعة الاسلامية نشر الشركة التونسية للتوزيع تونس 1978 ص 27

آيات القرآن وتباعد بين أجزائه مع ان القرآن كلّ لا يتفاصل وجمع لا يتجزأ ولا يجور تفسير أيّة آية فيه او استحراج اي حكم منه الا باتباع المنهج الاصولي السليم الذي فهمه المسلمون الاوائل وعملوا على مقتضاه وابرز مثلٍ للنتيحة التي توقعها ابن عباس وادركها عمر بن الخطاب اذا لم تفسر تبعا لاسباب التنزيل من احتلاف في التفسير واضطراب في التأويل ثم اقتتال على دلك وهو ما يحدث بالنسبة للاية التي هي صميم هذا البحث (وأحل الله البيع وحرم الربا) فلما لم يفهم المسلمون هده الاية بالمنهج الاصولي السليم ويقومون بتفسيرها وفقا لاسباب تنزيلها فان النتيحة لا بد ان تكون وقد كانت تحريم غير المحرم وتحليل غير الحلال والتضييق على الناس في أرزاقهم ووصمهم بشبهة الحرام في كل كسب وزرع الفتنة في المحتمع وحجب المسلمين عن كثير من الاعمال الاقتصادية المشروعة والاتجار بدعوى الحلال والحرام لتأكل حفنة من الناس دهب المسلمين في بطونهم المتخمة بينما يفرض الشرفاء المضللون على انفسهم الجوع والحرمان مخافة ان يقعوا في محصور لا وجود له في الحقيقة وانما هو وهم يتّجر به المتاجرون ويتزايد به المزايدون لصالحهم الخاص ولصوالح دنيا المال التي تعنيهم»[18]

وحتى لا تكون براجما في محور المرأة رجع الصدى لقول الشاعر ·

ما للنساء والكتابة والعمالة والخطابة
هذا لنا ولهن منّا أن يبتن على جنابة

(18) الربا والفائدة في الاسلام، دار سينا ط 1 القاهرة 1988 ص 25 و 26

وحتى لا تكون المرأة في وحدان شعبا ذاك الصلع الاعوج وحتى لا تكون المرأة عالة على الرحل اما او روحا او وليا وحتى لا تكون المرأة وعاء للانحاب والاحصاب فقط لا مندوحة لنا عن ·

أ ـ التمسك بمحلة الاحوال الشحصية والعمل من أحل تطويرها في اتحاه التأكيد على المساواة بين الرحل والمرأة في الحقوق والواجبات.

ب ـ الدفاع عن حق المرأة في الشغل لانه وحده يحدد مضمون الحرية ويعطيها بعدها الحقيقي ويجعلها مكسبا غير قابل للتراجع.

ج ـ دعوة القوى الوطنية والديمقراطية الى تحمل واجبها في نقد الفكر السلفي والترويج لحقوق الانسان واشاعة قيم العدالة والتعدد والتسامح والعقلانية في محيطنا لان صحة اي فكرة وصلاحيتها لا يظهرها التناسق الداخلي بين مكوناتها بل قدرتها على خوض المعارك والانتصار وتسفيه الاراء والافكار المناقضة كأداة صالحة لفضح المتاهمت من ناحية وصالحة للبناء من ناحية اخرى

وهل ذلك بعزيز.

«الصحافة» بتاريخ 16 و17 ماي 1990

نداء من أجل الديمقراطية

إثر انتخابات الثاني من أفريل 1989 وبعد أن كشفت حركة « النهضة » الازدواجية التي نعيشها بشكل يفقأ العين وبعد ان اتضحت خطورة الاهداف التي تعمل من أجل تحقيقها نشرت هذا النداء في التاسع من افريل 1989 دعوت فيه الى قيام جبهة حول السيد رئيس الجمهورية لمساندته من ناحية ومساعدته على الوفاء بما تعهّد به من محافظة على مكتسبات الاستقلال ومواصلة للتمشي الديمقراطي وتطوير لحقوق الانسان، هذا النداء نعيد نشره ولن نملّ ذلك لاننا كتبناه يوم كان الجميع الاّ من رحم ربّك يمارس سياسة سحب البساط.

خرجت حركة الاتجاه الاسلامي (النهصة حاليا) من محنتها الاخيرة مع السلطة السابقة أشد صلابة واستطاعت استثمار التعسف الذي طالها لجني أكبر قدر من التعاطف الشعبي الذي حولته الى مكاسب سياسية بعد تحوّل السابع من نوفمبر، هذه المكاسب حصلت عليها في ظرف وجيز لا يتجاوز السنة اذ تمكنت من :

- الحصول على تأشيرة قانونية لمنظمتها الطالبية.

- اكتساح الاتحاد العام التونسي للشغل واحتلال المواقع فيه تحت لافتة هي عير لافتتها (اصدقاء، مستقلون .).
- القيام بحملة انتخابية مبهرة في حل الدوائر، لفتت الانتباه بحسن تنظيمها والانضباط التام الذي أبداه المساهمون والمعدون لها.
- تدريب مناضليها وكوادرها على العمل السياسي العلني استعدادا للحروج من السرية التي حكمت تصرفات الحركة ولا زالت لحدّ الآن، فآحر بيان أصدره الاستاذ راشد الغنوشي تكفل بايصاله لصحيفة ما شاب لم يتحاوز العشرين من عمره اخفاه بعناية في ثنايا أدباشه وسط مجلة تحمل صورة السيد رئيس الجمهورية
- جر الاحزاب جميعها دون استثناء الى استعمال الخطاب الاحواني وترويحه، وابقاء الحملة الانتخابية في اطار الهوية والاسلام والاحلاق.
- قياس رد الفعل خصوصا لدى السلطة ومدى تقبلها للحطاب الذي روحه المستقلون، كالدعوة لالغاء مجلة الاحوال الشحصية وتطبيق الشريعة وضرب الوحدة الوطنية بالتركيز على الايمان والكفر كمحددين لواجبات وحقوق المواطن .. وتعديله اذا لزم الامر، وفي هذا الاطار صدر بيان عن زعيم الحركة يؤكد استقلالية المستقلين عن حركته المستقلة عن هؤلاء المستقلين.

حملة هده المكاسب السياسية التي وضعتها الحركة في خانة انتصاراتها ما كان لها ان تحصل لولا الاحطاء وسوء التقدير من جانب السلطة الحديدة وانتهازية الاحزاب حصوصا منها التي تدعي الانتساب الى الديمقراطية واليسار والليبيرالية

اثر تحوّل السابع من نوفمبر عملت السلطة الحديدة بكل ما اوتيت من جهد وقوة على نزع الفتيل الذي كاد ان يؤدي بالبلاد الى حمام من الدم

فأفرغت السجون واستصدرت القوانين العديدة ضمانا لحقوق المواطن وتأكيدا على حقه في المساهمة في صوغ حياته ومستقبله وتمت المصالحة بالاجماع الذي حصل حول البيان التأسيسي للعهد الجديد.

لكن هل أنّ التوفيق الذي حالف السلطة الجديدة في مجال الحريات وحقوق الانسان كان كذلك حليفها عند التعامل مع المسألة الدينية ؟.

في هذا المجال يتحتم استيعاب الدرس التاريخي الذي نستخلصه من مسيرة الحركات الاصولية في مصر او السودان او الباكستان.

كان عبدالناصر يجهد نفسه ونظامه لتحطيم هيكل الاخوان المسلمين وتنظيمهم وقد نجح في ذلك الى حد ما، الا انه في نفس الوقت كان يرعى التربة التي تنبتهم ولهذا السبب عادوا الى السطح في اول فرصة لان القضاء على الشكل السياسي لايديولوجية معينة يستلزم في البدء القضاء على أصولها الفكرية وتخريب فضائها المعرفي.

أما السادات فقد حاول تجنيدهم لحسابه فأخرج من بقي منهم في السجون ومكنهم من مجلة هي الدعوة وسمح لهم بالعمل في الجامعات وغيرها. وكان يصف نفسه بالرئيس المؤمن ودولته بدولة العلم والايمان. بقي التفاهم قائما بين الطرفين الى ان شعر الاخوان بانه آن الآوان للاشتغال لحسابهم، ولما منعهم السادات اجهزوا عليه في اجد أيامه وبين افراد جيشه.

كما تحالفوا مع السادات في فترة ما تحالفوا مع أعتى الطغاة واكثرهم استبدادا وقهرا لشعوبهم، اسماعيل صدقي في مصر وضياء الحق في الباكستان والنميري في السودان.

طيلة تاريخهم وعلى اختلاف تنظيماتهم وتباين مواقعهم، استهدف الاخوان المسلمون تطبيق الشريعة الاسلامية، من أجل ذلك أباحوا

لأنفسهم التحالفات اللامبدئية حتى مع اسوأ الانظمة وأردئها وأجازوا لأنفسهم مغالطة شعوبهم فيظهرون غير ما يبطنون، يقبلون مجلة الاحوال الشخصية وبعد تسعة أشهر يكفرون على رؤوس الملا من اصدرها، ويبرّرون باسم الدين اعدام شيخ تجاوز الخامسة والسبعين من العمر لانه خالفهم الرأي قائلا لا لتطبيق الشريعة وهم يدعون الدفاع عن الحرية هنا في تونس.

فالاخوان المسلمون تحت اي راية يسيرون وفي اي جبة يختفون دأبهم الدعوة لتطبيق الشريعة ووسيلتهم مرونة سياسية عجيبة وقدرة على التلون شنيعة وتأقلم فظيع مع كل الاوضاع والظروف. في مصر دخل الاخوان البرلمان واعدادا لذلك تحالفوا مع جميع الاحزاب. انخرطوا فيها زرافات ووحدانا، عرفوا كل الاحزاب الوفد والاحرار والشعب ولم ينج منهم سوى التجمع لانه يسار والحزب الوطني لانه حاكم.

في تونس عمل الاخوان حثيثا من أجل الحصول على الشرعية القانونية فأشاعوا خطابا قياديا بعيدا كل البعد عما عرف عنهم وأبدلوا تسميتهم وأمضوا الميثاق خاتمين كل الذي ذكرت بالدعوة الى الدخول في ائتلاف مع الحزب الحاكم ولكنهم في نفس الوقت أعدوا بدائلهم فظهرت قائمات المستقلين التي كشفت المستور ورفعت الحجب عن الخطاب السائد لديهم والمونولج الدائر بينهم ليصدر زعيمهم البيان الشهير الذي تبرأ فيه من المستقلين.

في تقديرنا ان سلطة العهد الجديد يجب ان تميز بين :

أ) الشكل السياسي للفكر الديني اي التنظيم والخطاب والبرنامج.

ب) الخلفية الذهنية والايديولوجية الدينية التي يستمد منها التنظيم قدرته على التجنيد وترويج الفكر.

من الخطر دعم الارضية والخلفية التي تقدم للفكر السلفي هدية في طبق بحيث يصبح اكبر مستفيد من وسائل الاعلام السمعية والمرئية والصحافة وغير ذلك عن طريق التركيز على المفاهيم الدينية وتقديم شكل من الثقافة البائسة التي تخدم الاخوان المسلمين وتمدهم بمعين لا ينضب من الحضور في البيت والمدرسة والشارع، وحتى اولئك الذين تعتبرهم السلطة من رجالها ليسوا كذلك لانهم يخدمون في نهاية الامر المشروع السلفي

ويجد المشروع السلفي في البعض ممن يترؤون منه شكلا مساندة قوية تصل في البعض من الاحيان حدود المطالبة بالغاء البعض من قوانين الدولة.

نقطة اساسية اخرى تتمثل في دعوة السلطة الى الفصل بين الدين والسياسة ولكنها في نفس الوقت تربط بين الاسلام والدولة باعتبارها حامية له مؤكدة ذلك في خطابها المرة تلو الاخرى.

ان السياسة شأن عام يستهدف السلطة واداتها فكيف يمكن ان تكون المنافسة حولها مبرأة من استعمال الدين في نفس الوقت الذي تكون فيه هي راعيته ومروجته.

اما الاحزاب السياسية الموجودة فانها تعاملت بانتهازية فجة مع الفكر السلفي لا يختلف في ذلك من ينسب نفسه لليمين او يدعي يسارية واهية، فاذا وضعنا في الاعتبار ان هذه الاحزاب تبطن معاداة الثقافة وتمارس سياسة يومية لا تتجاوز رد الفعل، ليس لها اي هدف استراتيجي يحرط فيه تكتيكها من اجل مشروع مجتمعي تقترحه، يصبح مبررا لداعية الليبيرالية ان يظهر متلفرا في حملة انتخابية ليلقي على اسماعنا خطبة جمعية مؤشرا بذلك على فكر كسيح لطبقة كسيحة

اما اليسار فحاله أشنع وأشد فضاعة فهذا يطلب ودا مفقودا لن يحصل عليه من طرف كهنة الفكر السلفي وذاك يدعي ان الصادقية كانت أداة التغريب.

ومهما يكن من أمر هؤلاء فان مجتمعنا المدني مهدد اليوم من طرف اولئك الدين لم يرفعوا بعد سيف الحلال والحرام وان لوحوا به فهذا القدر من الحرية الذي ننعم به ونعمل جميعا من أجل تطويره وتثبيته لن يبقى له اثر اذا ساد قولهم « لا حكم الا لله ».

اما المكاسب القليلة التي تحصلت عليها الاسرة من خلال مجلة الاحوال الشخصية والتي لم تدخل بعد ضمن النسيج الاجتماعي فان الفكر السلفي وجه ولا يزال يوجه لها سهام النقد والتشكيك في انتظار الغائها

ان التعايش السلمي الذي يدعو اليه البعض بين المطلق والنسبي ليس الا وهما في رأس قائله

فمن أجل حماية مجتمعنا من ردة سلفية تعود به الى القرون الوسطى ومن أجل تثبيت الديمقراطية التي تقتضي الايمان بالنسبية نظرية وممارسة.

ومن أجل أن تبقى تونسا كما كانت وكما يجب أن تكون أرض التسامح والاعتدال

ندعو الى قيام جبهة عريضة يساهم فيها كل من يؤمن بنسبية العمل والفكر الانسانيين ويقبل الرأي المخالف مهما كان موقعه السياسي لحماية الوطن من كهنة الحلال والحرام ومساندة رئيس الجمهورية في المشروع المجتمعي الذي يسعى الى ترسيخ قيمه وعرّفه في اختتام الحملة الانتخابية الرئاسية بقوله. « مجتمع التسامح الذي يقر حق الاجتهاد والاختلاف

والتنافس ويضع أسسا ثابتة للتشاور والتحكيم والحوار بما يقيه شر التصدع والفتنة ».

فالمرأة هذا « البهيم القصيرٌ» الذي يحاول الفكر السلفي ركوبه ليس في الواقع الا البداية لتلجيم المجتمع وسوقه سوق الحمير تحت أغطية متنوعة كتطبيق الشريعة او الحاكمية لله وغيرها من الالفاظ التي تسلب المواطن حقه في التشريع لنفسه وتمنعه عن حقه في قيادة مجتمعه.

قال السيد رئيس الجمهورية : « **لقد ظلت المرأة طيلة قرون عنصرا معطلا مشلولا في مجتمعنا واكتسبت في ظل دولة الاستقلال حقوقا تضمن لها انسانيتها ومواطنتها. وقد أكدنا اكثر من مرة احترامنا والتزام الدولة بالدفاع عن حقوقها ومكتسباتها وسنعمل على ترسيخها وتكريسها بل وتطويرها بما يضمن مشاركتها الفعالة الناجعة في نضال شعبنا من أجل التقدم والرقي** ».

ان قيام جبهة كالتي ذكرت لمساندة السيد رئيس الدولة ومساعدته على الوفاء بتعهده من ناحية وحماية مجتمعها من السلفيين قدامى وجدد من ناحية اخرى ضرورة لا مندوحة عنها لكل من يعمل من أجل سيادة قيم التحرر وحقوق الانسان.

وهل ذلك بعزيز على مثقفينا ؟.

الفهرس

- تقديم عزالدين المدني .... ص 3
- كلمة بمناسبة .... ص 7

الباب الأوّل

مقدمات الارهاب

1 ـ في أصول التعامل مع الظاهرة الاسلاميّة ص 11
2 ـ ثوابت الحركة الاسلامية ص 23
3 ـ حشف وسوء كيل ص 37
4 ـ النهضة والعنف ص 53
5 ـ النهضة واحتمالات المستقبل ص 69
6 ـ النهضة والحسابات المغلوطة ص 85
7 ـ كاد المريب ان يقول خذوني ص 97
8 ـ نداء لانقاذ الوطن ص 107

الباب الثاني

كتابات القادة ومذكراتهم

1 ـ الدين لله والوطن للجميع ص 121
2 ـ أزمة الحل الاسلامي ومبررات الفكر الحديث ص 137
3 ـ جذور الارهاب في فكر وممارسة الاخوان المسلمين ص 149
4 ـ الخطاب والجهاز في مذكرات الاخوان ص 161

عيسى يوسف الخويني

الباب الثالث

بيانات ومواقف

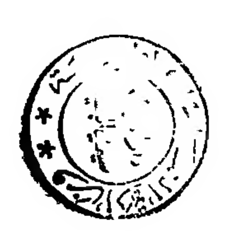
1 ـ المسكوت عنه في خطاب الحركة الاسلامية بتونس ص 181
2 ـ كلمات هادئة إلى قواعد الحركة ص 193
3 ـ وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون ص 209

الباب الرابع

دفاعا عن مجلّة الاحوال الشخصية

1 ـ الراكضون الى الوراء ص 221
2 ـ حقوق المرأة او الفرية الكبرى ص 235
3 ـ المرأة في برامج التعليم (السنة الرابعة مثلا). ص 245

الطبعة الاولى
تــونس 1991



الايداع القانوني
تونس في أوت 1991

انجز هذا الكتاب بمخابر ومطبعة سنيب « لاتراس »
5، نهج علي باش حامبة ـ تونس   الهاتف 066 341

39

كلمة الناشر

في الوقت الذي يهدّد فيه تتار العصر مكتسبات الوطن، وفي الوقت الذي يلهث فيه المتطرّفون للقضاء على الأمن والإستقرار الإجتماعيين، وفي الوقت الذي تجهد فيه قوى المجتمع المدني وتلتقي من أجل حماية مجتمعها من التفتت والتشرذم، ومن أجل المحافظة على المؤسسات القائمة وتطويرها، ومن أجل تناول عقلاني علمي للظواهر الإجتماعية والسياسيّة، ننشر هذا الكتاب الأوّل من سلسلة مفتوحة لكلّ الأقلام شعارها التعدّد والعقلانية والتسامح.

الصحافة
Essahafa
La Presse

I S B N 9973-752-007

الثمن : 2.000 د